الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(467)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	19
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	24
حقوق الإنسان فى العالم	105

عقدت ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي لمناهضته ..

"الشؤون الاجتماعية" تتصدى للعنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الرياض السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
www.alriyadh.com/998665

تغطية - راشد السكران تصوير - هادي الغامدي

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف صباح أمس الثلاثاء أن الوزارة تسعى لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال بكافة الوسائل الممكنة، وعنيت بوضع وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تحد من ذلك، كما تسعى لرفع الوعي بشأن العنف ودراسة حالات الشكاوى لدى أفراد المجتمع، وفتحت قنواتها لتلقي بلاغات المعنفات، وتقديم الاستشارات والمتابعة القانونية لها، إضافة إلى الإحالة للجهات المختصة.

جاء ذلك خلال تنظيم الوزارة لورشة عمل عن التصدي لمظاهر العنف ضد المرأة بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، في مركز الأمير سلمان الاجتماعي تحت رعاية وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين. وشارك في الورشة عدد من الخبراء والمهتمين في المجال الاجتماعي والشرعي والنفسي والقانوني. ورأس الجلسة الدكتور اليوسف، واستعرض جهود الوزارة في هذا المجال. وتحدث بالمحور الأول من الجلسة مدير عام الحماية الاجتماعية بالوزارة د.محمد بن عبدالله الحربي، بيّن فيه جهود الوزارة في مجال الحماية الاجتماعية. كما تحدث في المحور القانوني رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، وأوضح أن اللائحة التنفيذية الجديدة لنظام الحماية من الإيذاء تعطي الشرطة الحق في الدخول للموقع الذي تمت فيه حالة الإيذاء.

أما في المحور النفسي فقد تناول فيه الدكتور عمر إبراهيم المديفر -استشاري الطب النفسي في مدينة عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني- الآثار النفسية للعنف ضد المرأة، وقال: "إن المجتمع مسؤول عن الضعفاء، وخصوصاً المرأة والطفل"، وسرد عدداً من القضايا التي يظهر من خلالها الخلط بين التعنيف والتأديب.

رئيس جمعية حقوق الإنسان يعرض وجهته القانونية

وفي المحور الاجتماعي تناولت د.نورة إبراهيم ناصر الصويان أستاذ مساعد في علم الاجتماع، الآثار الاجتماعية للعنف ضد المرأة في المجتمع السعودي، أنماطه وسبل مواجهته.

وذكر مدير عام العلاقات والإعلام الاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي أن المحاور التي طرحت تناولت الحلول للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة التي تسعى الوزارة من خلال جهودها الكبيرة في مجال الحماية الاجتماعية.

وقد أنشأت الوزارة الإدارة العامة للحماية الاجتماعية لخدمة حالات العنف الأسري، وصدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 366 في 1429/12/3ه القاضي بعدد من الإجراءات الخاصة بالحماية الاجتماعية.

ومن أهداف الإدارة تقديم الحماية الاجتماعية للمرأة أياً كان عمرها والطفل دون سن الثامنة عشرة، وبعض الفئات المستضعفة من التعرض للإيذاء والعنف الأسري بشتى أنواعه، وإنشاء لجان للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات تعمل مع الجهات ذات العلاقة بشكل مباشر مع الحالات المتعرضة للعنف بما يحقق لهم الأمن الاجتماعي ويراعي مصالحهم، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف، إلى جانب التدخل السريع في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة (الحكومية والأهلية) لخدمة ضحايا العنف الأسري في المجتمع السعودي، ووضع إستراتيجية وطنية شاملة للحد من مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وأنشأت الوزارة أيضاً مركزاً لتلقي البلاغات على الرقم المجاني (1919)، لغرض تلقي البلاغات من ضحايا الإيذاء والعنف الأسري وهم الطفل دون سن الثامنة عشرة والمرأة أياً كان عمرها، ليتسنى إرشادهم نحو أقرب جهة أو مكان يتلقون فيه المساعدة اللازمة في أي منطقة من مناطق المملكة.

إنجاز 90٪ من أعمال الترميم بدار الأيتام.. والافتتاح قريبا

إعادة تحديث المبنى وفق أحدث المواصفات العالمية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

ماجد الصقيري - المدينة المنورة تصوير - عوض السحيمي

بعد مرور نحو 10 أشهر على بدء أعمال الترميم في مبنى إدارة التربية الاجتماعية في المدينة المنورة انتهى فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة من نحو 90% من أعمال الترميم لمبنى إدارة التربية الاجتماعية في المدينة المنورة، وهو المشروع الذي ينفذه فرع الوزارة في المنطقة بعد تقرير مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي أقر حينها بسوء نظافة المبنى وعدد كبير من المرافق الملحقة بالمبنى مثل دورات المياه والساحات الخارجية، بالإضافة إلى تهالك أرضيات المبنى من الداخل،

وجاء إنجاز هذه النسبة الكبيرة بمواصفات عالية بعد تسليم المبنى لإحدى شركات المقاولات لتنفيذ المشروع؛ لتلافي الكثير من الملاحظات التي رصدها مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة.

وأكد المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة ومدير إدارة الرعاية الاجتماعية عبدالعزيز بن محمد الشنقيطي لـ«المدينة» أن مشروع دار التربية الاجتماعية والذي يحتضن أيتام المدينة قارب على الانتهاء.

وأضاف إن مشروع إعادة ترميم وتجهيز الأثاث والمعدات بدار التربية الاجتماعية للبنين في المدينة المنورة وبلغت تكلفته نحو 4 ملايين ريال، وذكر أن اللجنة المباشرة والمكلفة من وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين ورئاسة مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة الدكتور نايف بن محمد الحربي أفادت بانتهاء نحو 90% من أعمال المشروع، بالإضافة إلى إنهاء التجهيزات اللازمة لإعادة افتتاح المبنى.

وأشار إلى أن المبنى شهد عددا كبيرا من التغييرات والتحسينات التي تساهم في إيجاد بيئة مناسبة تتوفر فيها جميع التجهيزات والإمكانيات اللازمة وفق مواصفات عالية الجودة.

وعن موعد افتتاح المبنى الجديد لدار التربية الاجتماعية ذكر الشنقيطي أن الافتتاح سوف يكون في القريب العاجل، وذلك بعد الانتهاء من المرحلة الأخيرة من المشروع وهو تأثيث المبنى بالأثاث اللازم، وأضاف إن مرحلة التأثيث دخلت حيز التنفيذ ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الأخيرة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وكان فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة قد نقل طلاب دار التربية الاجتماعية «الأيتام» إلى مبنى بديل بعد توجيه وزير الشؤون الاجتماعية حينها بالبدء على الفور بترميم المبنى، وذلك بعد رصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة لسوء المبنى والأثاث الداخلي، حيث تم نقل «الأيتام» إلى مبنى مكون من «فلتين متجاورتين» شرق المدينة المنورة مع كامل المرافق بمساحة تقدر بنحو 1300 متر ملحق به عدد من المرافق، بالإضافة إلى صالة للطعام وبوفيه على مدى 24 ساعة حيث تم إسكان نحو 20 يتيما في كل فيلا.

يذكر أن مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة كشف في تقرير سابق عن استياء أطفال الدار من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، ومن قدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، إضافة إلى أن الرعاية الطبية لا ترقى للمستوى المطلوب، إذ لا يوجد ممارس طبي دائم، مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية، بالإضافة إلى سوء تجهيز السكن بالأثاث المناسب، حيث خاطبت على الفور وزارة الشؤون الاجتماعية (الجهة المختصة) بما تم رصده من ملاحظات، مع رفع تقرير كامل حينها إلى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

1375 حالة عالجتها جمعية حقوق الإنسان الوطنية بمكة

المصدر: جريدة مكة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/second/93317.html#.VHvro8lh_IU

خديجة فدا - مكة المكرمة

يُرتكب العديد من الجرائم الإنسانية في حق المرأة والطفل سنويا، فالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سجلت منذ افتتاحها قبل ثماني سنوات 2000 حالة عنف أسري في أوساط المجتمع المكي، عالجت منها الجمعية 1375 حالة، وبلغ عدد الاستشارات المكتبية 6000، والهاتفية 7000، وهذا ما ذكرته رئيسة القسم النسائي لفرع الجمعية بمكة المكرمة نجوى الحربي.

وأوضحت رئيسة وحدة الخدمة الاجتماعية للصحة بالعاصمة المقدسة محاسن شعيب أن العنف ضد الأطفال هو أحد أبرز الحالات التي نراها كثيرا خلال عملنا، فالآلية الأساسية والموحدة التي ينبغي اتباعها من جميع لجان الشؤون الاجتماعية في كافة المنشآت هي إرسال تقرير عن حالة الطفل المعنف إما إلى دار الحماية بوزارة الشؤون الاجتماعية، أو إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان متمثلة في برنامج الأمان الأسري على «خط مساندة الطفل: 116111» إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان وإمارات المناطق، وكذلك أقسام الشرطة أو التبليغ عن طريق (الخط الساخن لوزارة الشؤون الاجتماعية: 1919)، وأكدت شعيب على ضرورة التبليغ وتطبيق كافة الإجراءات التي يجب اتخاذها لأي حالة عنف حسب هيئة الخبراء لمجلس الوزراء والتي تحتوي على 17 مادة موضحة في تعميم موحد لكافة المنشآت.

وأشارت أستاذة الصحة النفسية والبرامج الإرشادية الدكتورة سمية شرف بأن العنف له صور متعددة، فمنه النفسي، والجسدي وكذلك عدم سد الحاجات الأساسية لدى الطفل، ولفهم نفسية الطفل يجب الإلمام بالحاجات النفسية لديه وكيفية إشباعها حتى نستطيع فهم الكثير من التصرفات التي يقوم بها والتي ينتج عنها أكثر حالات العنف.

وتزامنا مع اليوم العالمي للطفل حرصت الجمعية على إطلاق ندوة حول الإجراءات التي ينبغي على الأخصائيين الاجتماعيين اتخاذها في مختلف المنشآت حينما يصادفون حالات العنف، إضافة إلى إطلاقها حملة «غصون الرحمة» التي تعنى بالأطفال المعنفين وكيفية التعامل معهم.

البعض اعتبر تسليمه ·دعوة للهروب" منتقدين تصنيفه ضمن جرائم الاتجار بالبشر

منع احتجاز جواز المقيم بأمر من ·الجوازات" و·حقوق الإنسان"..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999334

جدة، تحقيق– سعد بن عبدالله
يعتقد البعض أنّ جواز السفر وسيلة لضبط الوافد أو الضغط عليه، حيث يحرصون على احتجازه فور وصوله من بلده، ظناً أنّ وجود الوثائق لدى صاحب العمل سواء العائلة أو المؤسسة هو الضمان لعدم هروب العامل، ناسين أنّه تم تسجيل العديد من الحالات التي يهرب فيها العامل تاركاً وراءه وثائقه الرسمية وحبل الأمان الوهمي لدى الكفيل، وجاهلين بأنّه يحق للعامل أن يحتفظ بوثائقه الرسمية؛ لأن عكس ذلك يتعارض مع حقوق الإنسان، وبالتالي فإنّ على الكفيل ألا يستند في حماية نفسه على الاحتفاظ بهذه الوثائق، إذ أنّ جواز السفر وثيقة رسمية وقانونية ومرجعية لحاملها، وهو بمثابة المعرّف الرئيس لحامله، كما أنَّه وسيلة قانونية تسهل عملية مرور وتنقل حامله إلى جميع الدول باستثناء الشروط الخاصة بكل دولة وتنظيمها الداخلي الذي يحتم طلب تأشيرة دخول مسبقة، وحجز كفيل العامل أو العاملة لهذه الوثيقة والتحفظ عليها إجراء احترازي يفعله الكفيل ظناً منه أنَّه يملك من خلاله التحكّم في حركة هذا المكفول أو المقيم.
وسبق أنّ أوصت لجنة حكومية تم تشكيلها من عدة جهات بمنح العامل الوافد الحق في الاحتفاظ بجواز سفره، وأن تتخذ وزارة العمل الإجراءات النظامية حيال الرفع للجهات المختصة لإقرار العقوبات اللازمة بحق صاحب العمل الذي يحتفظ بجواز سفر الوافد وجواز سفر عائلته، مع الأخذ في الاعتبار ما قد يتعمده بعض الوافدين من ترك جوازه لدى صاحب العمل للمحافظة عليه.
الجهات المعنية مطالبة بضمان حقوق أصحاب العمل ومنع استغلال الوافدين لثغرات النظام
مطلب أمني!
ورأى "حامد سعيد" أنّ المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، وإذا لم تسن الأنظمة التي تضمن عدم استغلال العامل لوجود جواز السفر معه، فإن احتفاظ صاحب العمل بجواز العامل أحد الطرق لضمان عدم هروبه، معتبراً أنّ احتفاظ صاحب العمل بجواز العامل الذي يعمل لديه مطلب أمني يتجاوز كونه علاقة عمالية، إضافةً إلى أنّ العامل لن تتحقق له أي فائدة من الجواز طيلة إقامته بالمملكة، ولن يحتاجه، إلاّ حال رغبته السفر، لافتاً إلى أنّ الجهات الأمنية وإمارات المناطق تحفظ للعامل حقوقه، وتضمن له استرداد جوازه في أسرع وقت، متى ما وجد تعنتاً من صاحب العمل في تسليمه جوازه، وكل ما عليه هو أن يتقدم بشكوى ضده، وهذا يقطع الطريق على من يلح في تسليم العامل جواز سفره.
وأضاف: "أحياناً يأتي العامل من بلده وقد تشرب أنظمة البلد وعرف ثغرات النظام، وخطط لوضعه باحترافية متناهية، فيكون خلال فترة التجربة -الثلاثة الأشهر الأولى– مثالا للإخلاص والالتزام، إلى أن يتم استخراج الإقامة، بعدها يتحول إلى شخص آخر، حيث تبدأ المماطلات والتقصير، وبعدها يترك العمل هارباً إلى جهة غير معلومة، ليجد من يؤويه ويوفر له العمل، بأجور تفوق راتبه"، موضحاً أنّ المتضرر من ذلك في المقام الأول صاحب العمل، حيث لا يتم تعويضه عن خسائره، ويضطر إلى تحمل الخسائر وخوض التجربة من جديد مع عامل آخر.
وأشار إلى تجربة دول خليجية نجحت في الحد من استغلال العمالة وسنت قوانين تحمي جميع الأطراف، وضمان عدم إخلال العمالة بالعمل واحترام العقد، بعد منع احتفاظ صاحب العمل بجواز العامل، حيث يشترط أن يقوم العامل
باستصدار بطاقة عمل تضمن له الإقامة، ويقدم ضمانا بنكيا بموجب وظيفته، مع وجود معرفين له بضمان سفارة بلده، بل إنّ بعض المهن يشترط لها أن لا يمكن العمال من المغادرة إلاّ بموافقة الجهات الأمنية، ويرى في ذلك ضمانة كافية لعدم استغلال العامل وجود جوازه معه في المغادرة دون علم صاحب العمل.
غير نظامي
وأكّد المقدم "أحمد اللحيدان" -المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات- عدم نظامية احتفاظ صاحب العمل بجواز العمل، موضحاً أنّ النظام يمنع ذلك، ومتى ما احتفظ صاحب العمل بجواز من يعمل لديه تحت أي مبرر فهو يقع في دائرة مخالفة النظام؛ لأنّ الجواز حق من حقوق حامله وهو المسؤول عنه، لافتاً إلى أنّ هناك جهات معنية بتنظيم العلاقة بين صاحب العمل ومن يعملون لديه، منوهاً بأنّه لا يتم ترحيل إلاّ العمالة التي لا يوجد عليها ملاحظات، سواءً كانت ملاحظات صاحب العمل عن الذين غادروا هروباً، أو من يوجد عليه ملاحظات من الجهات الأمنية والحقوقية، منوهاً بأنّ نظام البصمة قضى على محاولة العمالة المتخلفة أو مخالفة لأنظمة العمل للتهرب من المساءلة والمحاسبة، ومطالبات أصحاب العمل بضمان حقوقهم تكفلها الجهات المعنية بتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعاملين لديهم.
مخالصة مادية
واعتبر "محمد أحمد" أنّ تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بحاجة إلى مراجعة وإعادة نظر، قياساً إلى تظلم أصحاب الأعمال والأسر التي يعمل لديها وافدون من استغلال العمالة لغياب الأنظمة، ووقوعهم في خسائر جسيمة، مبيّناً أنّ المصلحة العامة تستدعي إحداث تغييرات سريعة في العلاقات العمالية، وإلى أن يحدث ذلك فإنّ حجز الجواز أدعى لحفظ الحقوق وقبلها ضمانة للحد من التجاوزات الأمنية في المقام الأول، قياساً إلى معدلات الجرائم التي ترتكب من

عمالة مجهولة قد تستفيد من ترك الجوازات لديها، منوهاً بأنّ نظام البصمة لم يستكمل على جميع الوافدين المقيمين والبعض منهم قدم قبل تعميم نظام البصمة على المنافذ، وقد لا يكتشف الضرر إلاّ بعد مغادرة العامل، مطالباً بإجراء سريع تتخذه وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجوازات بإلزام أي عامل مغادر للمملكة بإحضار مخالصة من صاحب العمل -حتى لو كان سفره لإجازة-؛ لأنّ الكثير منهم يغادر ولا يعود، وفي ذلك حلول موقتة إلى حين سن التشريعات التي تضمن حقوق جميع الأطراف.

[جواز سفر وإقامة العامل تعد من ممتلكاته إلاّ في حال اتفق مع كفيله على تركها معه]

جواز سفر وإقامة العامل تعد من ممتلكاته إلاّ في حال اتفق مع كفيله على تركها معه

تجار بالبشر

وصنّف "خالد الفاخري" -محام ومستشار قانوني وأمين عام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- احتفاظ صاحب العمل بجواز العامل نوعاً من جرائم الاتجار بالبشر، ويحيل إلى القرار الصادر من مجلس الوزراء الذي ينص على منع حجز جواز العامل، موضحاً أنّ الجواز وثيقة تخص العامل ولا علاقة لصاحب العمل بها، وأصحاب الأعمال غالباً لا يفرقون بين علاقة العمل والحقوق المترتبة على الطرفين، معتبراً أنّ إشكالية العلاقة بين صاحب العمل ومن يعمل لديه من العمالة الوافدة تعود للجهل بالنظام في المطالبة لاسترداد حقوق أو الوفاء بالتزامات، في حين يلجأ البعض من أصحاب الأعمال إلى الاحتفاظ بجوازات العاملين ضمانة لعدم هروبهم أو الإخلال بالعمل، مشدداً على أنّه يوجد قنوات وطرق أخرى لضمان حقوقهم دون الوقوع في مخالفة يعاقب عليها النظام.

وأضاف أنّه من المهم سرعة تحرك وزارة العمل لسد ثغرة غياب الإجراءات التي ضمن حقوق أطراف العقد ودراسة واقع العقود، لإيجاد حلول عملية للحلقة المفرغة في تلك العلاقة، وأولها إيجاد تأمين، وضمان بنكي يضمن إلزام العامل بتحمل كافة تبعات إخلاله بالعقد، بينما التأمين يغطي خسائر الأطراف المتضررة وفق النظام.

حق مثبت

وبيّن "تيسير المفرج" -مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية- أنّ احتفاظ العامل بوثائقه الرسمية هو حق مثبت لجميع العاملين، ومن يخالف ذلك ستطبق عليه العقوبات التي ينص عليها النظام؛ لأنّ ذلك يتعارض مع حقوق الإنسان، منوهاً بأنّ عقود وزارة العمل المحدثة تشير إلى حق العامل والعاملة الاحتفاظ بجواز السفر، لافتاً إلى عقد العمالة الهندية المنشور على موقع "مساند" الذي اشتمل هذا الشرط بالنص: "يجب أن يبقى جواز سفر وإقامة العامل المنزلي-العاملة المنزلية بحوزته-بحوزتها"، موضحاً أنّ وجود الوثائق لدى صاحب العمل سواء العائلة أو المؤسسة ليست ضماناً لعدم هروب العامل، مستشهداً تسجيل العديد من الحالات التي يهرب فيها العامل دون أن تكون وثائقه الرسمية لديه، وفي حال هروب العامل خلال الثلاثة أشهر الأولى يتم تعويض صاحب العمل بعامل آخر من خلال مكتب الاستقدام.

وأضاف أنّ المادتين السادسة والسابعة من لائحة "عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم" تضمنت بعض البنود التي تحدد جوانب التقصير والتجاوز والتي على كلا الطرفين الالتزام بعدم القيام بها، لعدم التعرض لجزاءات مكتب العمل، كما أشارت المادة الثالثة عشرة من ذات اللائحة إلى أنّه عند ترك عامل الخدمة المنزلية العمل، على صاحب العمل أن يبلغ أقرب مركز شرطة لمقر منزله، وعلى مركز الشرطة إبلاغ إدارة الجوازات، وإفادة مكتب العمل للتأكد من أنه ليس للعامل دعوى ضد صاحب العمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكدت أنها سترفع قدرات وكفاءات الأعضاء

"حقوق الإنسان" لـ "الحسبة": تفعيلكم لوحدة الحقوق سيقلل الشكاوى ضدكم

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/02/article_911209.html

عبد السلام الثميري من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إن تفعيل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لوحدة حقوق الإنسان لديها، خطوة ستسهم في التقليل من الشكاوى والتظلمات التي تصلهم ضد بعض العاملين في الجهاز، وسترفع قدرات وكفاءات الأعضاء الحقوقية.

يأتي ذلك في الوقت الذي وجه رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بتفعيل وحدة لحقوق الإنسان في الجهاز، للاستماع إلى الشكاوى والاقتراحات وحفظ كرامة المقبوض عليهم.

وأكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن وجود مثل هذه الوحدات في الأجهزة الحكومية خاصة الأجهزة التي لها علاقة مباشرة مع المواطنين، سيسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويساعد على نشر الثقافة الحقوقية في الجهاز، ويحد من التظلمات والشكاوى التي ترد لجمعية حقوق الإنسان من بعض التصرفات التي تصدر من بعض منسوبي هذه الأجهزة.

وأشار القحطاني إلى أن خطوة هيئة الأمر بالمعروف ستسهم في رفع قدرات وكفاءات العاملين في الجهاز، بحيث تؤخذ في الحسبان المعايير الحقوقية قبل إصدار القرارات أو اتخاذ إجراء معين، وأنها خطوة مرحب بها.

وأضاف: "نسعى ونحث الجهات الحكومية من أجل إيجاد هذه الوحدات، لتؤدي رسالة محددة بتثقيف المنسوبين، من خلال إقامة الدورات والورش والبرامج التدريبية، التي تساعد منسوبي الجهاز على الفهم الأكثر لمبادئ حقوق الإنسان التي حرصت شريعتنا الإسلامية قبل الاتفاقيات الدولية على الحث عليها، وتمكين الجميع منها". وكان الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد وجه بتفعيل وحدة حقوق الإنسان في الرئاسة العامة، وتشكيلها من الموظفين المؤهلين، وذلك تحقيقاً لرؤى القيادة في العناية بالمواطنين والاهتمام بهم، واستماع ملاحظاتهم وشكاواهم، وتوخي العدل في التعامل معهم والنظر في دعوى من يدعي المظلمة. وتهتم الوحدة بحقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة ما يتعلق بالمقبوض عليهم والمتهمين من خلال حفظ كرامتهم وتمكينهم من حقوقهم المقررة شرعاً ونظاماً، وكذلك منسوبي الهيئة، إضافة إلى تمثيل الرئاسة العامة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان، ودراسة الخطابات والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان التي تصدر من الجهات المختصة، والتي تمس أعمال الرئاسة العامة. وسيكون من مهام الوحدة التي أوجدتها "الحسبة" الاستفادة منها لتطوير عمل الهيئة، وإعداد الردود المناسبة حيال الاستفسارات والملاحظات التي ترد بهذا الخصوص، وإيجاد مذكرات تفاهم، والتنسيق مع هيئات وجمعيات حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المتهمين والمقبوض عليهم التي كفلتها الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية من خلال المشاركة في الندوات والدورات التي تقيمها الهيئة وفروعها.

إنجاز 90٪ من أعمال الترميم بدار الأيتام.. والافتتاح قريبا

إعادة تحديث المبنى وفق أحدث المواصفات العالمية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

ماجد الصقيري - المدينة المنورة تصوير - عوض السحيمي

عد مرور نحو 10 أشهر على بدء أعمال الترميم في مبنى إدارة التربية الاجتماعية في المدينة المنورة انتهى فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة من نحو 90% من أعمال الترميم لمبنى إدارة التربية الاجتماعية في المدينة المنورة، وهو المشروع الذي ينفذه فرع الوزارة في المنطقة بعد تقرير مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي أقر حينها بسوء نظافة المبنى وعدد كبير من المرافق الملحقة بالمبنى مثل دورات المياه والساحات الخارجية، بالإضافة إلى تهالك أرضيات المبنى من الداخل،

وجاء إنجاز هذه النسبة الكبيرة بمواصفات عالية بعد تسليم المبنى لإحدى شركات المقاولات لتنفيذ المشروع؛ لتلافي الكثير من الملاحظات التي رصدها مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة.

وأكد المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة ومدير إدارة الرعاية الاجتماعية عبدالعزيز بن محمد الشنقيطي لـ«المدينة» أن مشروع دار التربية الاجتماعية والذي يحتضن أيتام المدينة قارب على الانتهاء.

وأضاف إن مشروع إعادة ترميم وتجهيز الأثاث والمعدات بدار التربية الاجتماعية للبنين في المدينة المنورة وبلغت تكلفته نحو 4 ملايين ريال، وذكر أن اللجنة المباشرة والمكلفة من وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين ورئاسة مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة الدكتور نايف بن محمد الحربي أفادت بانتهاء نحو 90% من أعمال المشروع، بالإضافة إلى إنهاء التجهيزات اللازمة لإعادة افتتاح المبنى.

وأشار إلى أن المبنى شهد عددا كبيرا من التغييرات والتحسينات التي تساهم في إيجاد بيئة مناسبة تتوفر فيها جميع التجهيزات والإمكانيات اللازمة وفق مواصفات عالية الجودة.

وعن موعد افتتاح المبنى الجديد لدار التربية الاجتماعية ذكر الشنقيطي أن الافتتاح سوف يكون في القريب العاجل، وذلك بعد الانتهاء من المرحلة الأخيرة من المشروع وهو تأثيث المبنى بالأثاث اللازم، وأضاف إن مرحلة التأثيث دخلت حيز التنفيذ ومن المتوقع أن تكتمل المرحلة الأخيرة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وكان فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة قد نقل طلاب دار التربية الاجتماعية «الأيتام» إلى مبنى بديل بعد توجيه وزير الشؤون الاجتماعية حينها بالبدء على الفور بترميم المبنى، وذلك بعد رصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة لسوء المبنى والأثاث الداخلي، حيث تم نقل «الأيتام» إلى مبنى مكون من «فلتين متجاورتين» شرق المدينة المنورة مع كامل المرافق بمساحة تقدر بنحو 1300 متر ملحق به عدد من المرافق، بالإضافة إلى صالة للطعام وبوفيه على مدى 24 ساعة حيث تم إسكان نحو 20 يتيما في كل فيلا.

يذكر أن مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة كشف في تقرير سابق عن استياء أطفال الدار من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، ومن قدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، إضافة إلى أن الرعاية الطبية لا ترقى للمستوى المطلوب، إذ لا يوجد ممارس طبي دائم، مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية، بالإضافة إلى سوء تجهيز السكن بالأثاث المناسب، حيث خاطبت على الفور وزارة الشؤون الاجتماعية (الجهة المختصة) بما تم رصده من ملاحظات، مع رفع تقرير كامل حينها إلى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

تحقيق: ÷البدون× قضيّة الأدراج عالقة في ÷المركزية واللامركزية×

المصدر: جريدة عرعر الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.ararnews.net/?p=2614421

عبدالمجيد البريدان ، عبدالمجيد الطلقي ، تصوير - عبدالعزيز فاران - إخبارية عرعر:
ملفاتهم عالقة ومعاملاتهم عالقة وحياتهم "بدون" طعم ، لا وظائف ولا إعانات و"بدون" تعليم ، وأطفالهم "دون" تطعيم.
"البدون" القضية العالقة في الأدراج ، الناشبة في الحلوق ، والقشة التي قصمت ظهورهم ، ووصمت حياتهم ، حيث لاصبح لها قريب ، وككرة الثلج مُتداولة بين اللجنة المركزية والمُدن المركزية والمحافظات المركزية ، والأحوال ألا مركزية.
حياتهم زهادة ، وقلة وفادة ، ولا ترحيب ولا رفادة ، ولا سكن إلا بإفادة.
يقول الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان في تصريح -سابق- أن هناك توجها بإصدار بطاقات مُمغنطة لأبناء القبائل النازحة -بحسب ما اطلعت عليه الجمعية ووردها من وزارة الداخلية- على أن تكون تلك البطاقات مرحلة أولية لحل مشكلة البدون في السعودية، تمهيداً لتجنيسهم، تزامناً مع التاريخ الموحد لانتهاء جميع بطاقاتهم، ويوافق نهاية العام الهجري الجاري.
ويُضيف؛ كان الملك فهد -رحمه الله- قد أصدر مرسوما ملكيا عام 1421، يقضي بأن كل من يثبت انتماؤه إلى هذه القبائل الأربع، يحق له "استرداد" الجنسية السعودية، إضافة إلى أن الأمير نايف بن عبد العزيز – رحمه الله- قال عن أبناء القبائل الأربع "عنزة، وشمر، وبني خالد، والأساعدة من عتيبة" "هم أبناء الوطن ذهبوا وعادوا"وقال رئيس جمعية حقوق الإنسان: إن تطبيق الأوامر السامية التي صدرت بخصوص هذه الحالات بمفهومها الواسع، من شأنه حل كثير من القضايا المتعلقة بملف "البدون"، لافتاً إلى أن الحل النهائي لمشكلة الأبناء من شأنه تقليص العدد، حيث تتزايد الأعداد في ظل تجمد قرار البت بأمرهم.
ويروي بهذا الشأن لـ"إخبارية عرعر" العم بادي الاسعدي معاناته ، حيث أنه من فئة "البدون" فقد ولد في هجرة طلعة التمياط بمنطقة الحدود الشمالية ،ولم يحصل على الجنسية السعودية بسبب جهله بنظام التجنيس في السابق ، حيث كان بدوياً رحالاً كل همه هو مورد الماء، ولم يكن يعي بأن الحياة سوف تصعب عليه في المستقبل ، رغم أن معظم أقاربة حصلو على الجنسية السعودية قبل 12 سنة.
العم بادي الآن في (السابعة والخمسين) من العمر، وأيضاً دون هوية ، ويسكن في غرفتين من الصفيح ، ويحلم بالحصول على منزل يقيه هو عائلته برد الشتاء وحرارة الصيف ، ولكن الانظمة لا تسمح له بامتلاك منزل بسبب أنه من الفئة المعنية.
"عايش العنزي" هو الآخر "بدون" بعد أن كان سعودياً ، حيث يروي لنا؛ حصلت على الهويه الوطنيه قبل ٣٥ سنه وسحبت مني عند مراجعتي لتعديل بسيط فيها قبل 11 سنه وأصبحت من فئة "البدون" ، ويذكر أنه وخوته الذين عددهم ٣٧ قائلا؛ تم منحي مشهد من اللجنة المركزية ومضى على انتهائه ٦ سنوات ولا استطيع مراجعتهم وتجديده، و جميعنا ٣٧ مواليد مدينة عرعر ، من حقنا التوظيف والسكن والعلاج واكمال الدراسه ،ومن حقنا ايضا الحصول على المعونات من الجمعيات الخيرية.
وذكر عايش أن أخوته الـ ٣٧ بعضهم لم يتزوج ويكمل نصف دينه لصعوبة الاجراءات بهذا الأمر.
"أبو إبراهيم": هو الآخر من فئة "لبدون" حيث يقول؛ من عام ١٤٠٥هـ ليس لديه هويه و'نما توجد بطاقه من معرف قبيلتي منتهيه الصلاحيه ولا أستطيع الخروج خارج المملكه لتجديدها من معرف قبيلتي المستقر في دولة البحرين ، مضيفاً معاناته من النقاط الأمنيه وعدم إستقبال المستشفيات له وأبنائه ، مُشيراً أنه اثناء سفره داخل المملكه لاتستقبله

الفنادق والشقق المفروشة لعدم وجود هويه معه ،واوضح ان ابنائه يتعرضون للاحراج في الدراسة امام زملائهم عند سؤالهم عن كرت العائله، مؤكداً أن معاملته باللجنه المركزيه منذ ١٠ سنوات.

وقد ألتقينا "سعد العنزي" من عائلة سعودية ولكن مع وقف الهوية الوطنية، حيث يروي قصته؛ بأنه هو وعائلته لا يحملون الجنسية السعودية بينما أحد أخوته وأعمامة يحملون الجنسية السعودية، حصلو عليها في 1424هـ بينما هو وعائلته لم يتحصلو على الجنسية بسبب تقسيم اللجنة المركزية لحفائظ النفوس الى 7 لجان ، حيث كانت معاملة أخية وأعمامة في اللجنة الخامسة وقد قامت اللجنة بالبت فيها و تم منحهم الجنسية، بينما معاملته هو وعائلته باللجنة الثانية،والتي لم تبت بها فاصبحت معاملته متعثرة.

وأضاف؛ بانه حينما قام بالعديد من المراجعات والبحث عنها وجدها منجزة لم يتبقى عليها سواء التوصية، وبعد ذلك يتم منحه الجنسية ،وحتى الان مضى 12 سنة ولم تتحرك معاملتهم، وأشار بأنه لدية صك وفاة جده لأبيه قبل 40 سنة صادرة من المحكمة الشرعية بمحافظة حرض بالمنطقة الشرقية، ممايدل على أنه سعودي الأصل والمنشأ، ويشهد على ذلك شيخ قبيلته.

وعند سوالنا له عن العقبات التي تواجههم أجاب؛ تواجهنا الكثير والكثير من العقبات ففي التعليم نحن محرمون لا يسمح لنا بمواصلة الدراسة بعد الثانوية ، حيث تعد الثانوية العامة آخر الموهلات و الجامعات ترفض قبولنا وتصنفنا باننا أجانب فليس لنا نصيب من التعليم العالي.

وكذلك نحن محرمون من حقوق الملكية وسياراتنا ليس لنا حق بإمتلاكها مما يجعلنا نضعها باسماء أقاربنا، و في القطاع الخاص ايضاً محرمون فلا يحق لنا الالتحاق بسبب اننا لسنا سعوديين ، وأضاف معاناتنا كبيرة،و نواجه صعوبة بالغة في توثيق عقود الزواج – هذا انا بلغت 36 عام من عمري ولم اتزوج بسبب صعوبة الانظمة في ذلك الامر – وأشار الى ان بطاقة الإقامة التي يحملها منتهية الصلاحية منذ سنتين فلم يستطيع تجديدها بسبب ايقاف التجديد من قبل وزارة الداخلية لجميع فئة البدون ، ونعاني الكثير خصوصاً في نقاط التفتيش الامنية حيث نتعرض لكثير من الصعوبات فبعض رجال الأمن حينما يستوقفه ويقدم له بطاقة الإقامة يظنه من العمالة المخالفة والبعض منهم يستغرب من بطاقة الاقامة التي يحملها.

وذكر؛ الان مصيرنا معلق ننتظر التجنيس أو الموت إيهما ياتي اولاً ، لم نستطع توفير الحياة الكريمة لنا ولعائلتنا ، فقد اطلقت تغريدة عبر التواصل الاجتماعي لاقت الكثير من الرتويت هي "البدون للتقبيل لاي دولة وببلاش فقط" ويختم قائلا "كان الحصول على الجنسية امراً غير معقد لكن المشكلة تكمن فى أن معظم البدون هم بدو رحل أميون يجهلون أنظمة الدولة ولم يسجلوا أسماءهم".

أبيات وجهها أحد فئة "البدون" للأمير محمد بن نايف وزير الداخلية لاقت إعجاباً كبيراً:

ياسيدي ياسيدي خمسة أبيات
أشرح بها أسباب الأسى والمرارة
بطاقتي سوداء وخمسة سنوات
كل ما أنتهت غارة تجينا بغارة
وحنا بظل أهل الوفاء والمروات
آل السعود وكاسبين الصدارة
اللي كما هاك الجبال المنيفات
وياسعد من زفوا عليه البشارة
حنا بوجهك يازعيم المهمات
يا أمير يا تاج الفخر والأمارة

مختصون: لائحة البيوت الاجتماعية ترسخ أجمل معاني الإنسانية

زين العابدين: نأمل جودة التنفيذ ونخشى استنساخ قصور دور الأيتام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

سعود العيد - محمد المريجدة - الدمام

أشاد مواطنون ومختصون في الشأن الاجتماعي وحقوق الإنسان بجدة والدمام والطائف بقرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية التي توفر رعاية قريبة من الحياة الأسرية الطبيعية لمن لا تتوافر له الرعاية الأسرية، وتقضي اللائحة بأن تعد البيوت الاجتماعية برنامجًا تأهيليًا للذكور الذين سينقلون إلى البيوت الاجتماعية المخصصة لهم، وأكد المواطنون على ضرورة وجود رعاية اجتماعية تقوم بها الدولة موازية للرعاية المنزلية، بالإضافة إلى أهمية العناية ببعض الفئات التي تعاني من حالات نفسية وإنسانية ولا يوجد لها رعاية أسرية.

قرار إنساني

الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قالت: إن القرار يعد قرارًا إنسانيًا اجتماعيًا في المقام الأول والكل يرحب به، حيث إنه يقدم الحماية إلى الفئة المستهدفة من القرار، ويقدم الرعاية الصحية والنفسية والتعليمية، ويعيشهم في بيئة اجتماعية، وشددت على أن المهم في مثل هذه المشروعات مدى جودة التنفيذ والمتابعة بعد ذلك، حيث نأمل ألا يكون هناك قصور كما نلحظه اليوم في دور الأيتام، ودور المعاقين والمسنين، بالإضافة إلى أن يقوم على هذه الدور أشخاص مؤهلون، تاهيلًا تعليميًا واجتماعيًا ونفسيًا للتعامل مع الحالات التي تستهدفها هذه الدور حتى لا يتفهم القائمون عليها أن وجودهم في هذه الدور ليس لمجرد العمل فقط إنما لتقديم رسالة سامية تجاه هذه الفئة الغالية من المجتمع وهذه الفئة أصبحت أمانة في أعناق من يتولى الدور وبالتالي يتولى العناية بهم، حيث إن هذه الفئة لها حقوق تجاه الدولة والمجتمع ويجب أن تقدم إليهم بكرامة وتقدير لإنسانيتهم ولحالتهم الصحية وظروفهم الاجتماعية، وأضافت: يجب أن تكون هناك رقابة على هذه الدور ولا يكتفى بوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يجب أن تكون هناك عدت جهات رقابية على إدارة هذه الدور لضمان عدم وجود أي قصور تجاه هذه الفئة وأن تشدد مسألة أن تقدم الخدمات وفق أعلى معايير الجودة والعناية بهم.

التكامل المجتمعي

الاختصاصية الاجتماعية هند السويلم تقول: فعلًا فكرة تراودنا كثيرًا لهذه الفئة التي هي نسيج من كل مجتمع وتكامل اجتماعي فيما بينهم منظومة جدًا ستكون رائعة وسيكون لها مردودات إيجابية حتمًا إذا كان لها الهدف الصحيح المرسوم وحتمًا ستكون مواتية بأهدافها التي تتميز بلم شمل الجميع تحت إشراف تربوي وثقافي وعلمي والدولة تصرف مئات الملايين لهذه الفئة من مصاريف علاجية ومصاريف دراسية ومصاريف اجتماعية من أكل وملبس وعلى الاحتياجات الشخصية ولاننسى تلك المراكز التي أنشئت منذ سنين طويلة لعمل هذا التكامل الاجتماعي وللأسف إننا لا زلنا نسمع أن هناك منهم طليقين في الأسواق.

لا معارضة

المواطن فهد حويذان قال: إن مثل هذه القرارات لايتوقع أن تجد من يعارضها لأن هدفها إنساني ويساهم في تقديم الخدمة والرعاية للكثير من المواطنين الذين يحتاجون أن يعيشوا في بيئة صحية آمنه ومستقرة، ويحسب لمجلس الوزراء وللقائمين والعاملين على هذا القرار إصداره والنظر بعين الاعتبار إلى احتياج هذه الفئة.

وقال المواطن حسين صميلي: إن التحرك في هذا الجانب الاجتماعي من قبل الدولة ممثلة في مجلس الوزراء يعتبر امتدادًا لما تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين إلى المواطن والوطن بكافة شرائحه، حيث إن قرارًا مثل هذا يترتب عليه صرف مالي كبير جدًا لتنفيذه ويحتاج إلى كوادر سعودية لتدير هذه الدور الاجتماعية على مستوى المملكة ويعد مشروعًا ضخمًا ولكن رغم وعي المسؤولين إلى حجم الصرف على هذا المشروع إلا أنهم قدموا وغلبوا مصلحة الفئة المستهدفه وهذا أمر إن دل فإنما يدل على أن المواطن يحضى باهتمام الحكومة مهما كان منصبه أو وضعه الاجتماعي أو الصحي.

قرار صائب

محسن العنزي ذكر أن هذا القرار قرار صائب وضروري لتحقيق التكامل الأسري لهذه الفئة التي تعيش بيننا وهي ليس لديها أسرة والهدف فعلًا يتميز بإنشاء أسرة متكاملة برعاية مدروسة ورعاية علمية وبناء وإصلاح ما أفسدته الأمور الطبيعية التي تحدث في كل مكان وهذه منظومة ستدخل إلى حيز التكامل الاجتماعي وقد يكونون في البيوت الاجتماعية تحت عين الرعاية الاجتماعية والطبية والتربوية على مدار الساعة وكما تكون رعايتهم وحسب فئاتهم أقرب للتعافي وأقرب للمشاركة والمساهمة في خدمة الوطن وهذا جميعه يصب في المقام الأول في المنظومة الأمنية لهؤلاء لما عليهم ومالديهم.

منظومة ناجحة

المواطن فهد بن صالح الدوسري يذكر أن هذه المنظومة سترى النور قريبًا وهي رائعة الفكرة والمنهجية في التكافل الاجتماعي لبعض فئات نقصها الكثير من الطرق العلمية والطرق الحياتية فنحن نعلم بوجود هذه الفئات التي تكفلها الدولة رعاها الله ويخصص لها مبالغ طائلة يحرم منها غير المكتمل في حياته والجهة المستفيدة هو ولي أمره وتجده لا يكفل له أي شيء فيتركه بين الطرقات وفي الأسواق وعند الإشارات يتسول أو يعرض نفسه للخطر ويعرض الآخرين لنقمة بداخله لأسباب عدة قد تكون بسبب المنزل وقد تكون بفعل المجتمع. والتكامل الاجتماعي يكون تحت أعين المراقبين والتربويين على طرق صحيحة والتكامل الاجتماعي اذا شابه التكامل الأسري سيكون حتمًا لهم حياة قد يتم الاندماج الأسري والاجتماعي بشكل صحيح.

تلاعب الدميّة

المواطنة سلمى الراشدي تقول: لدي ابنة وعمرها 30 عامًا وتتعلم في إحدى الجمعيات الخيرية وأنا متكفلة بها تحب الأطفال وتلعب معهم وتحب أن تكون دائمًا في غرفتها منطوية ولديها من الألعاب الكثير وانحرمت من الزواج وأيضا هناك من يخاف من الأقرباء على أطفاله منها وتجدها تتعامل معنا بعصبية وتنطوي بشكل كبير في غرفتها وتتبنى الألعاب التي تخص الأطفال وتلاعب الدمية التي على شكل طفل وحنونة عليهم. أنا أم أعرف أن ابنتى تحتاج إلى زوج وتحتاج إلى أطفال ولكن كيف وأين تقيم ومن يرضى بهذه الفتاة التي فقدت الكثير من التآلف الأسري والتكامل الاجتماعي قد يبعث لها الله شخصًا من فئتها وبإمكانهم أن يجدوا تكاملًا اجتماعيًا فيما بينهم وأرى أن هذا القرار صائب ونتمنى أن يرى النور قريبًا.

خطوة ممتازة

عايض النمري قال: إن توفر البيوت الاجتماعية خطوة ممتازة لرعاية المحتاجين للرعاية بدلًا من أن يهيمون في الطرقات وتقدم لهم الرعاية التي يستحقونه والاندماج مع الأصحاء وتقديم الرعاية لهم من جميع الجوانب الحياتية التي يستحقونها وأن هذه البيوت التي أقرت سوف تحفظ هؤلاء الفئة وحفظهم من التشرد وتعيشهم حياة كريمة خاصة لمن ليس لديه أسرة تقوم بشؤونه بعد خروجه من المصحات أو من لديه حالة نفسية.

وقال خالد الطلحي: إن توفر هذه البيوت والرعاية ضرورية من قبل الدولة وبحيث أنها لابد أن تكون موازية للرعاية للأسرية الغير منخرطة تحت هذه الفئة لأن البعض لايوجد لديه مسكن ويكون شبه متعافي بعد خروجه من المصحات النفسية فتكون له مكان آمن ويتم الاطمئنان عليه وتقديم العلاج والزيارات من وقت إلى آخر فهو أقل ما يقدم لهم من رعاية طبية وفي جميع مجالات حياتهم.

منظومة اجتماعية

محمد القرشي يقول: إن ما أقره مجلس الوزاء بإنشاء بيوت للنفسيين وتقديم الرعاية لهم وجعلهم يندمجون مع الغير نفسيين خطوة إيجابية وهي ضرورية لوجود رعاية اجتماعية تقوم بها الدولة وسوف تكون داخل منظومة الشؤون الاجتماعية وسوف يكون لها أهمية كبيرة جدًا وترعى كثيرًا من الفئات الذين هم في حاجة للرعاية وحفظ كرامتهم بدلًا من التشرد والهيمان ممن يخرجون من المصحات ولم يتقبلهم أهليهم فتكون هذه البيوت ساترة لهم وتقدم لهم الرعاية.

الفاخري لـالوطن : تفعيل الوحدة يرفع الوعي الحقوقي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=207612&CategoryID=5

الرياض: بدر العواد
أشاد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري بالخطوة الإيجابية التي اتخذتها الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي يسعى رجالها جاهدين لتطوير الأعمال الإدارية داخلها، مؤكدا أن إنشاء وتفعيل وحدة لحقوق الإنسان في الهيئة، يعد مؤشرا إيجابيا لانتشار الثقافة الحقوقية.
وقال الفاخري لـ"الوطن": انتشار الثقافة الحقوقية بين المؤسسات يسهم في رفع وعي ثقافة حقوق الإنسان، إضافة إلى توعية العاملين في مثل هذا الجهاز بالآليات الحقوقية التي نصت عليها الاتفاقات الدولية، مؤكدا أن وزارة الداخلية من أوائل الجهات التي افتتحت إدارات لحقوق الإنسان، وكذلك وزارة الخارجية.

وفد أسترالي يستعرض التجربة الشورية للسيدات ودخولهن المجالس البلدية مع "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1000219

الرياض - أسمهان الغامدي
ناقش وفد من السفارة الأسترالية بالرياض مع أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان آلية دخول المرأة السعودية في مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية وضرورة فهم الآلية القانونية في المملكة التي تعتمد على الشريعة الإسلامية من قبل الدول الأخرى، كما تم مناقشة عقوبة الإعدام واستنادها في المملكة على نصوص الشريعة الإسلامية، كذلك تم الإشارة إلى التطور الذي شهدته المملكة في مجال تنظيم أوضاع العمالة الوافدة والجهود التي بذلت في هذا الجانب .
وأشاد السفير بالتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان كما أكد على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مستمر ودائم لما يمثله ذلك من فهم أفضل لمفهوم حقوق الإنسان والتي قد تختلف من ثقافة إلى أخرى .
وذلك خلال زيارة وفد من السفارة الأسترالية بالرياض بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صباح الأمس، وقد ضم الوفد كلاً من نيل هوكنز سفير دولة أستراليا لدى المملكة وديفيد نيتلفولد سكرتير ثاني ونائب القنصل وسوسن غريس مسؤولة قسم دول الخليج والشرق الأوسط بالسفارة وكان في استقبالهم سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود .وفي بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة وقد بين رئيس الجمعية التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.

القحطاني للسفير الأسترالي: المملكة تقدم جهوداً ملحوظة في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/12/04/1258897

أبها – سارة القحطاني

نوه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح بن ربيعان القحطاني بالتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.

وقدم عرضاً عما تبذله الجمعية في هذا المجال وذلك خلال استقباله وفداً من السفارة الأسترالية في الرياض من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الأربعاء ضم السيد نيل هوكنز سفير دولة أستراليا لدى المملكة، وديفيد نيتلفولد سكرتير ثاني ونائب القنصل، وسوسن جريس مسؤولة قسم دول الخليج والشرق الأوسط في السفارة، وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، والأمين العام للجمعية خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

وتطرق الحديث إلى دخول المرأة السعودية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية وضرورة فهم الآلية القانونية في المملكة التي تعتمد على الشريعة الإسلامية من قبل الدول الأخرى، كما تم مناقشة عقوبة الإعدام واستنادها في المملكة على نصوص الشريعة الإسلامية، والإشارة إلى التطور الذي شهدته المملكة في مجال تنظيم أوضاع العمالة الوافدة والجهود التي بذلت في هذا الجانب.

ثمن الإجراءات التي يتم العمل عليها حالياً من قبل المسؤولين القحطاني لـ "الرياض": لا بد من إيجاد حل فوري لتحسين أوضاع البدون

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1000156

حفر الباطن- سعيد المبارك

رأى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أهمية إيجاد حل فوري لتحسين أوضاع أبناء القبائل النازحة (البدون) في المملكة، معتبراً أنها قضية من المفترض ألا تقوم .

وقال ل«الرياض»: «تعاني الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من اتصالات ومراجعات من قبل فئات البدون في جميع مناطق المملكة، فالحاجة تتطلب الإسراع الى معالجة اوضاعهم والبت فيها سواء ممن لديهم سجلات مدنية قد سحبت منهم أو أوقفت بسبب أو بآخر، أو لأصحاب البطاقات ذات الخمس سنوات ولم تجدد، أو للأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية"، وأضاف القحطاني "نحن في السابق كنا نتعامل مع حالات محدودة ومحصورة من فئات البدون أما الآن فكل ما امتد بنا الزمان بدأنا نتعامل مع حالات متعددة وغير محصورة"، مردفاً بافتراضية حصول أبناء القبائل النازحة (البدون) أصحاب البطاقة ذات الخمس سنوات وأكثر بإصدار هوية وطنيهم لهم، وتحديد وقت زمني من قبل الجهات المعنية لإنهاء ملف البدون بشكل سريع .»

كما ثمن رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الإجراءات التي يتم العمل عليها حالياً من قبل المسؤولين في الجهات ذات العلاقة، لإصدار بطاقات ممغنطة لبعض فئات أبناء القبائل النازحة (البدون) كخطوة أولية تمهيداً لتجنيسهم، مشيراً إلى وجود رفض وتردد من قبل بعض فئات البدون من الحصول على تلك البطاقات الممغنطة الصادرة من الجوازات، اعتقاداً منهم انها ربما تكون سببا في حرمانهم من الهوية الوطنية التي ينتظرونها، باعتبارهم على حد قولهم سعوديين لا ينبغي حرمانهم بسبب هذه البطاقات من الحصول على الهوية الوطنية .

وقال الدكتور القحطاني، ان «وجود بطاقة موقته تحفظ لهذه الفئات من البدون حقوقهم حتى يتم حل موضوع تلك الفئات بشكل نهائي أفضل من الوضع القائم، فالأمر يحتاج فقط لحل نهائي بشأن حصول تلك الفئات على الهوية الوطنية من عدمها، وإنه في حال كان هناك حلول موقتة لا تؤثر على وضع البدون النهائي فإن ذلك يساعد في إيجاد حلول موقته لأوضاعهم»، مشيداً بتعاون وتجاوب وزارة التربية والتعليم في تمكين أبناء القبائل النازحة (البدون) من التعليم، ولأخذ الوزارة باتفاقيات حقوق الطفل ونظام حماية الطفل الذي صدر مؤخراً، القاضي بتمكين الأطفال من حق التعليم .

فكرة افتتاح فروع للجمعية داخل السجون مازالت قائمة

ورحب الدكتور مفلح القحطاني، بفكرة افتتاح فروع للجمعية داخل السجون الأمنية الذي أكد بأنها مازالت قائمة، مشيراً إلى استمرارية الزيارات من قبل أعضاء الجمعية لمسؤولي السجون والتواصل معهم ولقاء السجناء .

ونوه إلى صدى التنسيق والتعاون القائم مابين جمعية حقوق الإنسان والجهات الأمنية في وزارة الداخلية فيما يخص السجون العامة وسجون المباحث العامة، مثمناً جهود وزارة الداخلية المبذولة تجاه سجناء المباحث وأن تشهد السجون العامة تقدماً في تقديم الخدمات المنوطة بالمجال الصحي والمجالات الأخرى لنزلاء السجون العامة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لنبحث عن حلول للتعامل مع العنف الأسري

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/11/29/article_910409.html

كلمة الاقتصادية

تجربة التعامل مع العنف الأسري أدت إلى إنشاء شرطة خاصة للتعامل مع حالات العنف الأسري، وهو نوع من العنف الذي يكون ضحيته أحد أفراد الأسرة الواحدة، فالجاني والمجني عليه بينهما قرابة تجعل من هذه العنف خفيا وغير ظاهر للمجتمع، حيث تبدو البلاغات والشكاوى أهم طرق الكشف عن هذه الجريمة، وتتمثل الخطوة المقبلة فيما انتهت إليه الدراسة المقترحة بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية عن الشرطة الأسرية للتعامل مع القضايا الأسرية التي ترد لمراكز الشرط، بما يتكيف ويتناسب مع خصوصية المجتمع السعودي ونظام الإجراءات الجزائية وغيره من الأنظمة ذات العلاقة بمعالجة الجرائم.

هناك بالفعل أنظمة جديدة لحماية الطفل وضمان حقوق الإنسان، وهناك جهد لعدة أجهزة حكومية منها وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية التي رصدت 20 مليون ريال لإعداد برامج توعوية ضد العنف قبل حدوثه، ومع أن الأنظمة الجديدة لحماية الطفل والأسرة ومنع الإيذاء تحتاج إلى وقت لكي يستوعبها المجتمع ويتقبلها أفراده، وكذلك العاملون في مجال الحماية إلا أن هناك وعيا متزايدا لفهم خطورة الجريمة الأسرية وما يترتب عليها من نتائج وعقوبات شرعية ونظامية؛ فالمختصون يرون أن المنظومة القانونية لحقوق الإنسان قد اكتملت في السعودية بعد صدور

أنظمة الحماية من الإيذاء وحماية الطفل وإنشاء وحدات الحماية في المناطق والانضمام لاتفاقية حقوق الطفل ومناهضة التمييز ضد المرأة.

لقد استقبلت الإدارة العامة للحماية الاجتماعية خلال عام 1435هـ نحو 200 بلاغ، وتم إيواء 20 حالة على مستوى السعودية، وفي العام الماضي بلغت عدد قضايا العنف الأسري والإيذاء في المملكة منذ بداية عام 1434هـ في جميع محاكم السعودية 108 قضايا؛ تشمل عنفا أسريا وضربا واغتصابا وحبسا وإهانات ومنعا للحقوق والإهمال، وتزامن ذلك التصريح للمتحدث الرسمي لوزارة العدل مع ندوة تضمنت مناقشة نظام الحماية من الإيذاء، حيث وجّهت انتقادات من قانونيين وأكاديميين، إضافة إلى انتقادات من أعضاء مجلس الشورى، وكانت أبرز تلك الانتقادات من النساء الحاضرات، حيث خلا النظام من وجهة نظرهن من تجريم تزويج القاصرات وعدم احتساب هذا الفعل من أنواع الإيذاء بحقهن.

إن مشكلة العنف الأسري ما زالت دون حد الظاهرة الاجتماعية، لكنها تزايدت في السنوات الخمس الماضية، فوفقا لإحصائيات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن نسبة قضايا العنف الأسري بواقع 22 في المائة من إجمالي 5600 حالة تلقتها الجمعية، وما لم يتم إعطاء دور للمدرسة والمرأة في مواجهة جرائم العنف ضد الأطفال، فإن هذه الجريمة المستجدة على المجتمع ستتحول إلى ظاهرة لا يمكن الوقاية منها سوى بقانون صارم وصلاحيات واسعة للجهات التربوية، ولكل مَن يبلغه علم بوجود عنف ضد الطفل. وبادر مجلس الوزراء الموقر إلى تكليف الجهات المعنية بوضع استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات مع تدعيم مناهج التعليم الدراسية بمفاهيم واضحة لمواجهة العنف الأسري

وإن من الواجب أن يتحرك كل فرد بدءا من ذاته ليواجه سلوك العنف المرفوض شرعا وخلقا، خصوصا داخل الأسرة، فاليوم هناك خطوات وضعها مجلس الوزراء ولم يعد هناك ما يبرر تناول هذا الموضوع الحساس بالاستحياء والسلبية سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الأهلي؛ لأن حالات العنف الأسري ضد المرأة وضد الطفل لم تكن لدى أذهاننا القدرة على تصورها، فإن المكان الأخير الذي يمكن أن توجد فيه الجريمة هو البيت، ففي إطار الأسرة الواحدة المكونة من الأبوين والأبناء توجد العاطفة والحب والتضحية وكلها تقاوم؛ بل تنفي فكرة الإقدام على العنف، ولكن اليوم يحدث ما لم يكن متصورا، وأصبح لزاما على المجتمع أن يبحث عن حلول للتعامل مع حالات العنف الأسري.

كلاكيت عاشر مرة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141130/Con20141130737808.htm

عبده خال

لا أعرف ـ تحديدا ـ عدد المقالات التي كتبتها في هذا الاتجاه، فهي كثيرة وتتمحور جميعها حول الإشارة إلى أن تحركنا بطيء مع حقوق الغير. إذ ما زالت (مسبة) الكفيل تلاحقنا من غير التحرك باتجاه البدائل.

وما زلنا نسمع عن تزايد استصدار الفيز، والمعروف ببيع الفيز، وهي أغرب تجارة في العالم، وتعد اللبنة الأولى لتناسل مشاكل الوافدين، فبعد الحصول على كميات من الفيز يتم بيعها، وينطلق القادمون في البلد إلى كل الاتجاهات، بينما هناك شخص مضطجع يجني الأموال بفرض رسوم على هؤلاء العمال أو العاملات لمجرد أنه حصل على تلك (الفيز) بطرق لا تعرف كيف تحدث.. فاستخراج الفيز (غير المنضبط) كان المخرج الأول لمشاكل عديدة رافقته مطالبات بضرورة محاسبة المفرطين فيها؛ لأنها تمثل تجاوزا إداريا ليس مقصورا على جهة بعينها، بل تجاوزا يعم ويضر بالوطن والمواطنين.

ونظام الكفيل غدا حفلة للوم، وكما تطالب جهات حقوقية (في البلد وغيرها) بإلغاء نظام الكفيل لوجود البدائل الممكنة والمعقولة، لا يمكنك أيضا أن تعرف سبب التمسك به، فهو نظام لم يكن صمام أمان لحدوث الجرائم أو الهروب، بدليل ما نعيشه من تفلت حقيقي مع وجود الكفيل، فإن وجد نظام الكفيل من أجل هذا، فقد أثبت الواقع فشله.

ولا أعرف لماذا لا يتم تبني الدراسة التي أعدتها جمعية حقوق الإنسان السعودية، حيث طالبت بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة، وتلغي دور الكفيل التقليدي، واقترحت تسمية هذا الجهاز بـ(هيئة شؤون العمالة الوافدة)، وهذه المطالبة ليست وليدة الدراسة بل سبق الكتابة فيها منذ الثمانينات الميلادية (من القرن الماضي) فيما عرف بقضية بيع اللحم الأبيض.

وحماية للبلد ومواطنيها ووافديها، يجب الدخول إلى الأنظمة الكفيلة بصيانة كرامة الإنسان، ونظام الكفيل لا يحقق تلك الكرامة، كون الأفراد ليسوا مؤسسة أو دولة تنظر بمنظار المصلحة العامة.. أريحوا البلاد والعباد من نظام الكفيل مادام هناك بديل مضمون ممثلا في الدولة نفسها من خلال وزارة العمل، خصوصا بعد إقرار معالي وزيرها بأحقية الناس بحمل وثائقهم الرسمية.

"سلاح العصر" محاضرة للدكتور الفوزان

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 6 محرم 1436هـ - 28 نوفمبر 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/11/28/1255624

الرياض – الشرق
يستضيف «منتدى العُمري الثقافي» في لقائه الشهري الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بالرياض وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان، والمشرف العام على شبكة رسالة الإسلام في محاضرة له بعنوان: «سلاح العصر» وذلك مساء غد السبت بمقر (منتدى العُمري) بمدينة الرياض.
ورحب الأستاذ الدكتور عبدالعزيز العُمري (راعي المنتدى) أستاذ السيرة النبوية، عضو المجلس البلدي بمدينة الرياض بمشاركة الجميع في هذه الأمسية التي تشهد حضور عدد من الأكاديميين والمتخصصين في مختلف العلوم والمعارف، وكوكبة من المثقفين والإعلاميين.

المخطط متعثر منذ 25 عاما

أمانة الشرقية ل "الرياض": قضية مخطط الجامعيين بتاروت قيد الدراسة

المصدر: جريدة الرياض السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/998675

القطيف - منير النمر
أكدت أمانة المنطقة الشرقية ل"الرياض" على لسان الناطق الإعلامي محمد الصفيان أن قضية مخطط الجامعيين "ج" الواقع على الشاطئ في جزيرة تاروت لا يزال قيد الدراسة، وأضاف أمس: "إن موضوع المخطط يدرس حاليا من قبل اللجنة العليا للردم والتجريف ."
وقدم ملاك مخطط 3/415 دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية بالمنطقة الشرقية "ديوان المظالم"، موضحين بأن عددا من الجهات الحكومية تسببت في تأخير تسوية المخطط وتسليم تراخيص البناء، ما يجعل معاناتهم مستمرة، مشيرين إلى أنهم يستنزفون ماليا في كل شهر يمضي من دون الحصول على أملاكهم، وأفادوا بأنهم يملكون الصكوك الشرعية، مؤكدين أنهم يعانون من عدم القدرة على التصرف في ملكهم، وذلك منذ نحو 25 عاما، وقال جاسم آل سويف الذي يملك صكا شرعيا على أرضه: "لدى الملاك طلبات كثيرة لتسلم أراضيهم التي اشتروها رسمياً من أشخاص منحوا إياها بموجب أوامر منح ملكية سامية". وتابع "أنهم رفعوا دعوى موازية عند هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ."
وطالبت المحكمة الإدارية بالدمام الملاك بإعادته خطاب الشكوى مرفقا بالبيانات والمستندات اللازمة في فترة لا تتجاوز 30 يوما، مشيرة في إشعارها لهم إلى أن الخطاب قدم ضد بلدية محافظة القطيف في شكل رسمي، وأمانة الشرقية ووزارة الزراعة بتاريخ 23 محرم الجاري برقم طلب (2329)، ولم تحدد المحكمة موعدا للجلسة بعد؛ لأسباب تتعلق بعدم اكتمال البيانات والمستندات المطلوبة، إذ نص الإشعار على ضرورة .

إلى ذلك قال رئيس بلدية محافظة المهندس زياد مغربل: "كبلدية لم يصلنا أي شيء لا من قبل اللجنة السداسية، ولا الأمر الخاص بالدعوة المرفوعة ."

رياضيون يشخصون "داء ودواء" رياضة الجنوب

جماهير تتساءل عن غياب دعم رجال الأعمال والمنشآت النموذجية..

واهتمام وسائل الإعلام بأندية "الضوء"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Sports/News_Detail.aspx?ArticleID=207124&CategoryID=6

أبها: محمد العسيري

في حلقة مثيرة وساخنة من برنامج أكشن يا دوري على هامش المؤتمر الدولي للإعلام والإشاعة، الذي اختتمته جامعة الملك خالد بأبها أمس، وشخصت الواقع المؤلم الذي تمر به أندية المنطقة الجنوبية وغيابها عن منصات التتويج، حملت الجماهير مسؤولية تراجع أندية المنطقة الجنوبية إلى عدة أسباب ومن أهمها غياب الدعم المادي من رجال الأعمال، وبيع عقود المواهب لصالح الأندية الكبرى، وغياب البيئة الحاضنة والجاذبة للمواهب في كل الألعاب، وعدم قدرة المنشآت الحالية على استيعاب الأعداد الكبيرة من الرياضيين، وتركيز وسائل الإعلام على أندية الضوء وتهميش الكثير من المناطق والمواهب، إلى جانب تفشي التعصب في أوساط الجماهير.

مشروع رياضي سياحي

وقدم رئيس تحرير "الوطن" طلال آل الشيخ خلال الحقلة مقترحا بتأسيس مشروع رياضي سياحي اجتماعي، ليصل إلى أعلى المستويات، ولا سيما كرة القدم، مؤكدا أن الحاجة باتت ماسة إلى إنشاء هيئة عليا لتطوير الرياضة في عسير، واحتواء الشباب بالرياضة والحد من فراغهم لخدمة وطنهم.

وعرج رئيس التحرير على أهمية دور وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في إبرز النجوم، ومدى أهمية الاهتمام بالرياضة المدرسية، فالطالب - وهو الموهبة التي تحتاج إلى التشجيع - لا يمارس هوايته إلا من خلال 40 دقيقة فقط، مركزا على ضرورة إنشاء مشروع استثماري، يدعم من قبل الحكومة ورجال الأعمال، لأن الرياضة بدون دعم رجال الأعمال لن تتطور، مبينا أن أفضل الأيام التي قضاها خلال وجوده في رئاسة نادي الشباب كانت عندما استضافت مدينة أبها دورات الصداقة الدولية، إضافة إلى منافسات المنتخبات السنية التي أقيمت في منطقة عسير. وأوضح رئيس التحرير أنه تم اتصال بينه وبين رئيس الاتحاد السعودي لكرة القدم أحمد عيد، وعرض عليه إقامة دورات للمراحل السنية في منطقة عسير خصوصا على مستوى دورات الخليج الأولمبية، وعرض عليه تقريرا عن الملاعب والفنادق، وتفهم عيد الوضع ووعد بإقامة تلك المنافسات في عسير خلال السنوات المقبلة. وأكد على أن العمل لدينا بدون خطط، إنما يقوم على الاجتهادات الشخصية والفردية، مشيرا إلى أن تطور الرياضة في المنطقة يحتاج لدعم مالي وإعلامي. وبين أنه من الضرورة العمل على برنامج صناعة بطل.

أندية بلا منشآت

من جانبه، بين عضو الاتحاد السعودي لكرة القدم رئيس نادي أبها السابق سعد الأحمري أنه منذ 60 عاما لا توجد في المنطقة منشأة رياضية نموذجية لأي من أنديتها، إلا أنه في السنتين الأخيرتين تم البدأ في منشأتي أبها وضمك، وأكد على أن البنية التحتية كانت مفقودة نهائيا.

وأشار الأحمري إلى أن مستقبل الرياضة في المنطقة خاصة والمملكة تحديدا سيكون مشرقا، مع افتتاح المنشآت الجديدة، والمدينة الرياضية الجديدة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين.

وحول التفريط في النجوم والموافقة على بيع عقود اللاعبين المميزين لأندية أخرى، أكد الأحمري أن الظروف المالية التي تمر بها الأندية تقف خلف ذلك، فالأندية تحتاج إلى الإيفاء بالتزاماتها المالية الأخرى.

استنسخوا التجارب

من جهته، أكد الكاتب الرياضي صالح الحمادي أن الرياضة السعودية عامة تمر بنفق مظلم وشارفت على السقوط، وأنها في تراجع منذ رحيل الأمير فيصل بن فهد، الباني الحقيقي للرياضة، وأبان أن الرياضة في عسير حققت عدة إنجازات في عهده، وطالب بالدعم المادي للأندية من قبل الاتحادات ورجال الأعمال.

وأشار الحمادي إلى أنه بالإمكان صناعة فريق بطل ونجوم، شريطة توفر المال والفكر، واستشهد بتجربة الولايات المتحدة الأميركية عندما أرادت صناعة فريق للكرة الطائرة يحصد الألقاب، جمعت الخبراء ودعمته بالمال، وجال في أوروبا خلال السنتين الأولى وخسر 3/ صفر في جميع مبارياته، وفي الثالثة تحصل على شوط واحد، وفي الرابعة حقق الميدالية الذهبية في أولمبياد لوس أنجلوس، لافتا إلى أن 70٪ من المنتمين للرئاسة العامة لرعاية الشباب لا علاقة لهم بالرياضة.

أكاديمية للرياضيين

أما رئيس نادي ضمك محمد الغروي فأكد أن المنطقة بحاجة ماسة إلى هيئة لتطوير الرياضة، وإلى الدعم المالي من قبل رجال الأعمال وزيادة عدد الأندية في مدينتي خميس مشيط وأبها، اللتين لا يوجد بأي منهما سوى ناد واحد، رغم الكثافة السكانية.

ودعا رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي إلى تأسيس أكاديمية تعنى باحتضان المواهب وتطويرها، والتركيز على إعداد جيل قادر على التحليق برياضة الجنوب نحو منصات التتويج.

من جهته أكد عميد شؤون الطلاب بجامعة الملك خالد مريع الهباش أن الجامعة داعمة للرياضة في المنطقة من خلال تشجيعها للموهوبين واستضافتها لعدد من الأنشطة الرياضية.

..والفراج لشباب عسير: مقطع "الواتساب" دعابة مع أصدقاء

أبها: الوطن

دافع رئيس تحرير برنامج أكشن يادوري وليد الفراج عن المقطع الذي تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي بعد حفلة إفطار جمعته بشباب في مدينة أبها، وقال رافعا العقال للجماهير خلال البرنامج ماحدث دعابة تمت بين صديق وأصدقائه ولا أقصد فيها الإساءة لشباب عسير الذين أكن لهم التقدير والاحترام، ولهم في قلبي مكانة كبرى ولولا تقديرهم لما حضرت بينهم في البرنامج الذي يعتز أن يبث إحدى حلقاته من منطقة عسير المشهود لأهلها بالجود والكرم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

فيما تلقى فرع "حقوق الإنسان"209 شكاوى في عام 1435هـ

تقرير "حقوقي" يكشف القصور في الصحة والتعليم والبلدية في حائل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/11/30/article_910616.html

علي بن أحمد من الرياض

كشف تقرير حقوقي فحص عددا من الحالات في منطقة حائل، أوجه قصور حقوقية متعددة في المنطقة، كان أبرز جوانبها في الخدمات الصحية والبلدية والتعليم والسجون، ودور التوقيف، في الوقت الذي تلقى فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة 209 شكاوى حقوقية خلال العام الماضي، كان أبرزها شكاوى حق الحماية من العنف الأسري بـ32 شكوى، تلتها شكاوى حق الرعاية الاجتماعية بـ24 شكوى، ثم حق اللجوء إلى القضاء بـ21 قضية.

وفصل التقرير الحقوقي- الذي حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه- حالة حقوق الإنسان في منطقة حائل خلال عام 1435هـ، ومن أبرز جوانب التقرير، وضع الخدمات الصحية، حيث إن عدد المستشفيات في المنطقة لا يتناسب مع عدد سكانها، وعدد مراكز الرعاية الأولية غير كاف ولا تغطي أحياء المنطقة، إلى جانب نقص حاد في الكوادر الصحية المتعاقد معها، خصوصا في مستشفى النساء والولادة، وسوء البنية التحتية لمستشفى حائل العام ومستشفى الصحة النفسية مع نقص في الكوادر الصحية، إضافة إلى وجود طائرة هليكوبتر واحدة للإخلاء الطبي تتبع (الهلال الأحمر) وهي غير كافية على مستوى المنطقة.

أما على مستوى التعليم، فقد كشف التقرير مبان مستأجرة وصفها بـ"السيئة"، ولا تليق بالتعليم ورسالته ورؤيته، كما أن أغلب المدارس الواقعة في الأحياء القديمة مستأجرة لعدم توافر الأراضي المناسبة وعدم وجود آلية لنزع الملكيات العقارية، إضافة إلى قصور في خدمة النقل المدرسي لعدم كفاية الحافلات الموجودة.

كما رصد التقرير الحقوقي لهيئة حقوق الإنسان، تعثر ملحوظ لكثير من المشاريع الخدمية المهمة، وضعف جودة مشاريع الصيانة والنظافة في المنطقة، والمتمثل في ضعف الرقابة على المطاعم ومحال بيع الحلويات والبوفيهات والمخابز والتموينات، إضافة إلى وجود إهمال في صيانة الطرق الداخلية.

وأكد التقرير أن هناك قصورا حادا وضعف جودة مشاريع درء أخطار السيول، ولاسيما أن المنطقة تكثر فيها الشعاب والأودية ومساقط الجبال، كاشفا عن تسرب الصرف الصحي في شوارعها، ما يعرض إنسان المنطقة إلى أضرار صحية كبيرة، كما تفتقر الشوارع العامة والفرعية إلى تحديث تعبيدها منذ سنوات.

ولم يخف التقرير الحقوقي لمنطقة حائل حالة دور التوقيف في مراكز الشرط، الذي أكد سوء مبانيها وضعف إمكاناتها، وتفتقر إلى الاشتراطات اللازمة مثل التهوية والنظافة ووسائل السلامة، مشيرا إلى أن الطاقة الاستيعابية لسجن المنطقة غير كافية، الأمر الذي يتطلب إنشاء إصلاحية تكون طاقتها الاستيعابية كبيرة، وتوفر المرافق اللازمة التي يحتاج إليها النزيل.

تقيم غداً عدداً من الفعاليات لهذه المناسبة

"حقوق الإنسان" تحتفل باليوم العالمي للمعاقين بمكة المكرمة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/URrgde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:

أقام فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة ممثلاً في القسم النسوي، عدداً من الفعاليات التي من شأنها نشر الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، تزامناً مع مناسبة اليوم العالمي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي تنطلق فعالياته غداً الأربعاء الثالث من ديسمبر 2014.

وأوضحت مديرة القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري أن ندوة تعريفية بحقوق ذوي الإعاقة أقيمت وسلط من خلالها الضوء على بعض ما تضمنته اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتميزت الفعالية بحضور رئيسات مراكز الأحياء في محافظة جدة ونخبة من مستشارات التدريب الأسري والثقافي والمتطوعات والمتخصصات في خدمة ذوي الإعاقة وأضافت أن هذه الفعاليات في ملف الأشخاص ذوي الإعاقة يعقد للمرة الثانية في فرع الهيئة.

وأضافت النهاري بأن هذه الفعاليات تأتي امتداداً لما تحظى به هذه الفئة من أهمية لاسيما وأن المملكة تولي هذه الفئة عناية واهتماما منقطع النظير مبينة أن المملكة انضمت إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري بموجب المرسوم الملكي رقم م28 في22/ 5/ 1429هـ، وان جميع الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون في المملكة بجميع الحقوق والحريات الأساسية، على قدم المساواة مع الأصحاء.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" تخصص بليوني ريال لمستفيدي الضمان

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://alhayat.com/Articles/5925919

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي أمس، تخصيص أكثر من بليوني ريال لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، ما بين معاشات ضمانية ومساعدات وبرامج مساندة خلال صفر الجاري.
وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الاجتماعي المتحدث الرسمي بالوزارة خالد الثبيتي عبر بيان صحافي أمس، أن ما تم صرفه لشهر صفر الجاري بلغ 2.096.012.730 ريالاً موزعة ما بين معاشات ومساعدات، وبرامج مساندة.
وقال إن الوكالة صرفت الأحد الماضي مبلغ 1.279.848.837 ريالاً لـ 906.212 حالة ضمانية، مبيناً أنه سيتم إيداع مبلغ 205.036.576 ريالاً، لبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء الثلثاء المقبل، إضافة إلى إيداع ما خصص لبرنامج دعم مشاريع الأسر المنتجة الضمانية في 15 صفر الماضي، مبلغ 12.318.480 ريالاً، وتخصيص مبلغ 12.235.650 ريالاً، لبرنامج الدعم التكميلي سيتم إيداعها في 16 صفر الجاري. وأضاف: «سيتم إيداع ما خصص لبرنامج المساعدات الضمانية النقدية بمبلغ 511.938.146 ريالاً، في 18 صفر الجاري، وكذلك تخصص مبلغ 74.635.041 ريالاً، لبرنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء للمسجلين في البرنامج للشهر الجاري».
ولفت إلى أن وكالة الضمان الاجتماعي مستمرة في تسجيل حالات ضمانية جديدة من مختلف الفئات التي تشملها خدمات الضمان الاجتماعي، المتمثلة بالأيتام والعجز الكلي والأرامل والعجز الموقت وفاقدي العائل في جميع مناطق المملكة.

"قضاة المحاكم" يسترشدون بنظام "الحماية من الإيذاء" في قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 6 صفر 1436هـ - 28 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
كشف مسؤول في وزارة العدل السعودية، عن بدء قضاة المحاكم تطبيق إجراءات التعامل مع العنف الأسري من خلال استرشادهم بنظام الحماية من الإيذاء الذي أقره مجلس الوزراء عام 1434هـ.
وأبلغ مستشار وزير العدل المشرف العام على إدارة الخدمة الاجتماعية في الوزارة الدكتور ناصر العود، «الحياة» «ببدء تطبيق قضاة المحاكم إجراءات التعامل مع العنف الأسري، من خلال استرشادهم بنظام الحماية من الإيذاء قبل إطلاق برنامج التعامل مع قضايا العنف الأسري الموجه للقضاة.
وأشار العود إلى أن هذا البرنامج يأتي ليعزز مهارات القضاة عند نظر قضايا العنف الأسري في مجلس القضاء، إلى جانب تعرّفهم على الإجراءات وآخر المستجدات في مجال العنف الأسري.

وأفاد، بأن تدريب القضاة على التعامل مع قضايا العنف الأسري يعد خطوة مهمة لتهيئة القضاة للتعامل مع قضايا العنف وازدياد وعي المجتمع بحقوقهم، ولجوء المتضررين من العنف الأسري إلى القضاء لإنصافهم، موضحاً أن قضايا العنف التي وردت إلى المحاكم بلغت 13 قضية عنف ضد الأطفال، و 12 قضية عنف ضد المرأة، و 152 قضية عنف أسري سجلت خلال العام الماضي.

ولفت إلى أن تخصيص محاكم أو إدارات للأحوال الشخصية بهدف تسريع الفصل في القضايا الأسرية أتت ضمن حزمة القرارات التي تنهي وتحل مشكلات القضايا الأسرية وتتكفل بها وبقضايا العنف الأسري على وجه التحديد، مع تحقيق الجودة في الحكم القضائي، وإكساب القضاة مزيداً من القدرة العلمية والمهنية التي يسهم فيها التخصص القضائي.

إلى ذلك أعلنت وزارة العدل أمس، مناقشة 22 قاضياً في وزارة العدل مفاهيم العنف الأسري وتأصيلاته الشرعية، وموقف الشريعة السمحاء منه، ضمن برنامج تدريبي قُدم على مدى يومين بالرياض، وقف فيه أصحاب الفضيلة على عدد من الصور الواقعية من العنف الأسري، وموقف الإسلام منه، وأسباب ذلك العنف، مع الاطلاع على النظريات المفسرة للعنف الأسري، وتأويلاته النفسية والسيكولوجية، وكيفية التعامل معها، ودربت الوزارة القضاة على فهم حالات العنف الأسري وهيأتهم مع قضايا العنف في محاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الجزائية في مناطق المملكة كافة، عبر برامج ينفذها قضاة وباحثون اجتماعيون، هادفة إلى ازدياد وعي المجتمع من خلال طرح محاور عدة، تختص بقضايا العنف لتدريب قضاتها لإنصاف من تظلم وتضرر نتيجة هذا العنف.

وجاء تدريب قضاة وزارة العدل خطوة متزامنة مع توجيه المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء بدرس موضوع العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة، وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر في الأسرة، وارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة يؤثر في الأبناء الصغار بالضرر النفسي والاجتماعي الذي يحدث لهم، ومدى ملاءمة استمرار صلاحية الأبوين أو أحدهما، وخصوصاً في ظل بعض الإشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد من خلال القضايا المنظورة في المحاكم.

وأكد عضو مجلس القضاء الأعلى الشيخ سعود آل معجب في ختام برنامج «دور العنف الأسري ومفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجاهه» أخيراً، أهمية هذا البرنامج لأجل الوصول إلى معرفة بالحقوق للمعنف وخصوصاً الصغير، موضحاً أنه يجب على القاضي الذي يعمل في قضايا الأحوال الشخصية أن يهتم بجانب المحضون أو المولى عليه عندما تعرض عليه قضية الحضانة أو الولاية، ومراعاة جانب المحضون ومصلحته عند الحكم.

وأشار إلى تعميم المجلس الأعلى للقضاء باعتماد ذلك الشأن في المحاكم على وجه السرعة.

يذكر أن وزارة العدل تستهدف تهيئة القضاة للتعامل مع قضايا العنف الأسرية عبر تعزيز دور القضاء في الحد من العنف الأسري، وتحديد الإجراءات القضائية والأحكام الجزائية لقضايا العنف الأسري، مع استعراض تطبيقات قضائية على قضايا العنف الأسري.

الحياة AL HAYAT

• الصحة" تعلن اعتماد تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة الصحة السعودية أمس اعتماد وزيرها المكلف المهندس عادل فقيه تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة، وذلك عملاً بالمادة الـ33 من نظام المؤسسات الصحية الخاصة.

وأوضحت «الصحة» عبر بيان صحافي أمس، أن هذا الإصدار شمل لوائح جديدة للمادة الثانية من النظام التي صدرت من جهات عليا في عام 1434هـ، والتي سمحت بتملك المواطنين للمؤسسات الصحية الخاصة بعد أن كان ذلك مقتصراً على الأطباء والمهنيين فقط.

وأشارت إلى تضمن المادة السابعة المعدلة من النظام المشار إليه موافقة الجهات العليا على تعديلها، بحيث تلزم المؤسسات الصحية الخاصة بالحصول على موافقة الوزارة على قوائم أسعار للخدمات الطبية التي تقدمها، مشددة على ضرورة إعلان هذه الأسعار للجمهور، ولا يتم تغييرها إلا بموافقة الوزارة بعد دراسة مسببات التغيير.
وأفادا بأنه في ما يتعلق باللوائح التنفيذية الجديدة التي أصدرها وزير الصحة فقد تضمنت مراجعة شاملة لجميع بنود اللائحة القديمة، وتحديثاً لها بما يتماشى مع التطورات المتسارعة في تقديم الرعاية الصحية، وتعزيزاً من جهة أخرى لكل ما يؤدي إلى تيسير وتشجيع سبل الاستثمار في المجال الصحي وفق الضوابط النظامية، كما أن اللائحة أكدت ضرورة انسجام أداء القطاع الصحي الخاص مع المعايير الفنية والتنظيمية المحدثة التي تضمن تقديم خدمة صحية على أعلى المعايير المتبعة محلياً وعالمياً وفقاً لاستراتيجية وأهداف الوزارة.
وتطرقت اللوائح الجديدة إلى تقنين مفصل ومتطور لكثير من المفاهيم الطبية، مثل إضافة بعض التخصصات المستجدة حديثاً، ووضع ضوابط لها مثل طب الأشعة الاتصالية والرعاية الطبية المنزلية، وإمكان إضافة بعض التخصصات الجديدة مثل التشخيص بالموجات فوق الصوتية (لغير أطباء الأشعة)، ووضعت تفصيلاً فنياً دقيقاً لإمكان التشغيل المرحلي للمستشفيات الجديدة، لتجنب قطاع المستشفيات بعض المخاطر وتمكينها من تجاوز كثير من القيود الإجرائية، إضافة إلى تمكين الخبرات من الممارسين الصحيين من سهولة التنقل بين المؤسسات الصحية لما فيه خدمة المريض.
وأجازت للمستشفيات اعتماد مبدأ التشغيل من طرف آخر متخصص ذي خبرة وترخيص في المجال المطلوب، بهدف إثراء الخدمات الصحية بالخبرات المتقدمة، وفتح المجال للمؤسسات الصحية العالمية المرموقة للاستثمار في القطاع الصحي في المملكة وفق الضوابط والاشتراطات، وبما يضمن تقديم خبراتها وتقنياتها الاستشفائية، ورفع مستوى المنافسة والقيمة المضافة في القطاع الصحي.
يذكر أن الوزارة عقدت اجتماعات عدة مع أصحاب العلاقة في مجلس الغرف السعودية والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص اللائحة، لأخذ مرئياتهم ومداخلاتهم عليها قبل اعتمادها.

الحياة
AL HAYAT

"أثرياء" سعوديون يلجأون إلى دورات لـ "الحماية من الابتزاز"!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - أروى خشيفاتي
يبدو أن حوادث «الابتزاز المعلوماتي» وحالات النصب والاحتيال التي يتعرض لها بعض الأثرياء السعوديين في الخارج، دفعت بالكثيرين منهم للجوء إلى مراكز متخصصة في السعودية لمنحهم الدورات التثقيفية اللازمة حول حماية أنفسهم وممتلكاتهم من الاعتداء خلال سفرهم خارج البلاد. (للمزيد).
وعلمت «الحياة» أن عدداً من رجال الأعمال و«الأثرياء» انضموا أخيراً إلى دورة متخصصة في مقاومة الابتزاز خلال السفر، تنفذها عدد من القطاعات الأهلية والحكومية، بمشاركة عملاء سابقين في مركز التحقيق الفيديرالي الأميركي «FBI»، لتوضيح أساليب وطرق الحماية من حالات الخطف التي تنفذها عصابات منظمة لغرض السرقة وطلب الفدية.
وكشف المستشار الأمني الدكتور محمد الأنصاري لـ«الحياة» أن المجتمع السعودي يفتقد مفهوم الثقافة الأمنية، خصوصاً «الأمن المعلوماتي»، مشيراً إلى وجود عدد كبير من حالات الابتزاز، والاختطاف، وسرقة المعلومات التي تعرض لها بعض المواطنين، ورجال الأعمال السعوديين. وقال: «لا توجد إحصاءات دقيقة لحالات الاعتداء، بسبب عدم وجود جهة رسمية تحفظ وتفرز وتدون هذه الحالات، إضافة إلى أن تداول مثل هذه المعلومات في السعودية يعتبر ضعيفاً، وفي نطاق ضيق جداً بسبب ثقافة المجتمع».
وأوضح أنه بحسب دراسة حديثة للمخابرات الأميركية ومركز التحقيقات الفيديرالي « FBI»، فإن الأميركيين هم الهدف الأول في العالم للتجسس الصناعي، خصوصاً أن الشركات الأميركية تخسر بلايين الدولارات سنوياً بسبب التجسس الصناعي الذي تمارسه الصين ودول أخرى عدة صديقة للولايات المتحدة.

وقال: «لو تمت مقارنة الاقتصاد الأميركي عالمياً، والاقتصاد السعودي إقليمياً فإن السعودية تأتي في المرتبة الثانية، وبذلك يكون الاقتصاد السعودي، ورجال الأعمال السعوديون مستهدفين بالدرجة الثانية بعد أميركا». وزاد: «السعودية تأتي في قائمة أقوى 20 دولة اقتصادياً على مستوى العالم، وبحسب قوتها الاقتصادية، خصوصاً في العالم العربي، فإنها تعتبر من ضمن أوائل الدول المستهدفة عالمياً في مثل هذه القضايا». ولفت إلى أن جواز السفر السعودي مستهدف بالسرقة من «العصابات المنظمة» بسبب التسهيلات المقدمة لحامل هذا الجواز، والتي من أهمها إمكان الدخول إلى عدد كبير من الدول بسهولة، وفي بعض الأحيان من دون تأشيرة، وفي حال الحاجة إلى تأشيرة، أو «فيزا» لبعض الدول خصوصاً أميركا، وأوروبا فإن استخراجها لحامل هذا الجواز يعد سهلاً، وغير معقد بعكس جوازات السفر التابعة لدول أخرى. من جهته، أكد رجل الأعمال وعضو مجلس الشورى سابقاً الدكتور عبدالله دحلان لـ«الحياة» أن الثقافة الأمنية لدى رجال الأعمال السعوديين تكاد تكون معدومة، وأضاف عدم الاهتمام والثقة الكاملة تدفع رجال الأعمال في بعض الأحيان إلى حال من التسيب الأمني، سواء أكان لممتلكاتهم، أم شركاتهم، أم حتى أنفسهم.
وأوضح رجل الأعمال علي الغامدي لـ«الحياة» أن السعوديين بطبعهم يميلون إلى الأناقة، والتباهي بمقتنياتهم الشخصية، وهو ما يعرضهم غالباً للابتزاز والاختطاف، مشيراً إلى أنه مع ارتفاع الوعي أصبح عدد منهم لا يُظهر مقتنياته الثمينة إلا في أماكن معينة. من جهته، أكد رجل الأعمال خلف العتيبي لـ«الحياة» أن إقامة الدورات والبرامج الأمنية لتثقيف رجال الأعمال غير مجدية، إضافة إلى أنه لا يوجد رجل أعمال لديه الاستعداد لحضور مثل هذه الدورات، مضيفاً أن وزارة الخارجية حريصة على تثقيف رجال الأعمال، من خلال إشعارهم في حال وجود أي خطر، وذلك من طريق مخاطبة «الغرف التجارية».

في توصيات على تقرير التقاعد "الشورى" يحسمها الثلاثاء.. و"الرياض" تنشر تفاصيلها

السماح للموظف البالغ 55 بالتقاعد بسداد مستحقات خمس سنوات وخدمة ربع قرن

المصدر: جريدة الرياض السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
www.alriyadh.com/998655

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
طالب الأمير خالد بن عبدالله آل سعود رئيس اللجنة التعليمية بمجلس الشورى المؤسسة العامة للتقاعد بالسماح للموظف الحكومي الذي يبلغ الخامسة والخمسين من العمر أو أكثر ولا تقل خدمته الحكومية عن 25 عاماً، بطلب التقاعد المبكر وتسديد كامل المستحقات التقاعدية (18%) للفترة المكملة لسن التقاعد النظامي على أن يصرف للموظف المتقاعد الراتب التقاعدي من اليوم التالي لتركه العمل باعتبار آخر راتب قبل طلب التقاعد وعدد الأعوام التي تم تسديد مستحقاتها التقاعدية.
وأكد الأمير خالد في مسوغات توصيته التي سيقدمها الثلاثاء المقبل بعد التصويت على توصيات تقرير المؤسسة العامة للتقاعد عدم تحمل الدولة أي تكاليف مالية جراء تطبيق مقترحه كما أنه يشجع التقاعد المبكر لموظفي المراتب الأعلى مما يفسح المجال للقضاء على مشكلة تأخر ترقية الموظفين وإتاحة الفرصة لعدد أكبر في الحصول على الترقيات المستحقة وزيادة أعداد الشواغر من الوظائف وإتاحتها لعدد أكبر من الموظفين الجديد والإسهام في معالجة البطالة.
ويرى رئيس اللجنة التعليمية بأن مقترحه يلبي حاجات الكثير من الموظفين الراغبين في التقاعد لأسباب اجتماعية أو أسرية أو صحية أو رغبة البدء في عمل خاص في سن مبكرة ولا يفقدون في نفس الوقت الاستفادة من المميزات التقاعدية.

خالد آل سعود: التوصية لا تحمل الدولة تكاليف مالية وتسهم بحل البطالة والترقيات والشواغر
وحسب مبررات التوصية التي حصلت عليه "الرياض" فالمقترح لا يمثل عبئاً مالياً على مؤسسة التقاعد فكامل المستحقات التقاعدية لكامل المدة يتم تسديدها من قبل الموظف المتقاعد دفعة واحدة مقدمة، كما يمثل خياراً أمام الموظفين القادرين على تسديد كامل المستحقات التقاعدية للفترة المتبقية دفعة واحدة ولا يخل المقترح بالحد الأدنى لسنوات الخدمة اللازمة لاستحقاق التقاعد.
ويؤكد صاحب التوصية بأنها تحقق توفيراً في اعتمادات الباب الأول بما لا يقل عن 5% لأن معظم الموظفين سيكونون على درجات وظيفية دون الدرجة العاشرة، وشدد الأمير خالد على عدم وجود سلبيات منظورة من تطبيق المقترح وإتاحته كخيار أمام الموظفي المستوفي.
وفي ثاني التوصيات الإضافية التي يرغب أصحابها بتقديمها للمجلس على تقرير التقاعد، اقترحت العضو مستورة عبيد الشمري دمج نظام التقاعد بحسابيه المدني والعسكري بنظام التأمينات الاجتماعية.
وبينت الشمري في مسوغات توصيتها سلبيات نظام التقاعد القائم بارتفاع نسبة الاستقطاع من رواتب المشتركين وعدم وجود مواد للتعويضات لهم وحرمان أحد الزوجين من معاش التقاعد وعدم إمكانية الجمع بين معاش التقاعد ورواتب الوظيفة إضافة إلى "إذا سقط او أوقف نصيب أحد المستحقين لأي سبب كان فإن المعاش التقاعدي لايؤول إلى باقي المستحقين وإنما يصبح حقاً لصندوق التقاعد" كما أن نظام التأمينات يشكل هاجساً لمشتركي مؤسسة التقاعد فمن وجهة نظرهم أنه الأفضل في مواده ونصوصه.
وأكدت العضو الشمري تدني مدخول صندوق التقاعد وعجز إدارة المؤسسة عن تنميته رغم جميع محاولات الاستثمار كما أن وجود نظامين بثلاث صناديق مدني، عسكري، تأمينات اجتماعية يعد هدراً مادياً وبشريا.
ويحقق دمج أنظمة التقاعد حسب مسوغات صاحبة التوصية الإفادة من إيرادات صندوق التأمينات الاجتماعية في رفع إيرادات صندوق التقاعد وخاصة حصص المشتركين المتعاقدين المنتهية عقودهم قبل استحقاقهم للمعاش.
مستورة الشمري: دمج التقاعد المدني والعسكري بالتأمينات لرفع إيراداتها وإيقاف هدرها
القحطاني والمرزوقي: اندماج مؤسسات التقاعد يحقق عوائد تفي بالتزامات المتقاعدين وتقيها العجز
وتؤكد الشمري بان قواعد نظام التأمينات الاجتماعية السعودي قواعد آمرة ذات طابع حمائي لكل من الطبقة العاملة والنظامين الاجتماعي والاقتصادي للدولة، إضافة إلى أن نظام تبادل المنافع يواءم بين النظامين (المدني العسكري) والتأمينات.
وغير بعيد من توصية العضو الشمري جاءت توصية إضافية ثالثة على تقرير مؤسسة التقاعد تطالب بدراسة إمكانية الاندماج مع التأمينات في مؤسسة واحد.
التوصية قدمها العضو جبران حامد القحطاني وشاركه العضو حاتم حسن المرزوقي وساقا عدداً من المسوغات لدعم إقرار مجلس الشورى لها ومن ذلك عدم قدرة مؤسسة التقاعد على توفير موارد مالية للوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين على المدى القريب، وزيادة رأس المال بما يؤدي إلى التمكن من الدخول في مشاريع استثمارية أكبر وبالتالي تحقيق عوائد أفضل، كما أن الدمج يزيد القدرة على مواجهة التحديات بصورة أكبر والقدرة التنافسية.
ويؤكد صاحبا التوصية في مبرراتها إمكانية تحقيق عوائد مجزية للمؤسستين معا والوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين وتحسين أوضاع إيرادات بدون أي عجز في أي وقت.

في " منتدى الثلاثاء الثقافي"

نساء يشخّصن حالات العنف والإيذاء.. ويطالبن بتفعيل القوانين وإحلال العقوبات الرادعة

المصدر: جريدة الرياض السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م

القطيف ـ منير النمر
شددت نساء حضرن منتدى الثلاثاء الثقافي بالقطيف مساء أول من أمس بشكل مكثف على أن حالات العنف والإيذاء المرصودة تشير بوضوح إلى أهمية تفعيل القوانين الموجودة، وإحلال العقوبات الرادعة بحق مرتكب العنف سواء كان زوجا أو أبا، أو أخا أو أجنبيا .
وشهدت الندوة التي حضرها حشد كبير من الرجال والنساء مداخلات على ثلاث أوراق تناولت الجانب الحقوقي، والتأصيل القانوني واستعراض القانون وطرق التبليغ على الشخص المُعَنِّف، وقدم الأخصائي النفسي الإكلينيكي أسامة الجامع ورقة عن البعد النفسي للعنف المنزلي، وأشار إلى أنه بدأ الأشخاص في المجتمع إلى التعرف على ذواتهم وحقوقهم، متطرقا إلى سمات الإنسان المُعَنِّف، وتساءل لماذا يبدأ الإنسان بالعنف .
وتابع "يبدأ ذلك بمحاولته للسيطرة على الزوجة، وحين تحاول المقاومة يعنفها جسديا، مؤكدا على أهمية معرفة الشخص وتفكيره قبل خطبة الفتاة لئلا يُعنِّفها فيما بعد"، وتطرق إلى الشخصية المعادية للمجتمع بوصفها شخصية عنيفة، محذرا من تعجل الفتاة في الارتباط بشخص يحمل سمات هذه الشخصية التي تكون قادرة على ممارسة العنف سواء ضدها أو ضد المجتمع، وقال: "إنه شخص دائما ما يحاول كسر القانون، وهذا ما نجده في واقع عملنا العملي"، وتابع "على الفتاة أن لا ترتبط بشخص مريض نفسيا مثل مرضى التخلف العقلي، الفصام، وغيرها من الأمراض النفسية التي تكون لها أعراض جانبية تتعلق بالعصبية والسلوك العدواني"، وأشار إلى أن الحالات المرضية التي تم معاينتها تثبت أن هذه الأمراض النفسية مرتبطة في شكل قوي بممارسات العنف ضد الزوجة .
وأبان بأن العنف له أشكال عدة، منها ما هو غير العنف الجسدي، مثل العاطفي كالتحقير والكلام البذيء، وعن التصرفات المعتادة للمرأة التي يمارس بحقها العنف قال: "إنها تستسلم عادة بعد 7 مرات من موات العنف وهذا حسب معظم الحالات التي تنكسر وتهان كرامتها"، مشيرا إلى مسألة اغتصاب الزوج لزوجته، وقال: "إن هناك عنف وإيذاء ممارس بحق زوجات من أزواجهن"، مشيرا إلى أن هناك أنواع من الإيذاء، منها المالي، والعاطفي، والتلصص بعد الطلاق، ومراقبة الزوجة، والغيرة الشديدة، وحب السيطرة والتملك والتحكم في الزوجة، مشددا على أهمية أن الزوجة تصمت على إيذائها في حالات، منها الخوف من الضرب، وعدم وجود مصدر دخل ثابت، والأطفال، ما يجعلها تدخل في عزلة حتى عن أهلها، فلا تزورهم .
وانتقد الجامع نظرة المرأة في بعض المجتمعات، إذ تنظر للرجل على أساس لا يخلو من القداسة، وذلك ما تعززه القبيلة في نفس الوقت، وقال: "ذلك يضاعف من حالات الإيذاء بحق النساء، الأمر الذي يدخلن كثيرا منهن في قلق واكتئاب"، مضيفا "إن حالات العنف لا تقتصر على الزوجة في المنزل، بل هناك حالات عنف يمارسها الزوج على الزوجة والأولاد". وتابع "وقفنا على حالة ضرب أب لطفله، ما جعله يتبرز بشكل مستمر حتى بلغ عامه ال12"، مضيفا "الأطفال عادة يكونلديهم في مثل هذه الحالات الشديدة رغبة في الانتحار، أو انحراف، كما يمارسون العنف حينما يكبرون فهي سلسلة تدخل في نطاق التربية ."
وتطرق ضيف الندوة المحامي محمد سعيد الجشي للإجراءات النظامية للحماية من الإيذاء تبدأ من التبليغ، ورأى بأن نظام وزارة الشؤون الاجتماعية دقيق، مستعرضا تجربته الشخصية حين اتصل على الرقم العام للتبليغ " 1919"، وقال" :إن التجاوب كبير"، بيد أن المحاضرة الثالثة نسيمة السادة رأت أن التجاوب يكون في البداية عبر أخذ البيانات، بيد أن المطلوب هو الاهتمام بالحالة بعد ذلك .
وعن آليات التبليغ قال الجشي: "لاتقبل البلاغات من مجهول، لا تفصح الجهات الرسمية عن هوية المبلغ، كما أنه يعتبر حسن النية مالم يثبت العكس، ويضمن النظام عدم موافقة ولي الأمر عن قيام المرأة بهذه الخطوة"، وتابع "بالنسبة للمرأة يتم إيواؤها بصرف النظر عن عمرها، ويكون الإيواء لمدة تصل إلى 3 أشهر، ويتم التجديد."

الرياض
www.Alriyadh.com

باحث قانوني:

نظاما "حماية الطفل من الإيذاء" و"الحماية من الإيذاء" لا يتعارضان.. وبينهما "ملاحظة" جوهرية مشتركة

المصدر: جريدة الرياض السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/998676

الرياض - تركي العوفي

أكد الباحث القانوني والمهتم في الشأن الاجتماعي الدكتور عبدالله بن متعب بن ربيق أن نظام حماية الطفل الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً جاء بعد دراسات علمية من مراكز وجمعيات تهتم بشأن الطفل حيث رأى المنظم السعودي ضرورة صدور هذا النظام لحماية الطفل من كل ما يضره من أي شخص في محيط الأسرة أو خارجها في المدارس ودور الرعاية الاجتماعية والأماكن العامة. وقال إن هذا النظام يعد خطوة إيجابية نحو الاتجاه الصحيح لحماية الأطفال من الإيذاء كونهم من الفئات الضعيفة في المجتمع التي تحتاج دائماً للحماية والرعاية والاهتمام المجتمعي وتأكيداً لحقوقهم والاهتمام بشؤونهم بالإضافة إلى كونه نظاماً تشريعياً يضع الجهات الرسمية وجميع المواطنين أمام مسؤوليتهم النظامية لحماية ورعاية الأطفال في المملكة العربية السعودية. مؤكداً على أن تحديد عمر الطفل بعدم تجاوز سن الثامنة عشر مقبول جداً ويتناسب مع السن القانونية في معظم دول العالم. وأشار الدكتور ابن ربيق أن النظام في مجمله وقائي تحذيري ولم ينص في جانبه العقابي على عقوبة محددة ولكنه أعطى المحكمة المختصة إمكانية النظر في مخالفات هذا النظام وتقرير العقوبة التي تراها مناسبة في حق المخالف كما ورد في نص المادة الرابعة والعشرين. وهي ملاحظة جوهرية على النظام، فالعقوبة في الحق العام وردت في نظام الحماية من الإيذاء فلو أحال لها هذا النظام أو حدد عقوبة معينة في الحق العام، لكي يتم تطبيقها على كل من يرتكب مخالفة ذكرها النظام، وهذا لا يتعارض مع العقوبة في الحق الخاص التي تقررها المحكمة المختصة.

إعطاء الطفل خصوصية وضمان حقوقه ورعايته في كل مكان يتواجد فيه

وأضاف: "النظام اشتمل على ما قررته الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقيات الدولية وهذا يدل على عدم تعارضه معها بالإضافة لاشتماله على عدة محظورات ومخالفات قد تحدث من أولياء الأمور أو من بعض الأشخاص في المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالطفل إذ إنه لم يقتصر على أشكال الإيذاء والإساءة الجسدية والنفسية والجنسية التي تحدث أحياناً للأطفال بشكل عام كالإهمال وعدم الرعاية في المنزل أو في الأماكن العامة أو ترك الأبناء دون سند عائلي وغيرها مثل عدم استخراج الوثائق الثبوتية لهم، وعدم استكمال التطعيمات الصحية، والتسبب في انقطاع الطفل عن التعليم، ووجوده في بيئة تعرضه للخطر، والاستمرار في سوء معاملته، والتحرش به جنسياً واستخدام الكلمات المسيئة له، وتعريضه لمشاهد مخلة بالآداب أو الجرائم، والتمييز ضده لأي سبب من الأسباب والتقصير البين والمتواصل في تربيته ورعايته، والسماح له بقيادة السيارة دون السن القانونية، واستغلاله جنسياً أو المتاجرة في الممنوعات أو في ممارسة التسول أو بيعه التبغ ومشتقاته أو استخدامه في أماكن بيع المخدرات أو مشاركته في السباقات والنشاطات الرياضية والترفيهية التي تعرضه للخطر وغيرها من الأفعال التي حظرها النظام". وفيما يتعلق في نظام "الحماية من الإيذاء" الذي صدر قبل عام ومدى ملاءمته مع نظام حماية الطفل من الإيذاء خصوصاً أن جميعها أنظمة ضد الإيذاء.. قال: إن نظام الحماية من الإيذاء شامل لكل حالات الإيذاء داخل محيط الأسرة واشترط وجود علاقة أسرية بين المُؤذِي والمُؤذَى أو علاقة ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو وصاية أو تبعية معيشية، ولم يحدد الفئات المشمولة بل جعلها عامة لكل من تقع عليه حالة إيذاء حتى الأطفال، لكن هذا النظام جاء ليعطي الطفل خصوصية في حمايته وضمان حقوقه ورعايته، ولم يقتصر ذلك على الأسرة بل أعطاه الحماية في كل الأماكن التي يتواجد بها، وركّز على الوقاية والحماية للطفل من كل

ما يضره أو يعرضه للخطر من أي شخص أو من أي جهة، وعليه ليس هناك تعارض بين النظامين بل ان كل منهما مكمل للآخر والفرق بينهما يظهر في التجريم لأن نظام حماية الطفل جاء ليحظر بعض الأفعال التي لم يتطرق لها نظام الإيذاء، وكذلك شمل جميع الأماكن التي تخدم الطفل مثل دور التعليم بمراحله المختلفة أو التي تقدم له الرعاية الاجتماعية أو يتم إيقافه بها كدور الأحداث، ولم يقتصر على محيط الأسرة فقط، أيضاً شمل هذا النظام جميع الأطفال السعودي منهم والمقيم، ولم يفرق بين السعودي وغير السعودي، وهذا أمر مهم جدا لأنه لا يجب التمييز بين الأطفال حسب الجنسية أو غيرها من المعايير التي لا خيار للطفل فيها، وتبعاً فإن نظام حماية الطفل يجعل بقاءهم بدون تعليم مخالفة تستحق العقاب، وكذلك من ناحية الفاعل شمل كل الأشخاص ولم يقتصر على العلاقة أو الرابط الأسري، وشمل النظام إجراءات وقائية واحترازية تحمي الطفل وتحقق له حياة كريمة. تجدر الإشارة إلى أن دراسة حديثة أجريت في مركز أبحاث مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية كشفت أن 45% من الأطفال الذين شاركوا في تلك الدراسة يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية و21% من الأطفال السعوديين يتعرضون له بشكل دائم في حين يتعرض 24% من الأطفال السعوديين للإيذاء أحياناً.

راتب والدهم التقاعدي متوقف.. ويعيشون بلا مأوى مناسب

أسرة "الطفل العاري" تعاني من فقر شديد في صبيا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999005

جازان أنور خواجي، عادل زائري
زارت لجنة مكونة من مركز التنمية الاجتماعية بجازان والجمعية الخيرية بصبيا الجمعة منزل الطفل العاري الذي يعاني من تخلف عقلي .
وكان الطفل قد تجرد من ملابسه في مكان عام بمحافظة صبيا، ما أثار الجانب الإنساني لدى جيران أسرته، فقاموا بإبلاغ لجنة من مركز التنمية الاجتماعية بجازان، حيث تابعت وضعه مباشرة بمشاركة من الجمعية الخيرية بصبيا، ووقفت على حالة الطفل .
وقال ممثل الجمعية الخيرية بصبيا عبدالرحمن سحاقي ل"الرياض": إن الطفل يعاني من تخلف عقلي يجعله ينزع الملابس لا إرادياً ويهيم وسط الشارع مما يجعله عرضة للأذى أو الدهس، وتعاني أسرته المكونة من سبعة أفراد من وضع سيىء للغاية فلا دخل لهم بعد وفاة والدهم وتوقف راتب التقاعد ولا مأوى يسكنونه ويعتمدون على حسنات فاعلي الخير .
اللجنة المشكلة لعلاجه توصي بعرضه على مركز التأهيل الشامل
وأضاف أن اللجنة رفعت تقريراً يوصي بعرض الطفل بشكل عاجل على مركز التأهيل الشامل وتوفير سكن مناسب للأسرة، مشيراً إلى أن هذه الزيارة تأتي في إطار توجيهات من مدير مركز الخدمة الاجتماعية بجازان خالد معافا الذي استجاب مباشرة لمناشدة المواطن (علي هرشان) الذي يسكن بجوار هذه الأسرة المعدمة والتي تعاني الأمرين من فقرها الشديد بعد رحيل عائلها الوحيد .

مناقشة دور الحماية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 6 صفر 1436هـ - 28 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة

اختتمت بعد ظهر أمس وبحضور عربي ودولي واسع أعمال مؤتمر «الحماية الاجتماعية والتنمية» الذي نظمه مركز الدراسات والبحوث في الجامعة بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» وذلك خلال الفترة من الثاني إلى الرابع من صفر الحالي بمقر الجامعة في الرياض.

وشارك في أعمال المؤتمر 150 مشاركًا ومشاركة من وزارات الشؤون الاجتماعية والداخلية والتخطيط والاقتصاد والإعلام والمؤسسات التشريعية والقطاع الخاص الغرف التجارية والصناعية والبنوك والمؤسسات النقدية، والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين في الجامعات والمؤسسات التعليمية، والمختصين في مجال الحماية الاجتماعية من 15 دولة عربية هي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والقمر المتحدة وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر واليمن بالإضافة إلى العاملين في منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأهلية والإقليمية المعنية بالتنمية.

وناقش المؤتمر على مدار ثلاثة أيام عددًا من الأوراق العلمية المهمة من خلال عدد من المحاور المهمة وهي: رصد وتحليل الوضع الراهن للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية والعدالة الاجتماعية والعقد الاجتماعي الجديد، والنهج التشاركي في الحماية الاجتماعية وسيلة لتحقيق التنمية وطاولة مستديرة بعنوان «تجارب الدول العربية في مجال الحماية الاجتماعية». ومن أهم الأوراق التي نوقشت: أثر العولمة على الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية وسياسات الحماية الاجتماعية في ظل المتغيرات الراهنة، ودور الزكاة وصناديق الأوقاف والجمعيات الأهلية والخيرية في توفير الحماية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والتحديات التنموية في المنطقة، والمشاركة في صنع وتطبيق سياسة الحماية الاجتماعية، والخيارات المتاحة لتمويل السياسات الاجتماعية، ودور الحماية الاجتماعية في إعادة التأهيل، ومقومات الحماية الاجتماعية في الوطن العربي وغيرها.

وفد "الشورى" بالباحة: قدمنا مشروعاً لتعديل لائحة المشتريات والمنافسات الحكومية

قاموا بجولة على المنطقة ووقفوا على العديد من القضايا الهامة

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 محرم 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م

اضغط هنا

عمر محمد الغامدي - الباحة

أوضح رئيس وفد مجلس الشورى سليمان الحميد الذي يزور الباحة حاليًا بأن مجلس الشورى قدمت له الخطة الخمسية للدولة وشكلت لها لجنة خاصة وروجعت من قبل جميع اللجان ومحصت من جميع الأعضاء واعتمدت في الخطة الإستراتيجية للدولة. وأشار إلى أن جولة الوفد للجهات الحكومية وآخرها جامعة الباحة وجدنا أن الجهود فيها جبارة بالرغم من حداثة نشأتها، حيث إن المنشآت التي تمت فيها خلال سبع سنوات. وعن جولتهم على المنشآت الطبية والبرج الطبي قال الحميد «نحن في مجلس الشورى نتفاعل فقط مع الجهات الحكومية من خلال التقارير التي ترد لمجلس الشورى من المقام السامي لدراستها، وكذلك المجلس من خلال المادة 23 يقترح أنظمة وتشريعات جديدة أو التعديل على الأنظمة، وأعضاء اللجنة الصحية بالمجلس سوف يناقشون هذه الملاحظات في نقاشهم مع ممثلي وزارة الصحة. وقال :استمعنا إلى ملاحظات عدة تصب في تأخر المشروعات وتعثرها ليس في منطقة الباحة فقط بل في جميع مناطق المملكة والسبب ضعف المقاولين الموجودين في المملكة والمجلس يدرك ذلك، وسبق للمجلس أن قدم مشروعًا لتعديل لائحة المشتريات والمنافسات الحكومية

ورفعت للجهات العليا وروعي فيها تأهيل المقاولين تأهيلًا جيدًا من الناحية المالية والفنية ويسقضي بإذن الله على السلبية في تعميد مقاولين لمشروعات مقاولين غير مؤهلين وقدرتهم التأهيلية والفنية ضعيفة وإذا تمت الموافقة عليه سيحل هذه الإشكالية، مشيرًا إلى أن مجلس الشورى لا يناقش إدخال شركات عالمية للسوق لأنه لا يملك الصلاحية لذلك، مضيفًا ليس صحيحًا أن هناك محاباة لمنطقة على حساب اخرى. وعن ضعف الميزانيات للمنطقة: الدولة صرفت مبالغ كبيرة في السنوات الأخيرة ولكن قد يكون أحيانًا التوزيع على بنود معينة أو أولويات غيرموفقة ولكن الدولة رصدت ميزانيات هائلة ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول والتي نرجو أن تتعدل بعد اجتماع أوبك ونحن نطمع في المزيد من القيادة. وعن مشروعات تصريف السيول وضعفها في مواجهة السيول قال: نحن في المجلس لا ندافع عن الخطأ ولا نخفي الحقائق وهذا توجيه ولاة الأمر بالعمل بالأمانة والإخلاص، وكثير من الأمور تناقش في المجلس وكثير من الانتقادات، ملمحًا إلى وجود مشكلات في شبكات تصريف السيول وأحيانًا تكون كميات الأمطار عالية. وعن انضمام محاظة القنفذة إلى منطقة الباحة قال الحميد إنه لا يعرف عن هذه الدراسة ولكن نحن سمعنا من سمو أمير المنطقة رغبته الملحة وأنا شخصيًا لا أتكلم عن مجلس الشورى وأويد أنضمامها لمنطقة الباحة وأعتقد حان الوقت لإمارات المناطق كلها تعاد دراسة حدودها الجغرافية لأن التوزيع للحدود الجغرافية تم في وقت كانت فيه طرق ووسائل المواصلات تختلف عن الآن فيجب أن يعاد لها التوزيع بما يعكس المنطق والمقبول وإذا أتيحت الفرصة ستتم إثارة هذا الموضوع وأنا أعتقد منطقة الباحة لابد أن يكون لها منفذ على الواجهة البحرية والمخواة قريبة من القنفذه ولا تبعد سوى 120 كيلومترًا وغير معقول أن تبقى المنطقة مغلقة لا تنفذ على البحر وهو قريب منها.

لأول مرة.. طالبات "دارالحكمة" تحت قبة الشورى

العريض: زيارة تعريفية للاطلاع على آلية عمل مؤسسات صنع القرار

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 محرم 1436هـ - 22 نوفمبر 2014م

اضغط هنا

فاطمة مشهور - جدة

قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة ثريا العريض إن زيارة طالبات دار الحكمة أو أي مؤسسة تعليمية أخرى لمجلس الشورى تمثل زيارة تعريفية تعليمية للاطلاع عن قرب على آلية عمل مؤسسات صنع القرار على مستوى الدولة بالإضافة إلى الاطلاع على الجلسة وكيف تتم إدارتها من قبل الرئيس أو نائب الرئيس، ويشاهدن من خلال ذلك صورة حية لهذه المؤسسة يستفيدن منها عندما يقرأن أو يدرسن عنها كأحد أنظمة الحكم في المملكة وبالتالي يكون لديهن صورة واقعية حية عن مجلس الشورى وما يدور فيه خلال الجلسات. وأضافت بأن هناك ضيوفًا يأتون للمجلس ويقومون بجولة فيه مرتب لها مسبقًا ومن ضمنها إطلالة على الجلسة. وفي أغلب الجلسات لا من أن يكون هناك حضور ضيوف من الخارج يزورون الوطن بدعوات رسمية لهم من مجلس الشورى أو وزارات أخرى، أو ضيوف من داخل المملكة طلابًا أو طالبات أو ممثلين من الجهة الرسمية التي تناقش الجلسة تقريرها في ذلك اليوم.

مدارس كثيرة

وتابعت العريض بأن هناك مدارس كثيرة من كل المستويات وجامعات يأتي طلابها ومن كلا الجنسين لزيارة المجلس وحضور الجلسات، كما أن هناك ضيوفًا من الجهات الرسمية التي يناقش تقريرها السنوي في جلسة المجلس، كوزارة التعليم أو التعليم العالي أو الصحة أو التخطيط أو حماية البيئة أو مؤسسة التقاعد إلى آخره، يحضر مجموعة من مسؤولي المؤسسة لمتابعة الجلسة ونتائج التقرير، الزوار يطلون من شرفات منفصلة على القاعة ويستمعون لكل ما يجري في الجلسة وكيف يتم التفاعل بين أعضاء المجلس ورئاسة الجلسة وما يدور بينهم من موضوعات تتم مناقشتها ومن ثم التصويت عليها.

وكانت مجموعة من طالبات قسم القانون في جامعة دار الحكمة بجدة قد قمن مؤخرًا بزيارة لمقرّ مجلس الشورى بالرياض بهدف التعرف على تاريخ مجلس الشورى ومنهجية عمله في المملكة.

تعاون بناء

وأعربت مديرة جامعة دار الحكمة د.سهير حسن القرشي عن شكرها لمجلس الشورى لتعاونه البنّاء مع الطالبات والسماح لهن بخوض هذه التجربة المفيدة..
من جانبه رحب رئيس مجلس الشورى د.عبدالله بن محمد آل الشيخ بوفد الطالبات، وفي ختام الزيارة تم منح أعضاء الوفد شهادات تذكارية وبعض إصدارات المجلس.
ضم وفد الجامعة: عميدة شؤون الطالبات د.سناء عسكول، ومنسقة تطوير الطالبات حنان الغامدي، ومحاضرة بقسم القانون دارين مساوة، و36 طالبة.

إقامة أول مهرجان ثقافي لذوي الإعاقةبرعاية أمير الرياض

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 محرم 1436هـ - 22 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
أعلنت جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض عن موافقة صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الرئيس الفخري للجمعية على رعاية المهرجان الثقافي الذي يعد الأول من نوعه وتنظمه الجمعية هذا الشهر، وسيتم من خلاله تكريم صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز الرئيس العام لهيئة السياحة والآثار وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن أحمد بن عبدالعزيز لجهودهما التي بذلاها وما زالا يبذلانها لدعم ذوي الإعاقة، ويقدم من خلالها مجموعة من المعاقين إبداعاتهم في مجال المسرح والشعر والإنشاء والاستاند أب كوميدي ونحوها.
جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي نظمته جمعية كفيف برعاية صاحبة السمو الأميرة تهاني بنت عبدالعزيز بن عبدالمحسن آل سعود مساء أمس الأول الخميس بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض لتدشين فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة وبمشاركة كل من جمعية الأطفال المعوقين وجمعية أسر التوحد الخيرية وجمعية الإعاقة الحركية للكبار وجمعية الإعاقة السمعية.
وحضر المؤتمر صاحبة السمو الأميرة سميرة بنت عبدالله الفيصل الفرحان آل سعود رئيسة مجلس إدارة جمعية أسر التوحد الخيرية والجمعية السعودية الخيرية لأسر الفصام والدكتور ناصر بن علي الموسى عضو مجلس الشورى رئيس مجلس إدارة جمعية كفيف والدكتور عبدالمحسن العتيبي نائب رئيس جمعية التوحد ومحمد بن سليمان الشويمان مدير جمعية كفيف ويحيى الزهراني من جمعية حركية.
والناطق الإعلامي لراعية الحفل سمو الأميرة تهاني التي ألقت كلمة بالنيابة عنها قالت فيها «إنه لمن دواعي سروري وسعادتي أن أكون بينكم في هذا الحدث الإنساني الاجتماعي السامي بتدشين اليوم العالمي للإعاقة بكافة أنواعها بالمملكة اعتبارًا من هذا اليوم المبارك، وهو بدون شك عمل يشترك فيه كافة أطياف المجتمع السعودي ومؤسساته المختلفة بدعمٍ من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله، التي لم تدّخر جهدًا في سبيل دعم أبنائنا من ذوي الإعاقة وتهيئة كافة الوسائل والطرق، ودمجهم في المجتمع كأفراد منتجين متمتعين بالمزايا التي تساعدهم على تحقيق طموحاتهم.

محام يشدد على أهمية الصياغة القانونية لممارسي العمل الحقوقي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

فهد العتيبي-المدينة المنورة
أكد المحامي الدكتور علاء ناجي على أهمية الصياغة القانونية وممارستها لدى كل ممارسي العمل الحقوقي ودارسيه واهمية ادراجه ضمن الخطة الدراسية في كليات الحقوق . وتكمن اهمية الصياغة القانونية في كونها اللغة التي يعبر فيها الممارس للقانون عبر كتابة التقارير والمذكرات اذ انها تشكل احد اهم جوانب العمل الحقوقي
وقال تشكل الصياغة القانونية ركيزة أساسية في العمل في المجال الحقوقي وخاصة في المحاماة اذ قد يشار بالبنان لشخص متمكن في الصياغة القانونية عبر كتابة المذكرات والتقارير بطريقة يستطيع فيها اقناع وافهام كل المتعاملين معه سواء القضاة او غيرهم وهي تشكل محورا رئيسيا في المهنة واكد ان أهم معيار يركز عليه في القبول للعمل في مكاتب المحاماة وغيرها، هي الصياغة القانونية للمتقدم.
جاء ذلك في دورة تدريبية اقامها نادي انصاف التابع لشؤون الطالبات بجامعة طيبة دورة تدريبية مساء امس الخميس تحت عنوان الصياغة القانونية وقدم فيها المحامي الدكتور علا ناجي وذلك في مقر جمعية الأطفال المعاقين بمشاركة اكثر من 50 طالباً وطالباً . وقام المدرب بتدريب الحاضرين على عدد التدريبات الخاصة بالصياغة القانونية
ويعتبر نادي إنصاف الحقوقي كأحد اندية الأنشطة الطلابية مختصة في مجال القانون والحقوق من خلال ونقل الخبرة والمهارة لهم من ومدربين مؤهلين ومحترفين وممارسين عبر ندوات ودورات وانشطة تساهم في اثراء طلاب والطالبات المتخصصين في القانون معرفيا اضافة الى نشر الثقافة الحقوقية بين افراد المجتمع بشكل عام من خلال اتاحة هذه الأنشطة ليستفيد منها الجميع ضمن الانشطة المقدمة للمجتمع

صحة جدة تبرر: إصابة حسن بـ"الإيدز" خطأ مطبعي.. وعقوبة للمتسببين

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 6 صفر 1436هـ - 28 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141128/Con20141128737352.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أقرت الشؤون الصحية بجدة بواقعة وجود خطأ في تقرير أصدره مستشفى الملك عبدالعزيز تضمن إصابة المواطن حسن باسماعيل بالإيدز، واعتبرت الواقعة «خطأ مطبعيا».
وبينت في إيضاح لها على لسان ناطقها الإعلامي عبدالرحمن الصحفي، حول القضة التي نشرتها (عكاظ) أمس الأول للمواطن حسن الذي تسلم تقريرا يؤكد إصابته بالإيدز وبعد 100 يوم تسلم تقريرا آخر يؤكد سلامته، وأن التشخيص كان

خطأ، وبينت أنها قررت معاقبة جميع المتسببين في الخطأ بدءا من الطبيبة المعالجة والمترجمة وذلك وفقا للضوابط المعمول بها في النظام.
وقال المتحدث: إشارة لشكوى المريض حسن باسماعيل حول صدور تقريرين طبيين مختلفين عن حالته المرضية من مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة وهو المستشفى الذي كان منوما فيه للعلاج، وكذلك ما نشر أمس الأول في هذه الصحيفة تحت عنوان (تقرير من مستشفى حكومي أحال حياته إلى جحيم بـ 3 أمراض كذوبة)، توضح صحة جدة ما يلي: أدخل المريض إلى المستشفى لأول مرة عن طريق قسم الطوارئ بتاريخ 1434/11/16هـ، أي منذ ما يزيد على عام وتم تنويمه أربعة أيام، وكان عند دخوله في حالة صحية سيئة نتيجة معاناته من ضيق بالتنفس وكحة مع بلغم وارتفاع في درجة الحرارة استمرت أربعة أيام فتم تنويمه في حينه، وتم إجراء الفحوصات الطبية اللازمة، وكان الرأي الطبي يتجه للاشتباه في عدد من التشخيصات من ضمنها الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة، وبعد ظهور الفحوصات الطبية والمخبرية تم التأكد من النتائج التي أظهرت إصابة المريض بالتهاب فيروسي كبدي معد من نوع (C)، وتم إبلاغ المريض بعدم إصابته بالإيدز قبل خروجه من المستشفى، أي منذ ما يزيد على عام، وتم نصحه بمراجعة استشاري الجهاز الهضمي حتى لا تحدث لديه مضاعفات أو تليف بالكبد نتيجة لإصابته بمرض فيروسي تم إيضاحه له بكل شفافية.
وأضاف: أعطي المريض (ملخص خروج) عند خروجه من المستشفى، موضحا به حالته الصحية الصحيحة والسليمة، ولا يمكن قبول ادعائه بعدم معرفته عن حالته الصحية، وأعطي له موعدان للمتابعة ولكنه لم يحضر، لكنه حضر للمستشفى يوم 27 محرم الماضي وطلب التواصل مع الاستشارية المعالجة له لإبلاغها بوجود خطأ في التقرير المرسل للضمان الاجتماعي بالعاصمة المقدسة (المتضمن إصابته بمرض الإيدز)، وذلك ردا على خطاب استفسار الضمان الاجتماعي المرسل للمستشفى بتاريخ 1435/9/17هـ وطلب تعديل التقرير حتى يتمكن من الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي - على حد قوله.
وزاد: بعد مراجعة ملفه الطبي غرة صفر الجاري وبملاحظة وجود الخطأ المطبعي في كتابة التشخيص، اتخذت إدارة المستشفى فورا الإجراءات النظامية المتبعة وفقا لمعايير الجودة المعتمدة والمطبقة، وتم تشكيل لجنة متخصصة للتحقيق برئاسة مساعد المشرف العام للخدمات الطبية ومدير إدارة الجودة والنوعية ومدير العيادات الخارجية ومدير خدمات التمريض بالمستشفى لدراسة الخطأ ومناقشته ووضع الضوابط اللازمة لضمان عدم تكرار حدوثه، لاسيما أن المريض يعلم أنه لا يعاني من مرض نقص المناعة المكتسبة منذ خروجه من المستشفى وأن هذا خطأ مطبعي.
وأوضح أنه بعد انتهاء اللجنة من تحقيقاتها قررت معاقبة جميع المتسببين في الخطأ وتم في حينه عمل خطاب إلحاقي لمدير مكتب الضمان الاجتماعي بالعاصمة المقدسة بالإنابة مرفق به التقرير الطبي المصحح بعد تعديل التشخيص المضاف.

وصول محفوف بالموت إلى الدرعية

الأهالي طالبوا بالمياه فتلقوا الرد: اشربوا من البئر

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141129/Con20141129737555.htm

أحمد الجبيلي (صامطة)
لم يكن الطريق المؤدي إلى قرية الدرعية في صامطة، هو القشة الوحيدة التي قصمت ظهور كل من أراد الوصول إلى القرية، وتسببت في معاناة مستمرة للأهالي، إذا ما أرادوا الخروج أو الوصول إلى منازلهم.
لكن واقع الخدمات في تلك القرية، التي تتبع خدميا بلدية مركز السهي بصامطة، ربما لا أساس له، ولا ينسجم مع التطور الذي شهدته الكثير من القرى الأخرى في نفس المنطقة.

ولا يختلف الأهالي على أن الطريق الذي يؤدي إلى قريتهم ويخدم قرى الساحل بأكملها بما يزيد على 20 قرية، بات يشكل خطرا على حياة العابرين، على الرغم من أنه طريق حيوي يربط كل قرى غربي المحافظة بصامطة.
ولا ينقطع الزحام عن الطريق، في ظل كثافة السكان في تلك القرى، إلا أن هذه الزيادة للأسف لا تصاحبها أي وسائل سلامة، فتكثر الحوادث المرورية بشكل مستمر، فلا يكاد يمر أسبوع إلا ونزفت الدماء على الطريق.
ويرى هادي المسملي، أن ضيق الطريق هو السبب المباشر في تلك الحوادث، خاصة في ظل زحام السيارات، مبينا أن الطريق على هذا الحال منذ سنوات ولم تتم صيانته.
ولا يعرف أحمد علي المسملي المانع من توسعة طريق الدرعية، خاصة أنه أصبح طريقا حيويا ومزدحما في كل الأوقات، متمنيا أن ينظر المسؤولون في أمر توسعته .ويناشد علي أحمد كاسب حسم أمر التوسعة حقنا لدماء العابرين من الأهالي.
ولا يتوقف الأمر على الطريق، فالخدمات البلدية لا أساس لها في القرية، والتي لم تنعم بخدمة المياه المحلاة رغم التمديد والحفر وإيصال وتركيب عدادات المياه لبعض المنازل قبل سنتين من الآن حيث أصبحت عدادات المياه ديكورا على جدران بعض المنازل دون الاستفاده منها، وبات الأهالي يشربون من الآبار الارتوازية ومياه الوايتات.
واستغرب عثمان المسملي عدم وصول المياه إلى المنازل، بالرغم من تركيب العدادات، والانتهاء من مشروع المياه، وأصبح اعتمادنا على الآبار التي نحفرها.
وينتقد هادي عبدالله المسملي وضع الطرقات المليئة بالحفريات، والتي مضى عليها زمن طويل، خاصة في مدخل القرية الغربي، فيما الشوارع الأخرى ما زالت ترابية، ولم تنعم بالسفلتة رغم التوسع العمراني في القرية.
وبين محمد عبدالله المسملي أن الدرعية لم تستفد من ثورة الاتصالات، فتنعزل تماما عن العالم لضعف شبكات الاتصال فيها حتى مع قيام إحدى الشركات بتركيب برج في القرية، ولكن أصبح لا يستفاد منه، ولا يخدم الأهالي لضعفه وأصبحنا نبحث عن الشبكات باعتلاء أسطح المنازل للبحث عن شبكة اتصال، وجلب أجهزة بمبالغ باهظة لالتقاط الشبكة من القرى المجاورة، مشيرا إلى أن الهاتف الثابت لم يصل للقرية رغم وجود المدارس والمستوصف ومركز للدفاع المدني.
وطالب محمد الصميلي بضرورة متابعة عمال النظافة من قبل بلدية السهي حيث وصف العمالة بالباحثين عن الرزق وسط النفايات حيث همهم الأساسي هو جمع العلب الفارغة والسكراب فقط من أجل بيعها، ففي بعض الأحيان تظل أكياس النفايات أمام المنازل ليوم ويومين ولذلك لابد من المتابعة ومحاسبة المقصر إضافة إلى ضرورة متابعة المشاريع المتعثرة وأولها السد الذي تم إنشاؤه جنوبي القرية والذي تساقط مع أو قطرة مطر لسوء تنفيذه وحتى قبل اكتمال المشروع.
ودعا حسن عواف إلى إيصال شبكات الإسفلت والمياه لجميع المنازل، مشيرا إلى أنهم يعانون من استمرار القطوعات الكهربائية خاصة أوقات الأمطار والصيف، فلا يكاد يمر يوم دون انقطاع والسبب في ذلك هو ضعف المولدات الكهربائية التي لم تواكب الضغط عليها وزيادة السكان.

22٪ نسبة الطلاق في الباحة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 7 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141129/Con20141129737557.htm

أحلام العلي (الباحة)
على الرغم من فعالية أداء جمعية الزواج «معين» بالباحة على توسيع الدورات الإرشادية ما قبل الزواج، والتي بلغت تسع دورات للفتيات، وأربع للشباب المقبلين على الزواج، إلا أن الإحصائية التي تشير إلى أن نسبة الطلاق في المنطقة تعدت 22 % العام الماضي، عززت الكثير من المخاوف لدى الأسر، ودفعت الكثير إلى التأكيد على أهمية تفعيل مضمون الدورات من ناحية وقياس فعالياتها ومستوى توسعها من ناحية أخرى.
واعتبرت مديرة القسم النسوي في جمعية الزواج (معين) عزة سعيد الزهراني، أن هناك الكثير من الجهود المبذولة في أمر التوعية، مشيرة إلى أن الحضور جيد، وقالت: دعمت الجمعية الكثير من الشباب المقبلين على الزواج، حيث بلغ عددهم في عام 1435 ما يزيد عن ألف شاب وفتاة.

لكن في الاتجاه الآخر كشف مصدر قضائي، أن نسبة الطلاق في منطقة الباحة في العام الماضي، سجلت نسبة تراجع عن العام قبل الماضي، والذي وصلت فيه إلى 30 %، مؤكدا افتتاح محاكم أحوال الشخصية بدأت مباشرة عملها في المنطقة، مع إشادته بدور لجان إصلاح ذات البين في حل بعض الخلافات الزوجية.

وتأسف استشاري الطب النفسي والأستاذ المتعاون بكلية الطب بجامعة الباحة الدكتور محيي عبدالله القرني، على نسب الطلاق المرتفعة، مؤكدا أن الأمر يحتاج إلى وقفة جادة ودراسات مكثفة من قبل المختصين لمعرفة الأسباب ومعالجتها، مشيرا إلى أن الطلاق بمثابة حكم إعدام على الطرفين، لكنه يقتل المرأة بشكل أقوى لأنه يحطم نفسيتها ويجعلها في عزلة دائمة وإحباط وبكاء مستمر والشعور بالدونية وفقد الثقة بالنفس والآخرين مع تأنيب للضمير ومشاعر اليأس والحزن والعجز وفقد الدافعية وفقد التمتع بمباهج الحياة.

وأشار إلى أن الرجل أيضا يتأثر بالطلاق حيث يمر بمراحل من عدم التكيف مع من حوله، كما أنه يجد صعوبات في خوض تجربة أخرى ويعتقد أنه قد يفشل فيها ويخسر دوره كأب مسؤول ويشعر بالحرمان وقد تنتابه بعض المشاعر السلبية والعدوانية تجاه الآخرين، فيما الأطفال هم الأكثر ضحية لهذا الانفصال، ولذا يتعرضون لصراعات نفسية مستمرة وإحباطات متكررة.

وتروي سيدة تجربة انفصالها، حيث إنها تزوجت في الـ 13 من عمرها، واستمر زواجها أكثر من 17 عاما، أنجبت خلالها خمسة من الأبناء، لتقع ضحية الطلاق، وتقول: «أهل زوجي من الأسباب التي أدت إلى طلاقنا، كون تدخلاتهم مستمرة حتى في أتفه الأمور، ما جعلني أطلب الطلاق، مؤكدة أن هناك الكثير من الحالات وقع فيها الطلاق بسبب فضول أسرة الزوج الزائد».

أما السيدة (ر. س) فتزوجت في الـ 17 من عمرها، وتقول: استمر زواجي 24 سنة رزقت فيها بستة من الأبناء، متهمة طليقها بأنه يحب الإنجاب، لكنه يتعامل بطريقة غير سوية، بعد الإنجاب، فكثرت المشاكل، ولم يستسلم لأمر الطبيب النفسي، واشتكته للشرطة لتعذيبه الأطفال، ونوم في المستشفى النفسي، لكنه خرج، وفي النهاية اضطرت للطلاق.

واعتبرت بدرية. ح، أسباب طلاقها لثلاث مرات لتعرضها للإيذاء، وقالت: المرة الأولى تزوجت في عمر الـ 14، ورزقت فيها 3 أبناء، وانفصلت عن طليقي بعد 11 سنة بسبب أهله، أما الانفصال الثاني لأن طليقها كان لديه ثلاثة من البنات يكبرنها فساءت المعاملة، فيما والدهم لم يحسم الأمور، فيما الطلاق الأخير كان بعد العقد استمر ثلاثة شهور ونصف إذ أنني كنت الزوجة الثالثة له.

وتشير السيدة ن. ص، إلى أن زواجها لم يدم أكثر من ثلاث سنوات، وساءت الأمور في ظل تعديه عليها وأهلها، فتم الطلاق.

في اليوم العالمي لفيروس نقص المناعة المكتسب

مرضى "الإيدز".. حرمان ونبذ اجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141130/Con20141130737744.htm

سطام الجميعة (حائل)

يصادف غدا الإثنين اليوم العالمي لمرضى المناعة المكتسب «الإيدز».

وفي هذا السياق تعمل وزارة الصحة على تطوير قدراتها في مجال الحد من انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة «الإيدز» من خلال البرنامج وتبادل الخبرات فيما بين الدول العربية والتوصل إلى وسائل ناجعة تحد من انتشار العدوى بين أفراد المجتمع وتحفيزهم على التعامل مع المصابين بالإيدز ودعمهم وتوفير السبل لاحتوائهم في المجتمع.

وكشفت آخر إحصائية لوزارة الصحة عن تزايد حالات جديدة بالإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب 1233 حالة (431 سعوديين، 831 غير سعوديين) عام 2012 ووصل العدد في عام 2013 إلى 18762 حالة مصابة 96 في المائة منها عبر العلاقات الجنسية وتعاطي المخدرات بالحقن، و1.5 في المائة من الأم إلى الجنين.
فيما أوضح طبيب في أحد مستشفيات المملكة ـ رفض الكشف عن هويته ـ أن معدلات الإصابة في المملكة تعد ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى، وأن الإيدز ينتقل عن طريق الاتصال الجنسي ومن المفترض أن يكشف عن أي عامل يأتي للمملكة في مختبرات ذات مصداقية وكذلك المخدرات أو عن إفرازات الجسم، لافتا إلى عدم وجود علاج للمرض في الوقت الحالي، وأن العقاقير الحالية تمد فقط المريض بحياة أطول، وأن البعوض لا ينقل المرض.
ذكرت (ن) المصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب، أن هذا المرض يحطم آمال وطموحات الشباب والشابات، وأن المريض بمجرد إصابته بالمرض يدخل سجن الحياة، وتضيف «أصبت بالعدوى منذ ثلاث سنوات من زوجي الذي كان يسافر للخارج بشكل شبه شهري».
وقال (سامي) الذي يتعايش مع المرض منذ أكثر من 3 سنوات، وقال «أصبت بالمرض نتيجة علاقة جنسية، وآمل أن يتعامل معنا المجتمع بسعة صدر وبشكل إنساني».
وذكر الدكتور عبدالله محمد الفوزان أستاذ علم الاجتماع بجامعة حائل وعميد معهد البحوث والخدمات الاستشارية، أن مرض الإيدز لم يعد قضية طبية صرفة، وإنما له أبعاد اجتماعية سواء من حيث مسبباته أو نتائجه وآثاره، فهو في العادة نتيجة لتصرفات اجتماعية خاطئة تتمثل في ممارسات جنسية محرمة أو تعاطي المخدرات عن طريق الحقن، أو نقل دم مصاب بالفيروس عن طريق الخطأ، وقد ينتقل نتيجة المعاشرة الحلال بين زوج مصاب بالفيروس وزوجته فينتقل من الشخص المصاب إلى الآخر السليم. وذكر الدكتور الفوزان، أن البعد الاجتماعي الآخر في الإصابة بمرض الإيدز تترك آثارا نفسية واقتصادية واجتماعية كثيرة على الشخص والمصاب وأسرته والمجتمع بأسره، فإلى جانب الشعور بعقدة الذنب والخوف من النبذ الاجتماعي والحرمان من العمل التي قد يتعرض لها الفرد المصاب من الناحية النفسية، هناك جملة من الآثار الاقتصادية المكلفة بحثا عن العلاج من قبل الفرد المصاب أو أسرته، ناهيك عن حجم الميزانيات الضخمة التي تصرفها الحكومات في سبيل الوقاية ومعالجة المصابين. وأضاف: يجب المحافظة على حقوق هؤلاء المصابين في التعليم والخدمات الصحية والتوظيف، إذ لا ينبغي أن تكون الإصابة بالمرض فرصة لحرمانهم من حقوقهم الإنسانية المشروعة، لأن العزل الاجتماعي قد يؤدي بهم إلى مزيد من الأمراض النفسية والعوز الاقتصادي.
وبين الفوزان، أنه لا بد من توفير الخدمات النفسية والإرشادية لهم ولأسرهم حتى يتجاوزوا الإحباطات المصاحبة للإصابة بالفيروس وتوفير خدمات الرعاية الصحية المناسبة لأوضاعهم. وذكر المتخصص في علم الأدوية في كلية الطب بجامعة حائل بجامعة الدكتور محمد إبراهيم الأعرج، أن الإعلام له دور كبير في إيصال رسالة التوعية والتثقيف لأفراد المجتمع والمتعايشين من أجل تعديلات السلوك الخاطئة والتركز على التعريف بضرورة الفحص عن الإصابة بفيروس الإيدز لمنع انتقال العدوى، وقال: الاكتشاف المبكر للمرض يساعد على علاجه، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المتعايشين. وذكر المستشار التربوي والأسري والمحاضر الأكاديمي في مجال التربية وعلم النفس الدكتور محمد حسن عاشور، أن التعامل مع مرضى الإيدز له خصوصية خاصة بين أفراد المجتمع، وهناك اختلاف كبير في مستوى تقبل أفراد المجتمع لهذه الفئة ما بين متعاطف أو خائف أو رافض، وعموما الناس لديهم رهبة وخوف من التعامل مع هذه الشريحة نتيجة القصص الكثيرة المتداولة حول هذا المرض.

جزائية جدة تودع سيناريو اختلاط السجناء بالمراجعين

صالات متخصصة للنساء في كتابة العدل الثانية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141130/Con20141130737892.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أوقف محمد السعيد مراجعته للمحكمة الجزائية الثانية في جدة بعد أن تم إبلاغه أن المحكمة ستنتقل إلى مقرها الجديد إلى طريق الملك في جدة، وكان السعيد ومئات المراجعين للجزائية في جدة يعانون يوميا من عدم وجود مواقف لسيارتهم، فضلا عن أجهزة التكييف والمصاعد بين الحين والآخر.

وكشفت مصادر لـ«عكاظ» أن المحكمة الجزائية في جدة ومقر كتابة عدل جدة الثانية يتأهبان للانتقال إلى مقرين جديدين كمرحلة مهمة في تحسين البيئة للمقار العدلية في جدة، حيث تستقر هذا الأسبوع كتابة عدل الثانية التي تقرر نقلها من وسط جدة في حي الفيصلية في شارع غرناطة إلى شمال شرق جدة، في حين تنتقل بعد أسبوعين على الأكثر المحكمة الجزائية من حي الصفا في شارع التحلية إلى طريق الملك في جدة إلى مقر سيلبي حاجة مراجعي المحكمة عقب أن أضيف لها تخصصات جديدة.

وعانى المقر السابق لكتابة العدل من عدم ملاءمة المكان وزحمة المقر وعدم وجود مواقف كافية في حين يعاني مقر المحكمة الجزائية المتوقع الانتقال منه خلال أسبوعين من ضيق المكان وعدم ملاءمته للبيئة القضائية وعدم وجود صالات كافية للمراجعين واختلاط السجناء بالمراجعين وضيق المكاتب القضائية وعدم توفر مواقف. فيما يراعي المقر الجديد لكتابة العدل الثانية وجود صالات خاصة للنساء وأخرى لذوي الظروف والاحتياجات الخاصة كالمرضى والعاجزين ومن في حكمهم، وتختص كتابة العدل الثانية بالمصادقة على التقارير وإصدار الوكالات الشرعية، الوصايا، التنازل عن الجنسية، التنازل عن الميراث إذا لم يكن عقارا، والكفالات، وتعديل الأسماء وتسجيل عقود الشركات والتوقيع على استمارات ذوي الدخل المحدود والتهميش على إلغاء الوكلات.

وقالت مصادر إن كتابة العدل الثانية في شمال جدة والمستحدثة عام 1421هـ تعتبر الفرع الثالث لكتابة العدل الثانية في محافظة جدة بعد نجاح تجربة كتابة العدل الثانية في جنوب جدة التي فتحت قبلها بسنوات، وذلك نظرا لاتساع محافظة جدة والتطور الكبير الذي تشهده البلاد على كافة الصعد ابتداء من أول توسع شهدته كتابات العدل في المملكة، وذلك عام 1396هـ حينما قسمت إلى أولى وثانية. وأبانت المصادر أن وزارة العدل تسعى إلى تطوير عمل كتابات العدل والرفع من مستوى خدماتها ووفق المصادر فإن كتابة العدل الثانية في شمال محافظة جدة أنجزت العام الماضي أكثر من 135 ألف وكالة ومعاملة موزعة على اختصاصاتها، أنجزها عشرة كتاب عدل مع طاقمهم المتكامل من كتاب الضبط والسجل والمراسلين والمستخدمين.

وأوضحت ذات المصادر أن الوزارة لديها خطة لعلاج المباني ذات مسارين الأول مؤقت يتمثل في استئجار مواقع بجدة لكتابة العدل بشكل مؤقت لحين الانتهاء من مبان تدشنها الوزارة من ضمن 390 مبنى بما يتماشى مع مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء. وتسير الوزارة في تجاه مسار التقنية من خلال الربط الإلكتروني والبوابة الإلكترونية لوزارة العدل من خلال حوسبة اعمال كتابات العدل.

وطبقا للمعلومات فإن المحكمة الجزائية في جدة تستكمل هذه الأيام تأثيث المقر الجديد والذي يقع في طريق الملك في موقع استراتيجي بجوار مركز الملك عبدالله للكلى التابع لمؤسسة خادم الحرمين الشريفين العالمية للأعمال الإنسانية لرعاية مرضى الكلي، ويعد من أبرز المواقع في جدة لتطوير محكمة جدة بذلك الجدل والشكاوى التي ظلت محل استياء المراجعين من موقعها الحالي في شارع التحلية كون المقر بات لا يفي باحتياجات المحكمة في ظل تغيير في مهام المحكمة وزيادة عدد الدوائر القضائية بحكم الاختصاصات الجديدة فضلا عن انتقال قضاة في وقت سابق لم يتم توفير مكاتب لهم لصغر المكان.

وتستكمل المحكمة الجزائية هذه الأيام الترتيبات اللازمة للانتقال إلى المقر الجديد، ويتابع رئيس المحكمة الجزائية في جدة الشيخ عبدالعزيز الشثري وفريق عمل من القضاة الأعمال الخاصة بالانتقال للمقر الجديد وتهيئة كافة الأعمال اللازمة للبدء فيه، وعلمت «عكاظ» أن الأعمال لن تتوقف في المحكمة بسبب الانتقال. وأكد لـ«عكاظ» الشيخ محمد أمين مرداد عضو المجلس الأعلى للقضاء ورئيس لجنة تطبيق أنظمة القضاء أن الأعمال جارية على قدم وساق لتطوير البيئة العدلية حيث تشهد محافظة جدة حراكا في هذا الصدد مؤكدا أن المقار المستأجرة ستكون مؤقتة إلى حين استكمال المباني التي تتولاها وزارة العدل.

محاكمة وإفراج لـ15 معتقلا في "جوانتانامو"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=207341&CategoryID=5

الرياض: مهاب الأعور

ينتظر 15 معتقلا سعوديا في جوانتانامو منذ نحو 12 عاما قرارات بالمحاكمة والإفراج ، بعد أن تم التحفظ عليهم في تهم إرهابية عدة. ووفقا لإحصاءات نشرها موقع "يورو آسيا ريفيو" الإخباري، فإن 142 معتقلا من جنسيات عدة لا يزالون خلف القضبان، بينهم السعوديون عبدالرحمن شلبي، ومحمد القحطاني، ومحمد الشمراني الصادرة في حقهم توصيات باستمرار اعتقالهم، إلى جانب شاكر عامر وعبدالله الشبلي وتوفيق البيهاني، المتوقع إطلاق سراحهم قريبا، واستمرار محاكمة أحمد الدربي، وغسان الشربي، وجبران القحطاني، وحسن عطاش، ومصطفى هوساوي، ووليد عطاش، وعبدالرحيم الناشري، وأبوزبيدة.

كشفت بيانات إحصائية عن وجود 15 سجينا سعوديا معتقلا خلف قضبان جوانتانامو بانتظار الإفراج أو المحاكمة، وفقا لما نشره موقع "يورو آسيا ريفيو" الإخباري.

وأوضحت الإحصاءات، أن عدد المعتقلين الذين دخلوا جوانتانامو منذ 11 يناير 2002، بلغ 779 معتقلا، تم إطلاق سراح أو وفاة أو نقل 627 منهم إلى بلدانهم أو للولايات المتحدة الأميركية لاستكمال محاكماتهم، فيما تبقى 142 معتقلا خلف القضبان، بينهم 15 سعوديا.

والمعتقل السعودي الأول هو عبدالرحمن شلبي، تم اتخاذ توصية باستمرار اعتقاله، والثاني محمد القحطاني اتخذت توصية باستكمال إجراءات الادعاء العام بحقه، أما الثالث فهو محمد الشمراني واتخذت السلطات قرارا باستمرار اعتقاله، والمعتقل الرابع شاكر عامر الذي يحمل الجنسيتين البريطانية والسعودية اتخذ قرار بإطلاق سراحه، إلا أنه لا يزال خلف القضبان، كما تم منح المعتقل الخامس عبدالله الشبلي حق إطلاق السراح، وأوصت سلطات المعتقل باحتجاز المعتقلين السادس والسابع والثامن أحمد الدربي وغسان الشربي وجبران القحطاني لإكمال المحاكمة.

أما المعتقل العاشر توفيق البيهاني، فقد قررت السلطات إطلاق سراحه، ولكنه بقي رهن الاعتقال المشروط، وأوصت السلطات بمحاكمة المعتقلين الباقين، وهم حسن عطاش، ومصطفى هوساوي، ووليد عطاش، وعبدالرحيم الناشري، والفلسطيني السعودي أبو زبيدة.

"أمراض النساء" تتصدر قوائم "الأخطاء الطبية"

الهيئات الصحية الشرعية تدين 512 طبيبا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=207357&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

كشف تقرير إحصائي حديث صادر عن الهيئات الصحية الشرعية في المملكة أن 512 طبيبا يعملون في مستشفيات وزارة الصحة مدانون ومتهمون بقضايا الأخطاء الطبية في مختلف المناطق. وفيما تصدر الأطباء من الجنسية المصرية القائمة بـ219 قضية، بما يعادل 42.8% من إجمالي المدانين، احتل السعوديون المركز الثاني بتورط 70 طبيبا، يليهم أطباء من الجنسيات السورية والهندية والسودانية والأردنية.

وأوضح التقرير الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، أن الممارسين الصحيين في مجال أمراض النساء والولادة هم الأكثر عرضة للإدانة بالتسبب في حدوث الأخطاء الطبية خلال السنوات الأربع الأخيرة، يليهم العاملون في الجراحة العامة، وفي مجال أمراض الباطنة.

من جهتها، أكدت مصادر طبية عدة أن تطور المجال الطبي خلال ربع القرن الماضي يعد أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الأخطاء في المستشفيات، لافتة إلى أن الحلول تكمن في تطبيق معايير الجودة، خاصة أنه يترتب على مثل هذا النوع من القضايا التحقيق وكف اليد والمنع من السفر، وصولا إلى دفع الدية للمتضررين.

كشف تقرير حديث أن الأطباء من الجنسية المصرية العاملين في مستشفيات وزارة الصحة تصدروا قائمة مرتكبي الأخطاء الطبية، حيث سجلت آخر الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الشرعية بالمملكة لعام 1433 نحو (219) قضية ضد أطباء مصريين، أي ما يعادل 42.8% من مجموع المدعى عليم المدانين، ويليهم الأطباء السعوديون حيث بلغ عددهم 70 طبيبا، أي ما يعادل 13.7%، ثم المدعى عليهم من الجنسية السورية حيث بلغ عددهم 59 بنسبة 11.5%، ثم المدعى عليهم من الجنسية الهندية حيث بلغ عددهم 41 بما يعادل 8%.

وأوضح التقرير الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه أن الأطباء السودانيين المدعى عليهم 28 طبيبا تلاهم جنسيات أخرى بلغ عددهم 27، ثم الأطباء الأردنيون وبلغ عددهم 22، ثم الباكستانيون وبلغ عددهم 21، ثم الأطباء الفلبينيون وبلغ عددهم 11 ثم اللبنانيون وعددهم ثمانية، وسجل التقرير أن الجنسية الفلسطينية هي أقل الجنسيات المدعى عليها من المدانين في القضايا، وعددهم ستة أطباء فقط.

وبين التقرير أن مجموع الأطباء المدعى عليهم والمدانين في قضايا الأخطاء الطبية بلغ 512 طبيبا وطبيبة، وسجلت هيئتا جدة الشرعية 132 قضية، تلتها هيئتا المنطقة الشرقية بـ 100 قضية، ثم سجلت الهيئة الصحية الشرعية بالرياض 70 قضية، وكذلك هيئة عسير بـ 70 قضية، ثم الهيئة الصحية الشرعية بالطائف وسجلت 53 قضية، ثم القصيم بـ 27 قضية، وهيئة مكة المكرمة بـ18 قضية، و16 قضية في المدينة المنورة و15 قضية لدى هيئة تبوك و11 لدى هيئة الأحساء.

ولفت التقرير إلى أن عدد الممارسين الصحيين المدانين خلال الأعوام الخمسة الأخيرة بلغ 2670 ممارساً صحياً، منهم 340 سعودياً و 2330 ممارساً غير سعودي، فيما تبين أن الممارسين الصحيين في مجال أمراض النساء والولادة هم الأكثر عرضة للإدانة بالتسبب في حدوث الخطأ الطبي خلال السنوات الأربع الأخيرة، يليهم مباشرة العاملون في مجال الجراحة العامة بين عامي 1431 و1434، في حين تصدر العاملون في مجال الأمراض الباطنية قائمة المدانين بين عامي 1432 و1433، وتلاهم الممارسون في مجال طب الأطفال والتمريض والقبالة، واختلف ترتيبهم من عام لآخر.

وطبقاً للتقرير، تصدرت أمراض النساء والولادة قائمة القضايا التي بتت فيها الهيئات الشرعية الصحية بدءا من عام 1431 وحتى عام 1434 بـ559 إدانة لممارسيها، يليها تخصص الجراحة العامة بـ272، ثم أمراض الباطنة 238، و173 قضية في طب الأطفال، و170 في مجال التمريض والقبالة، و118 في مجال جراحة العظام، وسجل مجال طب وجراحة الأسنان 125 قضية، وبلغ عدد المدانين في تخصصات أخرى 117، وكذلك سجل مجال التخدير والعناية المركزة 113 قضية، و44 قضية في مجال جراحة المسالك البولية، إضافة إلى 41 ممارساً أدينوا في تخصص جراحة العيون.

وفي مقارنة لحجم الأطباء المدانين بالأخطاء الطبية، أكدت الإدارة العامة لمراكز الطب الشرعي بالوزارة أن عدد الأطباء المدانين في قضايا أمراض النساء والولادة يشكلون نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3.6% من إجمالي الأطباء العاملين في هذا الاختصاص بالمملكة البالغ عددهم 4703 أطباء وطبيبات، فيما يعادل الأطباء والطبيبات المدانون في قضايا الجراحة العامة 1.6% فقط، من مجموع الأطباء العاملين في هذا التخصص بالمملكة، ويبلغ عددهم 5169 طبيباً وطبيبة.

وفي قضايا أمراض الأطفال، شكل عدد المدانين بأخطاء طبية 0.8% من مجموع العاملين بهذا الاختصاص بالمملكة البالغ عددهم 5681 شخصاً، في حين يعادل الأطباء المدانون بالتسبب في خطأ طبي في تخصص الطب الباطني 1.6% من مجموع الأطباء العاملين بهذا التخصص على مستوى المملكة والبالغ عددهم 4770 شخصاً.

من جانبها، كشفت مصادر طبية أن تطور الطب في الـ 25 سنة الماضية كان أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الأخطاء الطبية، إضافة إلى التعقيدات التي طرأت في المجال الطبي وأن مهنة الطب كصناعة لم تتطور كالمهن الأخرى.

وأوضحت المصادر أن تطبيق معايير الجودة هو الحل للتقليل من الأخطاء، حيث إن كل خطأ طبي في استطاعة الطبيب حله قبل حدوثه، وإن المستشفيات أصبحت مسؤولة عن وضع النظام وشحذ قدرات العاملين ووضع قياس لأداء العمل.

وفاة الطفل ضحية عملية "الزائدة" في شرورة

نجران: شيبان الصيعري

توفي مساء أول من أمس الطفل سعيد المهري الذي عانى لأكثر من شهر بعد وفاته دماغيا نتيجة خطأ طبي في مستشفى شرورة العام. ودخل الطفل سعيد إلى المستشفى لإجراء عملية زائدة ولكن تلك العملية كانت كفيلة بنقله إلى العناية المركزة، حيث حدثت له مضاعفات عدة توفي على إثرها دماغيا، وانفردت "الوطن" بنشر قصته بتاريخ 9 / 11/ 2014.

وذكر محسن المهري، والد الطفل، بنبرات حزينة بسبب فقدان ابنه "أن سعيد راح ضحية خطأ طبي لم توضحه حتى الآن مديرية الشؤون الصحية بمنطقة نجران، خاصة بعد ما شكلت لجنة للتحقيق في هذا الأمر". وأضاف أنهم أخبروه بتحويل قضية ابنه إلى الهيئة الصحية الشرعية في عسير، من دون أن يوضحوا له أكثر من ذلك.

من جهة أخرى، أكد مصدر مطلع أنه تم الاتصال بوالد الطفل الساعة الثامنة والنصف من مساء أول من أمس لإخباره بضرورة الحضور إلى المستشفى لأن الطفل كان في حالة حرجة، وبعد ذلك تم إجراء الإنعاش له ولكنه فارق الحياة بعد ساعة.

يذكر أن مدير صحة نجران الصيدلي صالح المؤنس، سبق وأن أصدر أمرا بمنع جميع أفراد الطاقم الطبي الذين شاركوا في إجراء عملية الزائدة الدودية للطفل من السفر.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

بعد تفاقمها في وسائل التواصل الاجتماعي .. لجنة مختصة تدرس التعديلات الجديدة

تغليظ عقوبات "الابتزاز" و"التشهير" في نظام الجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/11/30/article_910609.html

بدر القحطاني من الرياض

كشفت مصادر مطلعة لـ"الاقتصادية" عن شروع لجنة متخصصة في مجلس الشورى في دراسة تعديل علي لائحة نظام الجرائم المعلوماتية ليشمل الوسائل والتطبيقات الحديثة، وبعض الأنماط الإجرامية التي ظهرت على شبكات التواصل الاجتماعي، واستدلت المصادر ببعض الأنماط الجديدة التي طرأت وسيجري في النظام، مثل توسيع دائرة عقوبات "الابتزاز، والتشهير، والشعوذة والسحر"، لتغطي أوسع قدر ممكن من المخالفات.

وتنقسم العقوبات في النظام الحالي الذي أطلق عام 2009، إلى خمسة بنود، ويعكف القائمون على دراسة التعديل في توسيع البنود إلى ما يتناسب مع المتغيرات الحديثة.

وتضيف المصادر أن التعديلات ستشمل أيضا تدعيم الاستخدامات الإيجابية للوسائط الإلكترونية بما يكفل حق التعبير المسؤول، الذي فسرته بـ"كفالة حق التعبير بكل شكل لا يتعدى على الآخرين وخصوصياتهم"، لافتة إلى أن التعديل سيضم أيضا نواحي إيجابية، كدعم التجارة الإلكترونية وتبادل المعلومات والشفافية.

وكانت السعودية أطلقت عام 2009 نظام الجرائم المعلوماتية، كما سبق وأن شهدت إحدى الغرامات التي طبق حيالها النظام معاقبة أحد مقدمي خدمة الاتصالات بـ6 ملايين ريال.

كما يشار إلى أن العقوبات في النسخة الحالية من النظام تتمثل في حدها الأقصى "السجن لحد أقصى عشر سنوات، وغرامة مالية بحد أقصى 5 ملايين ريال".

حمود الناجم

ويقول حمود الناجم المحامي وخبير النظم السعودية، إن لائحة النظام أسهل للتعديل فيها من النظام نفسه، وهو يسمح بالتعديل، وهذه من صلاحيات الجهات القضائية والأمنية التنفيذية، وعلى كل الأحوال صدرت عقوبات مستندة على هذا النظام، وفائدتها بمفهوم النظام. ويضيف أن العقوبات المرتكبة لا بد أن يقابلها تحقيق ثم محاكمة ثم عقوبة، وتعريف للرأي العام أن هذا الأمر مجرم، ففي بعض الأحيان لا تنتبه العامة إلى النظام إلا بعد صدور حكم واضح عليه وعرفه الناس.

ويتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في السعودية 16 مليون مستخدم، ينشط في شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" من بينهم نحو 41 في المائة، والحديث هنا للدكتور فايز الشهري وهو باحث في الأمن الفكري وعضو بمجلس الشورى، لافتا إلى أن هذه النسبة تعني "أن السعوديين أكثر الشعوب استخداما لتويتر، كما أنهم مجتمع شاب حيث تبلغ نسبة الشباب 60 في المائة من مجموع السكان، وأعلى من شعوب دول مثل الولايات المتحدة، التي بلغت نسبة مستخدمي تويتر فيها 23 في المائة من مستخدمي الإنترنت، والصين نحو 19 في المائة فقط".

وريثما تنتهي اللجنة من دراستها، استطلعـــت "الاقتصاديـــة" آراء قانونيين حول ضرورة مواجهة الاستهداف الذي تشهده البلاد على ساحة شبكات التواصل الاجتماعي.
وطرح المختصون جملة وسائل، بعدما حللوا ما يجتاح المجتمع السعودي من سيل المعلومات ورسائل تجييش محفزة على خض كل ما يثير الفوضى.
وأكد المختصون أن مواجهة الاستهداف تحتاج إلى قاعدة تقنية قوية ومرنة يمكن تطويرها، ومخزون فكري وعلمي متنوع يواجه الضخ الفكري السلبي في شبكات التواصل.
وكانت السلطات الأمنية السعودية أعلنت رصدها ما يربو على 500 ألف حساب في شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" تدار من خارج البلاد في مايو الماضي، بيد أن العدد الكبير المعلن تقوده حسابات أخرى.
د. فايز الشهري
الدكتور فايز الشهري يقدرعدد الحسابات التي تقود التحريض بـ 150 حسابا نشطا. ويؤكد أن الحسابات المتوزعة أدوار أصحابها فكريا تشتهر بأسماء مستعارة، وبعضها بأسماء لعناصر معروفة خارج البلاد تحظى بعدد متابعين عالٍ.
ويقول الشهري، "هذه الحسابات تتعاضد بشكل مخطط وتحث متابعيها على النشر المكثف حول قضية معينة لتظهر وفق ترتيب دقيق وبشكل متزامن"، متابعا "يلاحظ بين هذه الحسابات القائدة للموضوع المثير قدرا كبيرا من تبادل الأدوار وتمويه مصادر النشر المكثف وإعادة التغريد، وبالتالي إنتاج وسم (هاش تاق) أو أكثر لجذب عامة مستخدمي تويتر والتأثير في اتجاهاتهم نحو القضية المستهدفة أو الرمز الوطني المراد اغتياله معنويا".
ويرى عضو "الشورى" أن متابعة الحسابات الإلكترونية التي يمكن أن تخل بأمن المجتمع السعودي سواء كانت من الداخل أو الخارج، تعد قضية وطنية ذات أولوية في أبعادها الأمنية والفكرية في المقام الأول.
عبد المنعم المشوح
من جهته، يعد عبدالمنعم المشوح مدير حملة السكينة بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية الخطورة لا تقتصر على ضخامة أعداد الحسابات المجهولة السلبية، "بل في أسلوبها". ويضيف المشوح "إن هذه الحسابات تصنع قضية ورأي عام من الوهم، ومن لا شيء تصنع حدثا، وتؤدي في النهاية إلى حالة فوضى وعدم ثقة وهو ما يسمى بالحرب النفسية".
هذه الحسابات من مهماتها صناعة بيئة وهمية فكرية للمغرر بهم، فكما أن هذا المغرر به والمتأثر مع جماعات التطرف معزول واقعيا، فهو معزول افتراضيا، ويعيش داخل سيل من الحسابات التي تصنع حوله بيئة متطرفة تعزله شعوريا عن الواقع بحسب المشوح، مضيفا "أن مهمة هذه الحسابات تتمثل في تكريس المناطقية والقبلية والعنصرية بجميع أشكالها وكل ما من شأنه تفريق وحدة المجتمع".
ويقول الدكتور فايز الشهري، إن الرقم الإجمالي للحسابات المشبوهة كبير، وقد فصل ذلك بيان وزارة الداخلية السعودية الصادر في مايو الماضي، بيد أن الملاحظ أن مجمل الحسابات النشطة يوميا التي تستهدف المجتمع السعودي مبرمجة بشكل متناسق، وتعمل وفق خطة عمل، والخصوم في الحرب الإلكترونية ليسوا فصيلا واحدا، هناك تيارات العنف وتيارات الإلحاد والإباحية، كلها تستهدف هدوء وطمأنينة المجتمع.
المحامي حمود الناجم يقسم نواحي استغلال شبكات التواصل بشكل مسيء إلى ثلاث نواح، الأولى تتمثل في "الإساءة للمعتقد الديني وهذا هو الأخطر، بأن يكون وسيلة للمعتقد الديني للشريعة والملة والتشكيك في ثوابت الدين الأساسية الراسخة التي لا يقوم الدين إلا عليها، وتشكيك في المنهج الذي تكون عليه الدولة وهذا أخطر ما يكون، إذن هو تشكيك في الأصل".
أما المنحنى الثاني من ناحية الخطورة، فيتمثل في أن كثيرا ممن يتبنى هذه المواقع والأسماء المستعارة، هم في الحقيقة جهات خارجية معادية، والعداء ظاهر تماما، لأنه يستخدم وسيلة يسهل الوصول إليها لكن المعرف لها مجهول وهذا فيه خطورة.
أما الأمر الثالث فهو المحتوى، الذي يقدح في الدين والدولة والوحدة، ويجير من المشكلات الصغيرة ويجعلها أصلية ويحاول استقطاب ضعفاء النفوس والدهماء ومن لا يفقهون، ويقول الناجم، "هذا يخاطب العقول البسيطة مباشرة، والخطورة هنا في الشباب، ونسبة الشباب تفوق 60 في المائة، وهم أكثر طاقة وجهدا وهم المتعاملون في التكنولوجيا، وهنا يجب على الدولة".
من ناحيته، يفصل مدير حملة السكينة عن الحسابات التحريضية قائلا، "إن الحسابات التحريضية التي تستهدف أمننا وعقيدتنا تعتمد على ثلاثة أجزاء، رأس، وعمود فقري، وأطراف"، تبدأ بالرأس أو ما يسمى "المنصة"، وهي مصدر التوجيه ومبعث الفكرة والموجّه لحملات الاستهداف والشائعات.

ووفقا للتعاطي مع هذه الحملات، فإن جميع هذه المنصات من خارج السعودية، ولديها قدرات وإمكانات كبيرة، وأول تعامل معها كان في بداية عام 2011، حين انطلقت فكرة تخريبية، والحديث هنا للمشوح، أما العمود الفقري فهي الحسابات الجماهيرية، سواء التي صنعت بتسريب المعلومات وتعتمد بشكل كبير على الشائعات وتداول الأخبار. والأطراف هي آلاف الحسابات وهي تعمل بأنظمة تقنية للنشر آلية.

ويعلق المشوح بالقول، نحن في الحقيقة لا نواجه عملا عشوائيا بل هي عمليات مدروسة ومدعومة وتتبع منظمات ومؤسسات خططت للفوضى، ومواجهة هذا الاستهداف الضخم والمتنوع لا بد أن يشمل محورين.المحور الأول قاعدة تقنية قوية ومرنة وتوجد منظومات تقنية يمكن تطويرها، يقول المشوح "لقد تعاملنا مع بعض المنظومات السعودية ووجدنا أثرها لكنها تحتاج إلى دعم وتطوير".

المحور الثاني يتمثل في "مخزون فكري وعلمي متنوع يواجه الضخ الفكري السلبي في شبكات التواصل، ولدينا هذا المخزون الفكري الذي بنيناه على مدى عشر سنوات لكنه يحتاج إلى غربلة وتصفية وإعادة تشكيل ليتناسب مع مفردات المهددات المتنوعة".

بنود واردة في نظام الجرائم المعلوماتية

يعاقب النظام كل من "يتنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي- دون مسوغ نظامي صحيح- أو يقوم بالتقاطه أو اعتراضه"، أو "من يرتكب دخولا غير مشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، لحمله على القيام أو الامتناع عن فعل"، أو "من يدخل بطريقة غير مشروعة إلى موقع إلكتروني، أو يقوم بتغيير أو إتلاف أو تعديل محتوى الموقع، أو شغل عنوانه"، أو "من يمس الحياة الخاصة بالآخرين، عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بكاميرا، أو ما في حكمها"، أو "من يشهّر بالآخرين ويلحق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

ويعاقب في بند آخر "من يستولي لنفسه أو لغيره على مال منقول أو على سند، أو توقيع السند، عن طريق الاحتيال أو اتخاذ اسم كاذب، أو انتحال شخصية غير صحيحة"، أو "الوصول- دون مسوغ نظامي صحيح- إلى بيانات بنكية أو ائتمانية، أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية للحصول على بيانات أو معلومات أو أموال أو ما تتيحه من خدمات".

كما يعاقب كل من ينتج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي"، أو "من ينشئ موقعا في الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به"، أو "من ينشئ مواد وبيانات متعلقة بالشبكات الإباحية أو أنشطة الميسر أو نشرها أو ترويجها"، أو "من يقوم بإنشاء مواقع على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره للاتجار في المخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو ترويج طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل معها".

وفي أعلى عقوباته، يجرم النظام كل من "ينشئ موقعا لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو ينشره لتسهيل الاتصال بقيادات الأجهزة الحارقة، أو المتفجرات، أو أي أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية"، أو "من يقوم بدخول غير مشروع إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلوماتي مباشرة أو عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني".

كما يجرم النظام "من يقترن بالجريمة خلال عصابة منظمة، أو من يشغل وظيفة عامة ويرتكب الجريمة مستغلا سلطانه أو نفوذه، أو من يغرر بالقصّر ومن في حكمهم، ومن سبق له صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة في جرائم مماثلة.

ويعاقب السابق ذكرهم بالسجن أو الغرامة مالية أو العقوبتين معا، بعقوبة لا تقل عن نصف أحدها إذا اقترنت بالجريمة".

بعد القبض على مروج للمخدرات على الطلاب في "منار" الرياض

الداخلية": خطوط مفتوحة بين "الشرط" و"المدارس" للحد من السلوكيات الخاطئة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/11/30/article_910612.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" مسؤول في "الداخلية" إن مراكز الشرط تنسق مع مديري المدارس، للقضاء على السلوكيات الخاطئة ومتابعتها، وحماية الطلاب من مروجي المخدرات. وأكد العقيد فواز الميمان المتحدث الرسمي في شرطة منطقة الرياض، أن الجهات الأمنية وضعت خططا للحفاظ على سلامة الطلاب من أي سلوكيات تشكل خطرا على سلامة الطلاب، وذلك بالتنسيق والتواصل مع مديري المدارس، والجهات ذات العلاقة.يأتي ذلك في الوقت الذي قبضت شرطة منطقة الرياض على أحد المجرمين المطلوبين، أمس، متلبسا وبحوزته كمية من المواد المخدرة، اعتاد على ترويجها على صغار السن وطلاب المدارس.وأوضح الميمان أن المقبوض عليه من ضمن المطلوبين للجهات الأمنية، وأنه ضبط بحوزته كميات من المخدرات، مشيرا إلى أن هناك تنسيقا مستمرا مع الجهات الأمنية لمتابعة ما يضر بأمن الوطن.

وجرت عملية القبض على المطلوب الأمني في كمين نفذته وحدة البحث والتحري التابعة لمركز شرطة الملز، حيث قامت برصد لتحركات أحد الأشخاص المطلوبين لدى مركز شرطة المنار، وأسفرت جهود التحري عن الشخص على توفر دلائل وقرائن تشير إلى سوء مسلكه وحال إعداد كمين محكم له بهدف القبض عليه وتسليمه للجهة الطالبة وفق أفراد وحدة البحث في مركز شرطة الملز في استيقافه بدون وقوع أي إصابات وبتفتيشه ضبط بحوزته على 100 قرص كبتاجون مخدر، كما عثر بحوزته على لفافة بها قطع من مادة يرجح أنها من الحشيش المخدر تزن نحو 5520 جراما.وكانت دراسة حديثة أوضحت أن 10 في المائة من مدمني المخدرات الخاضعين للعلاج في مستشفيات الأمل بدؤوا تعاطيهم في المرحلة الابتدائية، بينما ذكر 36 في المائة منهم، أن أول جرعة تعاطوها كانت في الصف الأول الثانوي.

وشملت الدراسة، التي أجريت على 592 متعاطيا للمخدرات أن 20 في المائة كان أول تعاطيهم في الصفين الثاني والثالث الثانوي، بينما 5.8 في المرحلة الجامعية.

بسبب احتسابهم في نسب التوطين بـ4 مواطنين أصحاء

العمل" لـ"الاقتصادية" : منشآت تستغل ذوي الإعاقة لرفع نسب السعودة .. سنلاحقهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م

عبد العزيز الفكي من الدمام

أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل، أن الوزارة تتابع ممارسات مخالفة لمنشآت تقوم باستغلال احتساب الأشخاص ذوي الإعاقة في نسب السعودة ببرنامج "نطاقات"، مؤكداً أن فرقا تفتيشية تابعة لوكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل في الوزارة تلاحقهم وتتابع الموضوع.

وقال تيسير المفرج، مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية، إن مفتشي الوزارة أثناء قيامهم بزيارات تفتيشية للمنشآت يتحققون من عدد العاملين ذوي الإعاقة، وطبيعة عملهم ووجودهم على رأس العمل، ونوع الترتيبات والخدمات التيسيرية المقدمة لهم، مبيناً أن النسبة المحددة في برنامج "نطاقات" تنص على ألا يتجاوز عدد ذوي الإعاقة الذين تم توظيفهم في المنشأة ما نسبته 10 في المائة.

وأضاف "من المؤسف أن هناك منشآت وأفرادا قاموا باستغلال نسب احتساب الأشخاص ذوي الإعاقة في نسب السعودة في برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص على التوطين "نطاقات"، مشيراً إلى أنه حسب معايير حساب الفئات الخاصة في نسب التوطين المفروضة في البرنامج، يتم احتساب العامل السعودي من ذوي الإعاقة القادر على العمل في نسبة التوطين عن أربعة عمال سعوديين لصالح الكيان الذي يعمل لديه، بحد أدنى للأجر الشهري قدره ثلاثة آلاف ريال، وألا يكون محسوباً في نسبة التوطين لدى كيان آخر.

وأوضح أنه إذا تجاوز عدد العاملين من ذوي الإعاقة القادرين على العمل لدى الكيان، نسبة 10 في المائة من عدد العاملين السعوديين فيه، فإنه يتم احتساب كل عامل من ذوي الإعاقة القادر على العمل يزيد على هذه النسبة كأي سعودي آخر.

يأتي حديث المفرج، تعليقاً على معلومات تحصلت عليها "الاقتصادية"، أفادت بوجود منشآت تقوم بتوظيف ذوي الإعاقة لرفع نسب التوطين لديها، دون الحاجة لتوظيف سعوديين أصحاء مقابل رواتب عالية، طالما أن الموظف المعاق يساوي أربعة سعوديين عند احتساب نسب التوطين في "نطاقات".

في المقابل، أكد لـ "الاقتصادية" مسؤول في منشأة خاصة، أن هناك أشخاصا من ذوي الإعاقة، هم من يعرضون أنفسهم على هذه المنشآت لتوظيفهم، مقابل الحصول على رواتب ومزايا وحوافز مالية، ما يوفر لهذه المنشآت مبالغ مالية كانت ستدفعها إذا ما قامت بتوظيف أربعة سعوديين تتجاوز رواتبهم 20 ألف ريال، في حين سيحصل الشخص المعاق؛ الذي يساوي أربعة سعوديين، على راتب وحوافز أقل من ذلك بكثير.

وأضاف، قائلا: "هم يعرضون علينا ذلك، وهناك منشآت توافق والبعض الآخر يرفض"، مشددا على أهمية إنشاء جهات معتمدة لتحديد طبيعة ونوع الإعاقة، لافتاً إلى أن بعضهم لا يعاني إعاقة واضحة، لكنه يحمل شهادات تفيد بأنه معاق، ما يعني أن هناك جهات تحرر هذه الشهادات بطرق غير نظامية.

وعودة إلى المفرج، مدير المركز الإعلامي لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية، أكد أن هناك تعاونا قائما مع الجهات ذات العلاقة من وزارات مختلفة بخصوص الأشخاص ذوي الإعاقة، لافتاً إلى أن وزارة العمل تحدد طبيعة الإعاقة من خلال التعريف الخاص بالإعاقة.

وبين أن العمل تهدف إلى التركيز على كيفية تعريف العامل أو الباحث ذوي الإعاقة من منظور القدرة على العمل والقيام بمهام الوظيفة، مضيفاً "تُعرف المادة الأولى من مسودة قرار (تعريف الإعاقة والعمل) الشخص ذي الإعاقة في نظام العمل، على أنه كل شخص لديه إعاقة دائمة أو أكثر من الإعاقات المتمثلة في الإعاقة البصرية، السمعية، الإعاقة العقلية، الجسمية، الحركية، صعوبات التعلم، صعوبات النطق والكلام، الاضطرابات السلوكية، الاضطرابات الانفعالية، التوحد أو أي إعاقة أخرى يثبت ـ بموجب تقرير طبي وفني من الجهة المعتمدة لدى وزارة العمل ـ احتياج صاحبها لأحد أشكال الترتيبات والخدمات التيسيرية لتمكينه من القيام بمهام عمله".

وأوضح أن الوزارة طرحت حاليا على بوابة "معاً نحسن" مسودة قرار "تعريف الإعاقة والعمل والجدول الاسترشادي للترتيبات والخدمات التيسيرية في بيئة العمل، للمناقشة مع عموم المجتمع قبل إقرارها من قبل الوزارة، التي تتضمن 13 مادة توضح حقوق ذوي الإعاقة في بيئة العمل، وآلية احتسابهم وشروط بيئة العمل المناسبة لهم.

وأردف أن المادة الرابعة من المسودة تشير إلى أنه يشترط لاحتساب الشخص ذي الإعاقة بأكثر من (واحد) وفق برنامج (نطاقات)، أن يحصل الشخص ذو الإعاقة على بطاقة تعريفية من وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة العمل أو أي جهة معنية أخرى، تبين نوع ودرجة الإعاقة.

ويشترط أيضا، توافق مهام وطبيعة الوظيفة التي يشغلها العامل ذو الإعاقة مع نوع ودرجة الإعاقة لديه، بعد قيام المنشأة بتوفير الترتيبات والخدمات التيسيرية للعامل ذي الإعاقة التي تمكنه من القيام بمهام عمله، إذا كانت الإعاقة لديه تحتاج إلى تلك الترتيبات والخدمات التيسيرية.

رئيس "الشورى" لـ"الحياة": قمة الدوحة ستبحث خفض حدة المشكلات الخليجية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الدوحة - محمد المكي أحمد
شدد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ، على أن «قادة دول مجلس التعاون سيكون لهم في اجتماع الدوحة المقبل كما كان لهم في السابق رأي لخفض حدة المشكلات الخليجية، وهي مشكلات مرتبطة بطبيعة الحياة، إذ لا يمكن أن تنفك الحياة عن المشكلات، سواء أكانت على مستوى الأفراد أم الدول». وقال لـ«الحياة» أمس (الأحد) خلال مشاركته في الاجتماع الدوري الثامن لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يستضيفه مجلس الشورى القطري، إن «نتائج القمة الاستثنائية الخليجية التي عقدت في الرياض في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دفعت بالخلافات الخليجية – الخليجية إلى الماضي»، مضيفاً أن: «لقاءنا في الدوحة يعد تتويجاً وتفعيلاً لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تنقية الأجواء». وأوضح أن «دعوة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لقمة الرياض أدت إلى ما نعيشه في هذا اللقاء»، مشيراً إلى أن «الخلاف الخليجي – الخليجي أصبح مجرد ماضٍ».
ورداً على سؤال عن الأوضاع في منطقة الخليج، والقمة الخليجية المقبلة، قال آل الشيخ: «إن منطقة الخليج تختلف عن مناطق العالم، فهي بطبيعتها ليست منطقة إثارة، بل منطقة خير وإصلاح، سواء أكانت في محيطها العربي أم الإسلامي»، مضيفاً أن «المنطقة الخليجية تحيط بها مشكلات في أمور عدة، لا نريد أن نقول مقصودة أو غير مقصودة، لكن ينبغي أن نفكر في كيفية التعامل مع تلك المشكلات». وعمّا إذا كان تخصيص لجان تشريعية خليجية يمثل نواة لتتحول البرلمانات الخليجية لمجالس تشريعية خصوصاً في السعودية، قال: «ما يعرض الآن على جدول الأعمال مجرد بداية، لكن وجود مجلس تشريعي واحد كما هو في الاتحاد الأوروبي خطوة نأمل بأن تكون، ولا نخطط لها في الوقت الحاضر، وإن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتكامل بين دول مجلس التعاون لا بد من أن تكون منهاج عمل».

جدة: "مشردون" و"مرضى نفسيون" في الشوارع يتجولون بهندام نظيف ... قريباً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - أروى خشيفاتي
اتحدت جهات حكومية أخيراً إلى إنهاء ملف مشردي الشوارع في منطقة مكة المكرمة من خلال تأمين الحماية الأمنية والرعاية الصحية والتأهيل الاجتماعي لهم في أحد المراكز المتخصصة لإيوائهم، وتهيأتهم بشكل آمن بالتجول في الطرقات بهندام نظيف وشكل أنيق.

واعتمدت هذه الجهات آلية نقل المرضى إلى المركز مع القطاعات المختصة بإيواء المرضى، والمتمثلة في الدوريات الأمنية والشرطة ومستشفى الصحة النفسية والهلال الأحمر ومحافظة جدة.
وأوضح المدير التنفيذي للجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية والمشرف العام على مراكز أجواد للرعاية المجتمعية سعيد الأسمري خلال حديثه إلى «الحياة» أن آلية تحويل المرضى تبدأ من نقل المرضى من الأماكن العامة من الدوريات الأمنية بالتعاون مع الهلال الأحمر إلى مستشفى الصحة النفسية لتشخيص الحالة والكشف عليها وتقديم العلاج اللازم والتأكد من ملاءمة التحويل إلى مركز أجواد من عدمه، مبيناً أنه في حال الملاءمة يتم التحويل فوراً، بينما في حال الحاجة إلى العلاج والتنويم فيتم التحويل إلى المستشفى.
وبين أنه يتم تحويل الحالة إلى مركز أجواد وفقاً لشروط المركز، التي وصفها بالبسيطة وغير المعقدة، إذ يتم تشخيص الحالة على أنه مرض نفسي، ويتم تحويلها من المستشفى أو العيادة المختصة وفق نموذج معين ومخصص لذلك، وأن لا يكون للمريض سلوكيات تمنع تقديم الخدمة له، مثل وجود سلوك عدواني أو تهيج أو بعض الأمور التي تكون في حاجة إلى تدخل طبي بحت، إضافة إلى عدم معاناته من أمراض معدية أو تخلف عقلي شديد، وأن لا يقل عمر الشخص عن 18 عاماً.
وأكد أن خدمات المركز تشمل المواطنين والمقيمين، مشيراً إلى أن غالب الحالات التي يتم نقلها لا تملك هوية، ويتم التعامل معهم من خلال تقديم الخدمة لهم حتى تستقر حالهم، ومن ثم يتم تحويلهم إلى الشرطة لاستكمال الإجراءات النظامية، وفي حال كانوا من المخالفين لنظام العمل يتم ترحيلهم، أما مجهولو الهوية فيتم تقديم الخدمة لهم ومن ثم تحويلهم إلى الشرطة لاستكمال إجراءاتهم وإصدار بطاقات خاصة بهم بحسب النظام.
وقال: «إن المركز يقدم خدمة الرعاية والتأهيل وليست خدمة الرعاية فقط، وينهج نهج السياسة المفتوحة، إذ لا يوجد به إيواء ولا أبواب مغلقة، ويكون للمريض حرية الدخول والخروج متى ما أراد، والمركز يحاول خلق بيئة بديلة للبيئة التي كان يوجد فيها المريض النفسي، إضافة إلى خلق الراحة والطمأنينة للمستفيد وتوفير مختلف أنواع الاحتياجات سواء كانت شخصية أم نفسية أم اجتماعية أم تأهيلية، كما يقدم خدمة مفقودة لا تقدمها القطاعات الأخرى، التي تساهم في إعادة المريض في شكل تدريجي إلى وضعه الطبيعي.«
وزاد» :ما يهتم به المركز هو أن يتجول المريض في الشوارع كأي شخص عادي بهندام نظيف وشكل أنيق، مع مراعاة أخذ العلاجات في حال وجودها، وبعض هذه الحالات تأتي إلى المركز فقط وقت النوم سواء في المساء أم وقت الظهيرة، والبعض منها يأتي فقط للاستمتاع بالبرامج المقدمة ومن ثم الخروج.«
وأفاد بأنه يتم استخدام مصطلحات وعبارات جديدة في المركز، إذ إن الطبيب يطلق عليه مسمى مشرف فني، والممرض يسمى منسقاً فنياً، إضافة إلى أسماء البرامج مثل »عنايتي»، و«راحتي»، وذلك لكسر الحواجز لدى بعض المرضى الذين يعانون من خلفيات سيئة بسبب إقامتهم في بعض المستشفيات، إذ إن بعض المرضى النفسيين يتخوفون من المستشفيات، مشيراً إلى أن اختيار اسم «أجواد للرعاية المجتمعية» جاء بسبب رفض بعض المرضى النفسيين للمستشفى وخجلهم من معرفة الآخرين بأنهم يذهبون لمستشفيات الصحة النفسية.
وبين الأسمري أن مركز أجواد للرعاية المجتمعية في الرياض، الذي يعتبر المركز الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط، أهّل أكثر من 62 حالة من المرضى النفسيين المشردين خلال عام ونصف العام، لافتاً إلى أن مركز أجواد في منطقة مكة المكرمة يعتبر الفرع الثاني على مستوى المملكة، إذ يقدم خدمة نوعية خاصة لفئة المرضى النفسيين التائهين والمصابين بـ «الفصام» والمشردين المرفوضين من أسرهم وليس لديهم من يرعاهم، والموجودين عادة في الأماكن العامة، مثل الحدائق وتحت الأنفاق والكباري والشوار
...وطواقم طبية وتمريضية واجتماعية للإشراف على الحالات
>أكد المدير التنفيذي للجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية والمشرف العام على مراكز أجواد للرعاية المجتمعية سعيد الأسمري خلال حديثه إلى «الحياة «وجود أربع مراحل في المركز لتأهيل المرضى النفسيين المشردين، يشرف عليها فريق فني مكون من أطباء نفسيين وأخصائيين اجتماعيين وممرضين.
وأوضح أن المرحلة الأولى تسمى مرحلة العناية الأولية، يتم من خلالها تقديم برنامج يسمى «عنايتي»، ويتضمن العناية الشخصية والنظافة العامة، مثل الاستحمام وتقليم الأظافر وغسل الأسنان وكيفية تدريب وحث المريض على أن يقوم بهذا الدور في شكل يومي وتلقائي من دون توجيه، إضافة إلى الاهتمام بالناحية الغذائية والوجبات الصحية ومتابعتها حسب الحالة.
وبين أن المرحلة الثانية تسمى مرحلة المشاركة والاندماج، إذ يتم تقديمها من خلال برنامج »راحتي» الذي يشتمل على نشاطات ترفيهية ورياضية وثقافية، من خلال الصالات الرياضية الموجودة في المركز وأماكن الاستضافة والراحة والترفيه، إضافة إلى صالة الطعام وأماكن الجلوس والإنترنت وصالونات الحلاقة والعناية الشخصية والمسطحات الخضراء.

أما المرحلة الثالثة فأفاد بأنها مرحلة التأهيل المتخصص، التي يتم فيها التدخل الدقيق من خلال بعض البرامج المختصة، مثل برامج تصحيح الأفكار الخاطئة والتحفيز والدعم والتركيز، إضافة إلى تعزيز السلوكيات الفردية والجماعية، مبيناً أنها تشتمل على جلسات نفسية واجتماعية لمساعدة المريض على حل مشكلاته وتنمية قدراته ومساعدته على التكيف مع الوضع الذي يعيشه.

وتتمثل المرحلة الرابعة في المتابعة المستمرة، التي تشتمل على برنامج «تواصلي مع أسرتي»، إذ أكد الأسمري أن هذه المرحلة تكون لمتابعة المريض حتى بعد خروجه من المركز سواء من خلال زيارته المركز أم العكس، مشدداً على أن هذا البرنامج يهدف في شكل أساس إلى إعادة بناء العلاقة الأسرية، إذ يتم في المرحلة الأولى التعرف على المستفيد والوصول إلى أسرته وتعريفهم بالمركز وخدماته التي يقدمها للمريض.

وأشار إلى أن مركز أجواد نجح في مرحلته الأولى، التي كانت قبل عامين في مدينة الرياض، إذ تمت إعادة عدد كبير من المرضى إلى أسرهم وتم تقبلهم في شكل جيد، مبيناً أن هذه الأسر كانت تفتقد أساليب ومهارات رعاية المرضى، ما ألزم المركز إلى منحهم عدداً من الدورات التدريبية في أساليب ومهارات رعاية المرضى والتعامل مع الحالات الطارئة.

الحياة
AL HAYAT

"العمل" تقترح تحديد شرطين لاحتساب "ذوي الإعاقة" بأكثر من شخص في "نطاقات"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

اعتمدت وزارة العمل السعودية، إضافة مقترح يتمثل بتحديد شرطين لاحتساب الشخص «ذي الإعاقة» بأكثر من واحد، وفق برنامج حفز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، وذلك ضمن مسودة قرار طرحتها الوزارة في بوابة «معاً نحسن»، في توظيف ذوي الإعاقة، في حين أدرجت عبر البوابة «فيديو» للمسودة بلغة الإشارة، تسهيلاً لمشاركة الأطراف ذات العلاقة كافة.

وأشارت «العمل» أمس، إلى أن المشاركة متاحة بوضع الملاحظات والاقتراحات عليها حتى موعد الـ 15 من كانون الأول (ديسمبر) الجاري، موضحة أن المسودة تتضمن قرار «تعريف الإعاقة والعمل، والجدول الاسترشادي للترتيبات والخدمات التيسيرية في بيئة العمل» المعروضة في بوابة المشاركة المجتمعية «معاً نُحسن» لجمع آراء وملاحظات العموم، وتعريف الأشخاص ذوي الإعاقة بنظام العمل، وآلية التعامل معهم وفق النظام، والترتيبات والخدمات التيسيرية في بيئة العمل.

وتظهر المسودة معلومات تفصيلية عما حددته الوزارة بالشرطين لاحتساب الشخص ذي الإعاقة بأكثر من واحد، إذ ينص الأول على وجوب حصول الشخص ذي الإعاقة على بطاقة تعريفية من وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة العمل أو أية جهة معنية أخرى تبين نوع ودرجة الإعاقة، أما الشرط الثاني فيتطلب توافق مهمات وطبيعة الوظيفة التي يشغلها العامل ذو الإعاقة، مع نوع ودرجة الإعاقة لديه بعد قيام المنشأة بتوفير الترتيبات والخدمات التيسيرية له، التي تمكنه من القيام بمهمات عمله، في حال كانت الإعاقة تحتاج إلى تلك الترتيبات والخدمات التيسيرية.

وبينت أن المسودة تُعد تنظيماً بعد إقرارها، في حال قامت المُنشأة بتوظيف أحد الأشخاص ذوي الإعاقة، فيما تتضمن المسودة 13 بنداً، جاء في بندها الأول، تحديد الإعاقة بوصفها دائمة كالإعاقة البصرية أو السمعية أو العقلية أو الجسمية أو الحركية أو صعوبات التعلم أو صعوبات النطق والكلام أو الاضطرابات السلوكية أو الاضطرابات الانفعالية أو التوحد، أو أية إعاقة أخرى تُثبت حاجة صاحبها إلى أحد أشكال الترتيبات والخدمات التيسيرية لتمكينه من القيام بمهمات عمله، على أن يكون ذلك بموجب تقرير طبي وفني من الجهة المعتمدة لدى وزارة العمل.

وأكدت أن الشخص ذا الإعاقة يجب أن يكون قادراً على العمل عبر استيفائه شروط شغل الوظيفة أو العمل المتقدم له، بما في ذلك المتطلبات العلمية، والمهنية، والمهارية، أو أي متطلبات أخرى، ليتمكن من القيام بمهمات عمله.
وشددت على أن الأشخاص العاملين من ذوي الإعاقة يتمتعون بجميع حقوق ومزايا العاملين الآخرين المنصوص عليها في نظام العمل أو في لائحته التنفيذية أو في لائحة تنظيم العمل للمنشأة، منبهة إلى أنه يجب ألّا تكون الإعاقة سبباً في عدم توظيفهم، إذا كانت لديهم القدرة على القيام بمهمات الوظيفة، أو استمرارهم فيها، أو تدرجهم الوظيفي، كما يجب عدم التمييز بين أجور العاملين ذوي الإعاقة مع غيرهم من العاملين عند تساوي قيمة العمل.
وذكرت أنه على المنشأة إرسال البيانات التي تفيد بعدد العاملين لديها من الأشخاص ذوي الإعاقة وطبيعة عملهم وأجورهم وأنواع الترتيبات والخدمات التيسيرية المقدمة لهم.

الحياة AL HAYAT

• تبوك": أب يقتل ابنه في ظروف غامضة!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

تبوك - فايز العنزي
تبحث السلطات الأمنية في منطقة تبوك قضية مقتل شاب «ثلاثيني» طعناً على يد والده بآلة حادة وقعت في حي السلام في مدينة تبوك أخيراً، إذ لا تزال الظروف المؤدية للحادثة غامضة حتى ساعة إعداد هذا الخبر للنشر. وأوضح المتحدث الإعلامي لشرطة تبوك المقدم خالد الغبان في بيان صحافي أمس، أنه ورد لمركز شرطة السليمانية بلاغ من غرفة العمليات، يفيد بتلقيهم اتصالاً من أحد المواطنين (60 عاماً) يسكن حي السلام عن حدوث خلاف بينه وبين ابنه البالغ من العمر (30عاماً)، أدى إلى طعنه الابن بآلة حادة. وأشار المقدم الغبان إلى أنه تم نقل المصاب إلى مستشفى الأمير سلمان العسكري، وبالانتقال إلى المستشفى وجد المصاب متوفى بسبب الإصابة التي لحقت به. وأفاد بأنه جرى معاينة الموقع من الفنيين المختصين والمحققين ومندوب فرع هيئة التحقيق والادعاء العام، وتم التحفظ على والد المتوفى وتحريز الأداة المستخدمة بالحادثة، مشيراً إلى أنه سيصدر بيان إلحاقي حال استكمال التحقيقات، إذ لا يزال التحقيق جارياً.
من جهته، قال المتحدث الإعلامي لهيئة الهلال الأحمر في منطقة تبوك حسام صالح إن غرفة عمليات الهلال الأحمر في تبوك أبلغت بوجود شخص مصاب في منطقة حي السلام، وعلى الفور تم تحريك الفرق الإسعافية للموقع، مضيفاً: «وبالفحص تبين وجود مصاب متوفى بالعقد الثاني من العمر جرّاء استخدام آلة حادة، وتم نقل الحالة وتسليمها للمستشفى العسكري».

الرياض www.Alriyadh.com

عبر برنامج وطني شامل لتأهيلهم
الشورى يطالب وزارة الاتصالات بقصر تشغيل أنظمة ومراكز المعلومات على السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999389

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

كشف تقرير لوزارة الاتصالات عن الكثير من الخدمات الإلكترونية لدى الجهات الحكومية لم تنشر ولم توجه إلى الخدمة الإلكترونية وخلت البوابة الوطنية الموحدة للتعاملات الالكترونية الحكومية في المملكة "سعودي" من الكثير من تلك الخدمات رغم قرار مجلس الوزراء بشأن ضوابط تطبيق هذه التعاملات الصادر في نهاية شهر صفر عام1427.
من جهتها طالبت اللجنة المختصة بمجلس الشورى من الوزارة التنسيق مع الجهات الحكومية لعرض كافة التطبيقات المتوفرة لديها على بوابة سعودي لسهولة الوصول إليها.
ودعت اللجنة وزارة الاتصالات إلى الإسراع في إيجاد الموقع البديل لمركز البنى التحتية كاحتياط للكوارث في مدينة اخرى من مدن المملكة، لأهمية مسار هذه البنية لبرنامج التعاملات الإلكترونية "يَسَّر" التي تحتوي على مركز معلوماتي وطرفيات لجهات حكومية لتبادل المعلومات ضمن الشبكة الحكومية الآمنة من خوادم ومخازن إلكترونية، وجاءت التوصية من اللجنة أيضاً لضمان استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث واحتياطاً لحفظ المعلومات في موقع آخر.
وشددت توصيات اللجنة على تقرير وزارة الاتصالات الذي يناقشه مجلس الشورى اليوم (الاثنين) على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع برنامج وطني شامل لتعليم الفنيين والمختصين السعوديين وتدريبهم وتأهيلهم لإدارة وتشغيل أنظمة ومراكز المعلومات في المملكة، وأكدت على أهمية تضافر الجهود في الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتدريب وتأهيل الموارد البشرية الوطنية واستمراريتها ومواكبتها للتطور التقنية الدائم والسريع.

تأجيله يزيد غموض مصيره ..

مقترح "مكافحة البطالة" .. أكثر من4 سنوات من التعثر في ردهات "الشورى"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999258

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
أضفى تأجيل مجلس الشورى مناقشة تقرير اللجنة الخاصة بدراسة مقترح مشروع مكافحة البطالة المزيد من الغموض بشأن مصير هذا المقترح الذي ظل يراوح مكانه بين أروقة وأضابير المجلس منذ الدورة الماضية للمجلس وحتى الآن ، ولأكثر من أربع سنوات .
وكان من المقرر ان يناقش مجلس الشورى تقرير اللجنة المشكلة لدراسة المقترح والمقدم من العضو على الوزرة ، في جلسة المجلس الرابعة والثلاثين التي عقدت في التاسع والعشرين من شهر جمادي الاخرة الماضي ، الا انه تم سحبه من جدول اعمال الجلسة بعد تضمينه من قبل الامانة العامة للمجلس اجندة الجلسة .
ولم يحر الامين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد ال عمرو جواباً على سؤال "الرياض" بشأن تعثر مناقشة تقرير اللجنة الخاصة لمقترح مشروع مكافحة البطالة متحججا بأنه ليس الشخص المخول بالإفادة، ليحيلنا إلى مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد، الذي أكد عدم علمه بأسباب تأجيل مناقشة مشروع المقترح بعد أن وصل الى مرحلة الاستماع لرد اللجنة الخاصة على ملاحظات الأعضاء وآرائهم، الا انه وعد بالبحث والرد.
فيما رفض رئيس اللجنة الخاصة بدراسة المقترح ،الادلاء بافادة موضوعية عن الدراسة، مكتفيا بالاشارة الى أن لجنته انهت دراستها، وان ردها جاهز على ملاحظات الأعضاء، ولم يوضح سبب سحب التقرير من امام جلسة الشورى الرابعة والثلاثين بعد إدراج الأمانة العامة للمجلس له، ليكمل التقرير أكثر من عشرة أشهر في مرحلة الرد على ملاحظات الأعضاء على الرغم من الفقرة الثالثة من المادة الربعة عشرة من قواعد عمل المجلس واللجان المتخصصة نصت على " تقوم اللجنة في جلسة لاحقة، وفي مدة لا تتجاوز ثلاثين يوم عمل من تاريخ آخر جلسة نوقش فيها الموضوع (ما لم يكن له

صفة الاستعجال)؛ بالإجابة على تلك الملحوظات والمقترحات سواء ما طرح أثناء الجلسة، أم قدم إليها كتابة من الأعضاء بتقرير مكتوب، يسلم للأمانة قبل الجلسة بوقت كاف، ويتلو رئيس اللجنة ملخصاً عنه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، وللرئيس تمديد هذه المدة".

ولم تكن استفسارات الرياض بأفضل حظاً مع المتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله المهنا والذي وعد بالرد عليها في غضون مهلة حددها، الا انها انصرمت دون أن يرد منه جوابا.

" الرياض" تروى في هذا التقرير تفاصيل رحلة مقترح مكافحة البطالة والمراحل التي مر بها منذ تقديمه من قبل العضو علي الوزرة قبل نحو أربع سنوات بهدف التصدي لمشكلة البطالة في المملكة واحيل المقترح للجنة الإدارة والموارد البشرية التي أوصت بعد دراسته بعدم الموافقة عليه ، الا أن أعضاء المجلس عارضوا وبالأغلبية هذه التوصية، ليتم على إثر ذلك تشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح برئاسة عضو الشورى السابق خالد عبدالرحمن السيف.

المجلس يشكل لجنتين خاصتين بدراسة المشروع .. وتناقضٌ في النتائج

وجاءت توصية اللجنة الخاصة مخالفة لما توصلت اليه لجنة الإدارة والموارد البشرية وطالبت بإعداد نظام لمكافحة البطالة يشمل تطبيقه كافة منشآت الدولة والوطن مثل المنشآت التابعة للحكومة والشركات التي تملتكها او تشارك في رأسمالها والمنشآت التابعة للمؤسسات العامة وتلك التابعة للقطاعين الخاص والأهلي. وطلبت اللجنة من المجلس تمديد مدة الدراسة إلى ستة أشهر، لذا لم تعرض توصية هذه اللجنة على المجلس باعتبار أن طلب التمديد يعني أنها لم تصل إلى تبني رأي نهائي بشأن المقترح وأنها بحاجة إلى المزيد من الوقت لإجراء الدراسة اللازمة على مقترح مشروع نظام مكافحة البطالة، لتنتهي الدورة الخامسة دون حسم ملف المقترح.

لجنة ثانية

وفي مستهل أعمال السنة الأولى من دورة الشورى السادسة ، قرر المجلس إعادة تشكيل لجنة خاصة لدراسة مقترح مشروع مكافحة البطالة لتعلن هي الأخرى عدم ملاءمة وضع نظام لمكافحة البطالة ولم تذهب بعيداً عن رأي لجنة الإدارة والموارد البشرية الأول، مؤكدةً أن خفض معدل البطالة كقضية اقتصادية يكون عبر تحفيز النمو الاقتصادي الذي يرفع الطلب على العمالة من خلال خلق فرص وظيفية جديدة، فيما يؤدي تراجع النمو الاقتصادي إلى نقص في الطلب على العمالة، ورأت اللجنة أن استراتيجية التوظيف السعودية تعتبر إطاراً مرجعياً لمعالجة قضايا القوى العاملة والتوظيف في المملكة وفق أسس منهجية وعلمية متكاملة ، ورؤية واضحة لتحقيق الأهداف المنشودة خلال 25 سنة يمكن خلالها مكافحة البطالة.

وانتهت اللجنة الخاصة"الثانية " إلى أنه من غير الممكن وضع نظام لمكافحة البطالة استناداً لإستراتيجية التوظيف السابقة، مدعمة رأيها بأن نسبة البطالة تتغير تبعاً للظروف الاقتصادية وعوامل خارج بيئة الأعمال ومنها السياسات النقدية والمالية والدعم الموجه إلى منشآت القطاع الخاص، وتباين عرض العمالة مع الطلب عليها في سوق العمل وتباين أعمار ومؤهلات وخبرات القوى العاملة الوطنية .

ورأت اللجنة أن المشروع المقترح من العضو علي الوزرة يتضمن مواد متناقضة وبعيدة عن الموضوعية العملية ولا تتطابق مع هدف القضاء على البطالة، وستكون له جوانب سلبية وسوف يزيد من معدل البطالة بدلاً من تقليصها من خلال تدني مستوى الإنتاجية الاقتصادية.

وذهبت اللجنة الى التأكيد على أن المملكة خالية من البطالة وأن السعوديين لا يقبلون بأي وظيفة.. وهذه النقطة اثارت حفيظة العديد من الأعضاء المتداخلين المؤيدين لتبني مقترح لتشريع نظام مكافحة البطالة وكان تقرير اللجنة محطا لسهام النقد الحاد من الأعضاء في الجلسة العادية الرابعة والستين في السنة الأولى من الدورة الحالية، وصل إلى حد المطالبة بإعادة تشكيل لجنة خاصة ثالثة لدراسة المقترح من جديد، مما يعني التشكيك في قدرات اللجنة الخاصة الثانية، وهو مارفضه رئيس اللجنة عبدالله الحربي مؤكداً أن لجنته تضم نخبة من أساتذة الجامعات والخبراء والمختصين، نافيا عنها تهمة أنها ضد مكافحة البطالة.

وحذر أعضاء بمجلس الشورى من خطورة البطالة وبأنها مصدر للقلق على المستوى الفردي والاجتماعي والوطني لما لها من أضرار على جميع المستويات الاجتماعية والصحية والأمنية وغيرها من الآثار السلبية، ومن واجب المجلس التصدي لهذه القضية الوطنية التي تعد الأهم.

ويرى أعضاء بأن اللجنة الخاصة" الثانية" تجاهلت دراسة اللجنة " الأولى" التي سبقتها ولم تقدم مبررات إضافية على المقترح ، كما لم تورد اسبابا مقنعة تبرر رفض المجلس لهذا المشروع، مشيرين الى انها توصلت إلى استنتاجات غير صحيحة وغير مدعومة بالإحصائيات الموثوقة في التوصل الى الخلاصة التي مفادها عدم وجود بطالة في المملكة.

قضية وطنية

وقال بعض الأعضاء بأن المواطنين يتطلعون إلى تلمس مجلس الشورى لاحتياجاتهم والوقوف معهم في حل مشكلاتهم بوصفه حلقة الوصل بينهم وبين أصحاب اتخاذ القرار، وشددوا على الحاجة إلى نظام ملزم لا اجتهادات تتغير بتغيير

الأشخاص وتخضع لتفسيرات شخصية، كما اخذوا على اللجنة الاعتماد في مبررات رفضها على اعتبار التعاميم والاستراتيجيات تعالج مشكلة البطالة، مبرزين أهمية تشريع نظام يكفل حلولا لهذه القضية .. وتساءلوا عن عدم قيام اللجنة بتطوير النظام المقترح خاصة وأنه يتعلق بقضية وطنية مهمة تخدم الوطن والمواطن، مشيرين إلى توجيهات خادم الحرمين الشريفين لأعضاء المجلس وتأكيداته المتكررة في خطاباته السنوية في افتتاحات اعمال لمجلس على تفعيل دوره وقال حينها عضو المجلس السابق الذي عين مؤخراً وزير دولة لشؤون الشورى محمد فيصل أبوساق "التوجيهات محددة وواضحة من المليك ونحن مقصرون في حق المجتمع والمسؤولية الملقاة على عاتقنا ولم نمنح البطالة -أهم شؤون الوطن - الوقت والجهد الكافيين لمناقشتها وهي قضية كبيرة لا يمكن أن يخرج المجلس برفض هذا المقترح الذي يمكن أن يساعد على القضاء على هذه المشكلة التي تورق المجتمع" وطالب بأن يعقد المجلس جلسات لمناقشة البطالة ووضع الحلول لمعالجتها وقال " يجب أن ندرك بأن لدينا من التوجيهات والصلاحيات ما يكفي لبذل المزيد من الجهود لخدمة مجتمعنا ووطننا خاصة في قضية البطالة".

البرامج تكفي

وفي المقابل ، شدد اعضاء على أن مشكلة البطالة لا تحل بصياغة مواد تنظيمية بل تخضع لمتغيرات اقتصادية متعددة مشيرين إلى أنه لا يوجد في العالم نظام مماثل لمكافحة البطالة، وان كل الموجود في هذا الصدد برامج حكومية لدعم شغل الوظائف.

وفي سياق عرض وجهتي النظر، ينبغي الاشارة الى التقرير الأخير لوزارة العمل الذي جرت مناقشته في مجلس الشورى منتصف شهر ذي القعدة الماضي وأظهر ارتفاع أعداد الوافدين 12% عن العام السابق لتقرير العمل (331434) كما زاد عدد العاطلين عن العمل بنسبة 3.3% إلى نحو 622 ألفا، الامر الذي يدعم وجهة النظر الداعية الى ضرورة ايجاد تشريع لمكافحة المشكلة .

مواد المشروع المقترح

المشروع المقترح الذي سبق وانفردت به" الرياض" يقع في 25 مادة ، حددت الأولى منها هدف النظام بمكافحة البطالة، من خلال إتاحة فرص التوظيف للسعوديين والحد من أعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص، ونصت المادة الثالثة بتطبيق النظام على جميع منشآت القطاع الخاص وشددت المادة التي تلتها على أن يكون من ضمن أهداف منشآت القطاع الخاص توفير فرص عمل للمواطنين، وأن تلتزم بتدريب موظفيها السعوديين وتطوير قدراتهم.

وأكد النظام على أن تتضمن طلبات الترخيص لمنشآت القطاع الخاص خططاً لتوظيف السعوديين، وان تربط التراخيص والتسهيلات المقدمة لمنشآت القطاع الخاص بشرط تنفيذ خططها لتوظيف السعوديين، وحددت المادة التاسعة من المشروع المقترح نسبة توظيف للسعوديين وشددت ألا تقل عن 20% من عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص في بادية النشاط وأن تضع خططاً لرفع النسبة إلى ما لا يقل عن 50% في المائة خلال السنوات التالية، كما يجب على منشآت القطاع الخاص وضع الحد الأدنى من المؤهلات المطلوب توفرها لدى موظفيها وتقديمه لوزارة العمل.

وطالب المشروع المقترح لنظام مكافحة البطالة وزارة العمل بإعداد قاعدة بيانات جميع طالبي العمل من السعوديين توضح مؤهلاتهم وخبراتهم وشهاداتهم، مشدداً على أنه لا يجوز شغل الوظيفة المتوفرة بالحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة، اضافة الى المتابعة بشكل دوري وتحديد المهن التي يمكن قصر شغلها على السعوديين وان يصدر وزير العمل قراراً بذلك.

ومن مواد المشروع المقترح المادة الثامنة عشرة والتي تنص على صرف 2000 ريال شهرياً لكل مواطن عاطل عن العمل، على أن يسدد 50% من المبالغ المصروفة له على أقساط شهرية عند حصوله على وظيفة وتحدد اللائحة مبلغ القسط الشهري.

الدكتورة فلمبان : اكتشاف 1777 حالة إيدز العام الماضي منهم 542 سعودياً..

المملكة تشارك دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي للإيدز 2014

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999285

الطائف – نواف بن خيشوم

تشارك المملكة دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي للإيدز الذي يصادف اليوم الأول من شهر ديسمبر في كل عام تحت شعار "علاج مدى الحياة ووقاية مدى الحياة" بمنظومة من الفعاليات ينظمها البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث تحت رعاية معالي وزير الصحة المكلف المهندس عادل بن محمد فقيه بهدف الوقوف في وجه هذا الوباء العالمي بشكل مناسب والحد من انتشار العدوى بين أفراد المجتمع وتوفير جميع احتياجات المصابين الطبية والنفسية والاجتماعية.

وأوضحت مديرة عام البرنامج الوطني لمكافحة الايدز بوزارة الصحة ورئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لمرضى الإيدز الدكتورة سناء بنت مصطفى فلمبان أن المملكة خطت خطوات موفقة في مجال التوعية والوقاية من مرض الايدز بمختلف البرامج والأنشطة منوهة برعاية معالي وزير الصحة المكلف المهندس عادل بن محمد فقيه لفعاليات احتفاء المملكة بهذا اليوم العالمي لأهمية هذا الحدث في معظم أنحاء العالم من أجل زيادة الوعي والإدراك والتركيز على عدة قضايا هامة حول هذا السياق تتقدمها أهمية الوقاية من حدوث حالات عدوى الايدز المستجدة لوقف هذا الوباء العالمي والحد من الوفيات التي يسببها.

ولفتت إلى أن يوم الايدز العالمي مناسبة عالمية لتشجيع نهج أساليب الوقاية من المرض وتحسين السلوكيات الخاطئة مع توفير الدعم اللازم من العلاج والرعاية ومحاربة الوصمة الذي تلحق بالمتعايشين مع الفيروس مشيرة في هذا الصدد إلى أنه بعد جهود حثيثة ومستمرة تمكنت العديد من دول العالم التحكم في انتشار وباء الإيدز بتضافر الجهود ودعم مجتمعاتها وأصبحت الأعداد المسجل اصابتها بالايدز لا تشكل قلقاً كبيرا نظرا لمفعول العلاج الفيروسي ولكن من المهم جدا وذلك التعامل مع الوباء بشكل جماعي واع وفطن ومن الضروري أن تكون خطط العمل تجاه الحد من هذا الوباء تخرج عن الإطار التقليدي لتحقيق الالتزامات الدولية والتمكن من الوصول إلى الأهداف التنموية العالمية .

ونوهت بضرورة إحداث تنمية حقيقية هادفة تستحدث المناهج والوسائل من أجل توجيه عملية التغير نحو إحداث وتحقيق التنمية مما يستدعي تحديد الوضع المأمول مستقبلاً حول الوباء العالمي وتدقيقه موضوعياً ومعرفة آلياته وأنماطه واتجاهاته وعوامله وموجهاته وعوائقه وجميع الجوانب التي من شأنها تعميق الفهم اللازم لهذا الفيروس الذي يحتاج دعم واهتمام جميع أفراد المجتمع للمحافظة على سلامة أنفسهم وأسرهم .وبينت أنه تم اكتشاف 1777 حالة إيدز خلال العام 2013 منهم 542 سعودياً وهو رقم يعتبر نسبياً اكبر مقارنة بالسنوات الماضية وتختلف الأسباب التي قد ترجح سبب التوصل إلى تسجيل هذا الرقم وهي إما لزيادة الجهود المبذولة للتوصل إلى الإصابات في المجتمع وزيادة الوعي من أفراد المجتمع للتقدم وإجراء الفحص أو قد يكون هنالك ما ينذر بأن معدلات الإصابة السنوية بالفيروس آخذة في الزيادة كبقية الدول العربية وفي الحالتين سيكون هنالك ارتفاع على معدلات الصرف لعلاج الحالات وتوفير احتياجاتها النفسية والاجتماعية كما أن ذلك يؤثر سلبا على معدل النمو والتنمية الاقتصادية نظرا لان معظم الإصابات تتركز في فئة الشباب وهي الفئة الفاعلة في بناء المجتمعات ويبقى الحل الامثل هو احتواء الفيروس من الانتشار والحد من سلبيات ذلك.

• نزاهة" تطالب بدوائر قضائية خاصة لمحاكمة المفسدين والتشهير بهم

اشتكت من تأخر البت في قضاياهم لدى جهات التحقيق والقضاء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض

طالبت هيئة مكافحة الفساد باستحداث دوائر قضائية خاصة لمحاكمة المفسدين ، عقب شكواها من تأخر البت في قضايا الفساد لدى جهات التحقيق والقضاء وذلك بالمخالفة لما قضت به الفقرة (2/م) من ثالثا من الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ما يؤدي الى تذمر المواطنين وتداول شائعات في المجتمع حول عدم جدية الدولة في مكافحة الفساد وملاحقة المفسدين .

ودعت «الهيئة» في تقريرها الاخير والذي اطلعت «المدينة» عليه الى التشهير في القضايا والجرائم التي يتأكد بالدليل ارتكابها ، وذلك يؤدي الى ردع كل من تسوّل له نفسه ارتكاب عمل من اعمال الفساد خوفا من افتضاح أمره وان ذلك سوف يؤدي الى تقليص الفساد في فترة وجيزة .

وقالت : إنها ترى النظر في تخصيص دوائر خاصة للتحقيق ودوائر قضائية خاصة للمحاكمة بالنسبة لقضايا الفساد، مشيرة الى انه يجب إلزام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بتنفيذ الفقرة (3/ج) من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة وهو الرد على استفسارات وملحوظاتها وافادتها بما اتخذته حيالها وذلك في مدة اقصاها 30 يوما من تاريخ البلاغ ، وتقديم المتسببين في تعطيل تنفيذها للتحقيق والمحاكمة .

وأكدت الهيئة في مقترحات مواجهة الصعوبات التي تواجهها التأكيد على عدم استثناء اي أحد او جهة من اختصاصات الهيئة بأي حجة او سبب كان ، تأكيدا لما قضى به الامر الملكي رقم (أ/ 65) وتاريخ 1332/4/13هـ بأن لا يستثنى منها كائنًا من كان وذلك لما تواجهه الهيئة من امتناع بعض الجهات من تمكينها من تقصّي حالات الفساد فيها بحجة سرية اعمال تلك الجهات ، بالاضافة الى الاذن للهيئة بنشر الاحكام التي تصدر بشأن قضايا الفساد التي تكشفها وذلك بعد اكتسابها الصفة القطعية لتأكيد هيبة الدولة واحترامها للعدالة واعلام الناس وردع الفاسدين .

واكدت على الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بتنفيذ نص الفقرة (3/ب) من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة وهو تمكين منسوبي الهيئة من تأدية مهامهم وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق واوراق او نسخ منها دون تأخير او اعاقة .

جامعة الإمام و÷السجون× تفعلان مذكرة لتعليم السجناء عن بعد

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

المدينة - الرياض
اتفقت عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمديرية العامة للسجون بوزارة الداخلية على تفعيل التعاون القائم بين الطرفين في الجوانب التعليمية والأكاديمية والتدريبية الخاصة بتمكين سجناء وسجينات المديرية العامة للسجون من التعلم عن بعد، جاء في الاجتماع الأول لهما الذي عقد أمس في إطار مذكرة التعاون التي وقعت في وقت سابق بين العمادة والمديرية.
وترأس العمادة خلال الاجتماع في مقر المديرية العامة للسجون بمدينة الرياض، سعادة عميد التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، أ.د. عبد العزيز بن سعد العامر، ومن جانب المديرية العامة للسجون مساعد مدير عام السجون للتأهيل والإصلاح اللواء صالح بن حنش الغامدي.
وبرز في الاجتماع مناقشة تجهيزات مراكز الاختبارات للسجناء والمراقبين لفترة الاختبارات القادمة، وبالإضافة إلى إتاحة الفرصة لطلاب العمادة من السجناء للإفادة من برامج التدريب التي تقدمها العمادة لطلابها.
وبعد نهاية الاجتماع أكد الطرفان على أن الاستمرار في هذا التعاون الخيرسيكون عاملا إيجابيا في بناء ذوات السجناء، وفتح فرص جديدة لهم، وسيمنحهم فرصا جديدة للعمل بحسب التخصصات التي قدمتها لهم العمادة، إضافة إلى تنويع مجالات التعاون المشتركة بهدف تطوير العملية التعليمية والتدريبية بين الطرفين، لمصلحة السجناء والسجينات المنتسبين إلى التعليم عن بعد في جامعة الإمام.

عنبر مثالي للمميزين وتوظيف آمن بعد الإفراج

سجوننا تأهيل وتوظيف لا حبس للحريات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141201/Con20141201737969.htm

حوار: عدنان الشبراوي (جدة)
ثمة حراك وتغيير قلب الموازين وغير المفاهيم، لم تعد السجون حبسا للحريات خلف القضبان الحديدية، بل تحولت، وفق استراتيجية بعيدة المدى، إلى مقار لتهذيب السلوك والأخذ بيد من أجرم وأخطأ بحق نفسه. فالمديرية العامة للسجون بقيادة مديرها اللواء إبراهيم الحمزي سعت إلى خلق مفهوم جديد للسجون بتحويلها إلى دور للإصلاح وعنابر للتدريب والتأهيل فضلا عن السماح للسجناء بإكمال الدراسة حتى الماجستير والدكتوراة. وتمثل سجون جدة مثالا يحتذى في تطبيق تجربة التحول إلى مفهوم السجن غير التقليدي كما يقول مديرها العميد أحمد عبدالله الشهراني في حوار مع «عكاظ» حيث ينخرط النزلاء في برامج إصلاحية ومهن يدوية تعينهم على العمل وإعالة أسرهم بعد الإفراج. وأضاف أن إدارته وضعت شروطا لنزلاء البيت الآمن والعنبر المثالي.

•يظل مفهوم السجن حبسا للحريات.. كيف يمكن تغيير هذا المفهوم والقول إن السجن لم يعد حبسا؟
••السجن عقوبة تصدر على شخص ما من خلال المحاكم الشرعية بقرار من القاضي، والهدف ليس حبس حرية الإنسان، بل إصلاحه بعد صدور حكم بمعاقبته، وبالتالي العمل الجاد لإعادته إلى أسرته ومجتمعه إنسانا سويا صالحا، وهذا هو نهج الدولة -رعاها الله- في على تربية وتقويم من جنحت بهم السبل وأخطأوا فدخلوا السجن، وإعادتهم إلى مجتمعهم لبنة صالحة يخدمون وطنهم وأسرهم بعيدا عن الانحراف. لقد عملت المديرية العامة للسجون على إنشاء حلقات تحفيظ للقرآن الكريم ومعاهد تدريب وأعانت من يريد الالتحاق بالجامعة عن طريق الانتساب بأن يؤدي الاختبارات في الأوقات المحددة، كما حرصت على تزويد مكتبات السجن بالكتب المتنوعة النافعة لتثقيف النزيل وتنمية مهاراته، كما حرصت على ممارسة النزيل لهواياته، وعملت على إنشاء مصانع مصغر ليستفيد منها النزيل لكسب العيش الحلال، ويتعلم صنعة تنفعه بعد خروجه، فالسجن الحديث إصلاح وتأهيل وتأديب، ليس حبسا ومنعا وتعذيبا.

لا لضياع المستقبل

•ليتكم شرحتم المقصود ببرامج الإصلاح؟
••يقصد بها البرامج المخصصة لشغل وقت فراغ النزيل بما يعيد تأهيله وإصلاحه حتى يخرج عضوا صالحا لنفسه ولمجتمعه. وتهدف إلى رعاية النزلاء وتقديم البرامج التعليمية والثقافية والرياضية والمهنية وتشغيلهم في الأعمال التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم. ولدينا برامج تدريبية وتعليمية وتوعوية وتطويرية تقدمها السجون للنزلاء. وعلى سبيل المثال محو أمية تدرس المناهج في السجن، وفي المراحل العلوية يكون بتقديم طلب للالتحاق بالمسيرة التعليمية ومخاطبة إدارة التعليم لإكمال الدراسة في جميع المراحل المتوسطة والثانوية حتى الجامعية والماجستير إضافة إلى الدورات التدريبية المهنية المقدمة من المعهد التقني والمهني إلى جانب دروس الحاسب الآلي، مع منح كل سجين شهادة من المعهد المهني والتقني لا يكتب فيها سجين، أسوة بشهادات المعهد التقني والمهني، بغرض اكتساب كل نزيل مهنة تكون له سندا بعد خروجه من السجن. كما حرصت السجون على ربط العلم بالإصلاح، وأدركت أنه لا يمكن أن يتحقق الإصلاح إلا بنشر العلم بين النزلاء، فالجانب الوقائي لمنع انتشار الجريمة يعتمد، بعد الله سبحانه وتعالى على ما يملكه الشخص من درجة علمية، تجعله محصنا من الانحرافات السلوكية والإجرامية، فكان أن تم إنشاء المدارس داخل السجن، وتوفير المعلمين والمتخصصين من أهم أهداف المديرية العامة للسجون، مع فتح باب الانتساب للراغبين من النزلاء مواصلة تعليمهم الجامعي والتنسيق مع الجامعات لاحتضان هؤلاء وتلبية طموحهم، والسعي إلى تذليل كافة الصعوبات التي تحول دون مواصلتهم دراستهم حتى لا يكون السجن سببا في ضياع مستقبل النزيل بانقطاعه عن التعليم.

محاكمات للنزلاء في السجن

•وماذا بشأن محاكمات النزلاء داخل السجن؟
••نجحنا في إيجاد قاعات للمحاكمات داخل السجن، وهي تجربة أثبتت نجاحها وتم الانتهاء من النظر في 1500 قضية لسجناء خلال 6 أشهر من قبل المحكمة الإدارية الملحقة بالسجن كما يتم النظر في قضايا النزلاء من خلال محكمة خاصة بديوان المظالم داخل أسوار السجن لإنهاء معاناة عدد كبير من النزلاء تأخرت قضاياهم لفترات وقد أسهمت الخطوة في تسريع محاكمات عدد من قضايا الرشوة والتزوير والتزييف وما يقع في نطاق ديوان المظالم، وأود هنا أن أشكر المسؤولين في ديوان المظالم وقضاتها.

جامعيون يكملون دراستهم

•الحديث عن المحاكمات ينسحب إلى السؤال.. ما هي أبرز القضايا التي ترد إلى السجون وحجمها؟
••النسبة الكبرى من المساجين مدانون في جرائم المخدرات، وبعدها تأتي جرائم السرقة، ثم الجرائم غير الأخلاقية ثم جرائم النصب والاحتيال والقضايا الحقوقية.
•حدثنا عن طبيعة الأنشطة التي توفرونها للسجناء؟
••هناك عدد من الأنشطة من بينها إكمال الدراسة للنزلاء، للمراحل الثلاث، بالإضافة إلى المرحلة الجامعية، كما توجد مدارس داخل السجن، ونحرص على توفير المعلمين والمتخصصين وفتح باب الانتساب للراغبين من النزلاء في مواصلة تعليمهم الجامعي، والتنسيق مع الجامعات لاحتضان النزلاء وتلبية طموحهم، حتى لا يكون السجن سببا في ضياع مستقبل النزيل بانقطاعه عن التعليم، ويوجد عدد من السجناء يكملون دراستهم الجامعية عن طريق الانتساب، أو التعليم عن بعد، وتم تخصيص أجهزة حاسوب وغرف خاصة لهم.

والسجن يقيم أنشطة ثقافية واجتماعية ورياضية، لأهميتها في إصلاح وتأهيل النزيل، تشتمل على المحاضرات الاجتماعية والثقافية، والمسابقات المختلفة في الشعر والأدب إلى جانب الأنشطة الرياضية والمسرحية، كما توجد مكتبة منوعة وأشرطة وسيديهات دينية وثقافية وصحية.

•لديكم منظومة عمل يتم من خلالها تأهيل وتدريب السجناء.. كيف يتم التدريب وما جدواه؟
••إنشاء مصانع داخل السجون لتأهيل وتدريب النزلاء على مختلف المهن والصناعات وإعادتهم إلى مجتمعهم أسوياء ومنتجين، والنزلاء المتدربون يتمتعون بمزايا الموظفين في فترة التدريب، ويلحقون بالتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى حصولهم على المكافأة والمنح والحوافز، ويمكن للنزيل بعد انتهاء مدة محكوميته أن يلتحق بالمصنع فور خروجه، ويعتبر ذلك إلزاميا للمصنع، واختياريا للنزيل.
•الحديث مفيد عن برامج اليوم العائلي.. ما طبيعة هذا اليوم وأهدافه؟
••سجون جدة من السجون التي بادرت في تطبق مشروع البيت العائلي المكون من صالة استقبال وغرفة نوم رئيسة وغرفة للأطفال ومطبخ مؤثث بالكامل، ويمكن للسجين الاجتماع مع أسرته (الزوجة، الأم، الأب، والأبناء) من الصباح إلى المساء دوريا كل شهر، ممن تنطبق عليهم شروط الخلوة الشرعية، منها أن يكون النزيل حسن السيرة والسلوك، وقضى نصف المدة المحكوم بها.
عنبر للمميزين بشروط
•يقال إن إدارة السجن تخصص مواقع خاصة للنزلاء المميزين ممن يتمتعون بحسن السلوك، ما تعليقكم؟
••رئيس المحكمة الجزائية الشيخ عبدالعزيز الشثري، افتتح مؤخرا العنبر المثالي ويحتوي على صالات الأنشطة وكتب مسموعة ومرئية ومقروءة وشهد الافتتاح تكريم 30 نزيلا ونزيلة من جنسيات مختلفة بعد إشهار إسلامهم.
ويضم العنبر المثالي 150 نزيلا، ولا يقتصر على فئة أو قضية دون أخرى، بل فيه مختلف المحكومين، وهناك شروط للمكوث فيه، أهمها ألا يكون السجين مدخنا، وأن يكون حسن السيرة والسلوك والأخلاق، مواظبا على أداء الصلاة، مشاركا في برامج السجن التأهيلية والإصلاحية، خاصة حلقات تحفيظ القرآن الكريم والمحاضرات التوعوية. وهذه البرامج يجري تنفيذها داخل السجون، وتثمر أطيب الثمار، ونجحت إلى حد كبير في تأهيل وإصلاح عدد كبير من النزلاء؛ ليعودوا أفرادا نافعين لأنفسهم ومجتمعهم.. ويكفي دليلا على ذلك مئات النزلاء الذين يحفظون كتاب الله داخل السجون، إضافة إلى أعداد كبيرة من الدارسين والدارسات الذين ينتظمون في المدارس التابعة للسجون، والمئات من المتدربين داخل الورش المهنية، الذين أثبتوا كفاءة في العمل داخل المصانع المقامة داخل السجون أو خارجها.

برنامج "الله يعطيك خيرها" يجسد الدور التوعوي لجمعية الأطفال المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141201/Con20141201737936.htm

رمزي عبدالجبار (جدة)
أعرب صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، عن اعتزازه بتنامي الدور الوطني للجمعية ليس فقط على صعيد برامج الخدمة والرعاية المجانية المقدمة للآلاف من الأطفال سنويا، بل على صعيد التوعية والتثقيف والتدريب، مستشهدا سموه ببرنامج (الله يعطيك خيرها) الذي وصفه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد بأنه من أنجح الحملات التوعوية في مجال السلامة المرورية والقيادة الآمنة.
وأوضح الأمير سلطان، أن جمعية الأطفال المعوقين طرحت برنامج (الله يعطيك خيرها) في إطار مسعاها العلمي للتصدي لأسباب الإصابة بالإعاقة، وحشد الوعي المجتمعي لتحجيم ظاهرة الحوادث المرورية التي باتت تمثل نزيفا إنسانيا واقتصاديا في بلادنا.
وأضاف سموه: «تدشين سمو ولي العهد للبرنامج على المستوى الوطني وتوجيهاته بدعمه من قبل كافة القطاعات أسهم في تحقيق الأهداف المأمولة منه»، واصفا سموه ما تحقق خلال المرحلة الأولى بـ(الإنجاز)، خاصة فيما يتعلق بالتعاون لخفض نسبة الحوادث بالمملكة خلال النصف الأول من عام 1435هـ بما يقارب الـ10%، مبينا أنه تم وضع الاستراتيجية الخاصة بالمرحلة الثانية لإطلاقها خلال الفترة المقبلة.

ورفع سموه بالإنابة عن مجلس إدارة الجمعية أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين لدعمهما المتواصل لكافة الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالقضايا الإنسانية في المملكة ومنها قضية الإعاقة ومبادرة (الله يعطيك خيرها)، مؤكدا على أن اهتمامهما الدائم (حفظهما الله) ومساندة أمراء المناطق والوزارات المعنية كان وراء النقلة النوعية التي تمت في التصدي لقضية الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

من جهة ثانية، زار الأمير سلطان بن سلمان أمس الأول، المقر الجديد لسفارة المملكة بالقاهرة، يرافقه سفير ومندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية أحمد بن عبدالعزيز قطان وذلك ضمن زيارته الرسمية للقاهرة للمشاركة في اجتماع وزراء السياحة العرب.

كما زار الأمير سلطان قصر الملك فيصل بمنطقة (جاردن سيتي) بالقاهرة، الذي يتم العمل على ترميمه بعد أن وجه صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، بتحويله إلى مركز ثقافي ليكون منبرا للملتقيات الثقافية والفكرية والاجتماعية.

أعضاء «شورى»: «التخطيط» تعتبر ارتفاع الفقر40 في المئة إنجازاً!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

اتهم أعضاء مجلس الشورى السعودي وزارة الاقتصاد والتخطيط بتقديم معلومات مضللة أوردتها عن مستوى الفقر والتنمية الاجتماعية، بعد أن اعتبرت ارتفاع نسبة الفقر إلى 40 في المئة خلال عامين إنجازاً في تقريرها، كما أظهرت تفاوتاً كبيراً بين مؤشرين مهمين لرفاهية المواطن لم يتحقق منهما إلا أقل من نصف نسب المعدلات المستهدفة.

وشكك الأعضاء خلال جلسة الشورى أمس (الإثنين)، في دقة مسوحات الوزارة الميدانية ومدى نجاعة خططها التنموية، إذ يوضح التقرير أن البرامج المنفذة من الخطة التنموية التاسعة لم تعالج ارتفاع البطالة، وكشفت عن خلل في كيفية الإنفاق التنموي.

وأشرك الأعضاء المسؤولية في فشل وزارة التخطيط لتنفيذ برامجها المتعلقة بتعاظم شريحة نسبة المواطنين المقتربين من خط الفقر، مع وزارات (الشؤون الاجتماعية، والعمل، والتعليم العالي).

وبدأت العضو الدكتورة حمدة العنزي أولاً بالتشكيك في إحصاءات الوزارة المتعلقة بالحالات الاجتماعية عن (نسب الفقر والإعاقة)، ومدى تناقضه مع ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقالت: «ما اعتبرته الوزارة نجاحاً لخطتها التنموية في ارتفاع نسبة المستفيدين من إعانة (شديدي الإعاقة) خلال سنتين إلى 196 في المئة، ومساعدة مستفيدي الضمان الاجتماعي بنسبة 135 في المئة، يبيّن أن الوزارة لا تعرف حقيقة الحالات الاجتماعية على أرض الواقع».

وعزت العنزي مدى الغرابة في إحصاءات الوزارة إلى أن أعداد المعوقين زادت إلى الضعف، مضيفة: «هل كانت هذه الأعداد غائبة عنها في مسوحاتها السابقة أو أنها زادت خلال عامين فقط!».

وفي السياق ذاته، قال العضو عبدالرحمن الراشد إن ما ذكرته الوزارة من النمو الاقتصادي، لا ينعكس بمفهومه الشامل على زيادة دخل المواطنين، وأن ما قدمته الوزارة من إحصاءات يبين خللاً في كيفية الإنفاق التنموي على مناطق المملكة، خصوصاً أن نسبة كبيرة من المستفيدين خارج المدن الرئيسة الثلاث.

وطرح العضو عطاء السبيتي تساؤلات عن مدى الاستفادة مما قدمته الوزارة من خطط تنموية أثبتت عدم قدرتها على الحد من البطالة أو مكافحة الفقر، متعجباً من أن تكون نسبة الإنجاز في ملف الإسكان 19 في المئة على رغم امتلاكها 152 مليون متر مربع في مختلف مناطق المملكة، مضيفاً: «هذه المعضلة عصية على التفسير المنطقي!».

واتفق الأعضاء المداخلون على أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تجاهلت معايير دولية في تقريرها عن العامين الأولين من الخطة التنموية التاسعة، خصوصاً في ما يتعلق بالمعلومات المقدمة عن الصحة والاقتصاد.
وقال الدكتور عدنان البار: «إن التقرير لو قدم لمنظمة عالمية في التخصص لرفض، لأنه أدنى من المعايير المطلوبة»، فيما استغرب الدكتور أحمد الغامدي ألا تدرج الوزارة استثمارات مليوني منشأة صغيرة ضمن الناتج المحلي والإجمالي للمملكة.
مداخلات أعضاء «الشورى» .. لا تخلو من التهكم
< عطاء السبيتي: «وزارة التخطيط لم تتحدث عن الثقافة في تقريرها إلا بأربعة أسطر، ذكرت فيها تحديد 4 أسابيع ثقافية ومشاركة 12 فرقة شعبية». واعتبره مؤشر خطر على تدني الاهتمام بالثقافة في الخطط التنموية.
- شبه العضو صالح العفالق وزارة العمل باللاعب المهاري في مواجهة البطالة، إذ يمكنها الفوز في مباراة ولكن لا يمكنها تحقيق الدوري إلا باللعب الجماعي.
- اتهم العضو عطاء السبيتي وزارة التعليم العالي، بزيادة نسبة البطالة عاماً بعد عام، لأن 70 في المئة من المقبولين في الجامعات يدرسون تخصصات دراسات إنسانية.
- عضو الشورى عبدالله الحربي: «لا زلنا نعاني في الوصول إلى المعلومات كجهة رقابية».
- الدكتور راشد لكثيري يتساءل: «تقرير (التخطيط) لا يقدم إلا الجانب الإيجابي للوزارات ولا يذكر المشكلات، لماذا؟».
- الدكتور محمد آل ناجي: «تنمية الموارد البشرية صرف عليها 30 بليون ريال ولم يرد لها خبر في تقرير الاقتصاد والتخطيط».
- المهندس محمد النقادي: «تألمت وأنا أقرأ تقرير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، عندما كتب بفرضية أنه لن يقرأ».
- الدكتور سامي زيدان يكرر مداخلة موجهة لوزارة الاتصالات «التكرار يعلم الشطار».
الخنيزي يكشف الغش في باقات «الاتصالات».. وإقرار إنشاء وزارة لـ«البيئة»
< فتح عضو مجلس الشورى الدكتور محمد الخنيزي النار على شركات الاتصالات، متهمها بالتدليس والغش في عروضها المقدمة عن باقات الاتصالات وسرعات «الإنترنت»، فيما أقر المجلس توصية العضو محمد رضا نصر الله لإنشاء وزارة للبيئة. وطالب الخنيزي وزارة «الاتصالات أمس بالتحقيق في الباقات المقدمة من شركات الاتصالات، ضارباً أمثلة لكيفية تلاعب الشركات وتقديم معلومات مضللة للمستفيدين.
وأكد الخنيزي أن «سرعات الإنترنت غير حقيقية وبعضها ضعيف حتى في وسط الرياض، ناهيك عن بقية مناطق المملكة»، مضيفاً: «لا يوجد رقابة على تلك الشركات، وشكاوى المواطن لا مجيب لها».
ومن جهة ثانية، اعتبر المجلس إنشاء وزارة للبيئة السبيل لتحقيق أهداف «الاستراتيجية الوطنية للبيئة»، وتقليل جوانب الازدواجية وزيادة الفعالية في خدمات الصحة البيئية، وطالب باعتماد مشروع التوعية البيئية، ودعم مشروع التفتيش البيئي بالكوادر اللازمة والمختبرات لتغطية المناطق كافة.

مقطع "يوتيوب" يظهر الجيش العراقي يقبض على حدث "سعودي"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

دومة الجندل - صالح الحجاج
تداول عدد كبير من مستخدمي المواقع الاجتماعية مقطع حدث قبض عليه الجيش العراقي، وانتشر المقطع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير.
وأظهر المقطع شاباً سعودياً داخل مركبة عسكرية مكبل اليدين، يتم استجوابه من أفراد الجيش العراقي، إذ أوضح الشاب أثناء حديثه مع أفراد الجيش العراقي أنه ظل تائهاً طول الليل، قبل أن يعثروا عليه.

وقال إنه قدم للانضمام إلى تنظم الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش) عن طريق سورية، ثم من تركيا إلى العراق، ولفت الشاب إلى أنه انضم عن طريق الإنترنت، وهو من مواليد ٩٦.
وذكر أن التنظيم أمره بالذهاب إلى العراق للجهاد هناك، إذ عثر عليه ضائعاً وتائهاً في وضع صعب وخوف شديد، ونصح الشاب بأنه على غلط، وطالب بعدم الانسياق وراء المغرر بهم.
من جهتها، بينت السفارة السعودية في الأردن أنها لم تتلق أية معلومات أو اتصالات من ذوي الشاب حتى الآن.

3 قضايا "تحجير زواج" في المحاكم .. خلال 40 يوماً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
كشفت مصادر قضائية لـ «الحياة»، ارتفاع قضايا «تحجير زواج»، وشهدت محاكم المملكة ثلاث قضايا مماثلة خلال 40 يوماً. ويمنح «تحجير الزواج» الحق لأحد الأقارب بحجز إحدى النساء من العائلة التي ينتمي إليها للزواج منها، ثم يجبر الولي الفتاة التي وقع الاختيار عليها على هذا الرجل، وتمنع الزواج من غيره
وأثبتت محاكم المملكة تلقيها تسع حالات خلال العامين الماضيين. وأكدت المصادر أن هذه القضايا تُرفع من جانب السيدات ضد أوليائهم قبل إبرام عقد الزواج، وذلك بهدف «إسقاط ولاية الولي الممارس للحجر، وفكّ الحجز الجبري للزواج بأحكام الشرع وقوة النظام».
وأوضح الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، أن «ما يمارس مع المرأة من «تحجير زواج»، يتنافى مع الإسلام والنظام والاتفاقات الدولية. ويدخل ضمن قضايا الاتجار بالبشر المُعاقب عليها نظاماً، لما فيه من سلب الحرية وانتهاك للحقوق ومسح لهوية السيدة واختيارها».
وقال الفاخري في تصريح إلى «الحياة»: «إن قضايا «تحجير الزواج»، تنتج من رفض المرأة عادات اجتماعية منافية للشرع الإسلامي، التي تكون هي ضحيتها نتيجة الجهل في المجتمع. كما تنتج قبل إبرام عقد الزواج، إذ تتجه السيدة إلى المحكمة، وتفيد بقيام وليها بفرض قرار حجزها لأحد الأقارب، بعد قيام الرجل الذي حجزت له باختيارها وطلبه حجزها له من دون الرجوع للسيدة، أو سؤالها عن رغبتها وإرادتها في الزواج». وأردف أنه «عند ثبوت هذا الأمر، بعد اتجاه المرأة إلى المحكمة تنظر القضية، ويحاول القاضي تقديم النصح للولي، فإن تبيّن رفضه، أسقط القاضي ولايته وأعطى الولاية لشخص آخر».
يذكر أن مجلس هيئة كبار العلماء في السعودية أصدر في 1426هـ، فتوى بعدم جواز التحجير، وإجبار المرأة على الزواج ممن لا توافق عليه، ومنعها من الزواج بمن رضيت هي وولي أمرها الزواج به، ممن تتوافر فيه الشروط المعتبرة شرعاً. وعدّ كبار العلماء من يصرّ على تحجير الأنثى ويريد أن يقهرها ويتزوجها أو يزوجها بغير رضاها فإنه «عاصٍ لله ورسوله، ولم ينتهِ عن هذه العادة الجاهلية التي أبطلها الإسلام». وأوجب كبار العلماء معاقبته بالسجن وعدم الإفراج عنه إلا بعد تخليه عن مطلبه المخالف لأحكام الشرع المطهر، والتزامه بعدم الاعتداء على المرأة أو ولي أمرها أو من يتزوجها، وبعد كفالته من شيخ قبيلته أو أحد ذوي النفوذ فيها بالالتزام وعدم الاعتداء.
ملتقى تثقيفي عن العنف الأسري
شاركت وحدة الحماية الاجتماعية بالدمام أخيراً، في الملتقى التثقيفي للعنف الأسري، الذي أقيم بمحافظة الخبر، بعنوان: «لا مبرر للعنف». واستعرضت الاختصاصية الاجتماعية مشاعل العويد، دور وحدة الحماية، والطرق المتاحة لتلقي البلاغات، وكيفية التعامل معها فور تلقيها، والجهات المساندة لوحدة الحماية الاجتماعية في القيام بدورها، والفئات التي تشملها الرعاية.

وقدّمت الاختصاصية الاجتماعية هداية العتيبي، عرضاً آخر حول دور وحدة الحماية الاجتماعية. كما تضمنت مشاركة وحدة الحماية الاجتماعية ركناً تعريفياً للوحدة، يقدّم نشرات تثقيفية حول قضية العنف الأسري، للتعريف بالجهود التي تبذلها وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق الأمان الأسري، وإيواء حالات العنف.

مجلس الوزراء يشدد على ما ورد في قرار "الجامعة العربية" لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
شدد مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها بعد ظهر اليوم (الإثنين) في قصر اليمامة بمدينة الرياض، برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الأمير سلمان بن عبدالعزيز، على ما ورد في القرار الصادر في ختام الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين.
وأوضح وزير الحج، وزير الثقافة والإعلام المكلف، الدكتور بندر حجار، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء اطلع على جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً، والجهود العربية لبحث سبل دعم القضية الفلسطينية.
وشدد المجلس في هذا السياق على ما ورد في القرار الصادر في ختام الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث سبل دعم القضية الفلسطينية وما تضمنه من موافقة على خطة للتحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين، وطرح الخطة لمشروع القرار العربي بإنهاء الاحتلال في شكل رسمي أمام مجلس الأمن الدولي.
وهنأ مجلس الوزراء مملكة البحرين بنجاح الانتخابات النيابية والمجالس البلدية، مؤكداً أن هذا النجاح يجسد مدى التلاحم الكبير بين قيادة البحرين وشعبها في إطار المشروع الإصلاحي الرائد لملك البحرين، حمد بن عيسى.
واطلع المجلس على نتائج أعمال الدورة 133 للمجلس الوزاري التحضيري للدورة 35 للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما تطرقت إليه من موضوعات تخص العمل الخليجي المشترك في المجالات كافة.
ونوه المجلس بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري المشترك الرابع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اختتم في قطر بمشاركة وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالمغرب، وما عبر عنه البيان في شأن تطوير العلاقات والحرص على ما يخدم المصالح المشتركة، ومواقف دول المجلس الثابتة من القضايا الإقليمية والدولية.
واطلع المجلس على قرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك (خلال اجتماعها الأخير الذي عقد في العاصمة النمسوية فيينا يوم الخميس 5 صفر 1436هـ الموافق 27 نوفمبر 2014م، وأبدى ارتياحه من هذا القرار الذي يعكس تماسك المنظمة ووحدتها، وبعد نظرها، وهو ما توليه المملكة أهمية خاصة.
وأشار المجلس إلى اهتمام المملكة باستقرار السوق البترولية الدولية، وإلى أن تعاون المنتجين من داخل المنظمة وخارجها يعتبر مسؤولية مشتركة لتحقيق هذا الاستقرار، وأكد المجلس أن سياسة المملكة البترولية تنطلق من أسس اقتصادية، وبما يحقق مصالح المملكة الاقتصادية على المديين القصير والطويل، ومصالح المنتجين والمستهلكين، مشدداً على أن المملكة تنبه إلى مضار المضاربين في السوق وتدعو إلى التعاون لمواجهة هذه الظاهرة.
وبيّن حجار أن مجلس الوزراء ناقش بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، وتطرق إلى عدد من النشاطات العلمية والثقافية، مثمناً ما عبر عنه المشاركون في ندوة "طباعة القرآن الكريم ونشره بين الواقع والمأمول" من تقدير لجهود خادم الحرمين الشريفين وولي ولي عهده وولي ولي العهد، لما يولونه من عناية واهتمام ورعاية لمجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ودعمهم المتواصل لخدمة القرآن الكريم وعلومه وطباعته ونشره وترجمة معانيه.
كما أعرب المجلس عن تقديره لجهود الجهات الأمنية في مكافحة المخدرات ومتابعة عصابات المخدرات والتنسيق والتكامل بين مصلحة الجمارك والجهات الأمنية المختصة، في متابعة ورصد ومنع محاولات تهريب المخدرات إلى المملكة والقبض على المتورطين في تهريبها، ومستقبليها، ونوه بحرص رجال الأمن على تنفيذ مهامهم لحماية أبناء الوطن من آفة المخدرات.
وأفاد الدكتور بندر حجار أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم، اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة وتاريخ 9 - 2 - 1436هـ على عدد من الموضوعات من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:
أولاً: بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى الرقم (34/7) بتاريخ 25 - 2 - 1434هـ، وافق مجلس الوزراء على تسعيرة جديدة لبيع المياه والارتفاق بخدمات الصرف الصحي لغير الاستهلاك السكني وتطبيقها على القطاعات الحكومية والصناعية والتجارية فقط من دون القطاع السكني، على أن يبدأ العمل بها بعد عام.
ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب القيرغيزي والجانب الكوت ديفواري حيال مشروعي مذكرتي تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة وكل من وزارة الخارجية في جمهورية قيرغيزستان، ووزارة الخارجية في كوت ديفوار، والتوقيع عليهما ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين لاستكمال الإجراءات النظامية.
رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، وافق مجلس الوزراء على تفويضه - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومة المملكة العربية السعودية وكل من: حكومة جمهورية بوركينافاسو، حكومة جمهورية البرازيل الاتحادية وحكومة جمهورية أذربيجان، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
خامساً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التعليم العالي - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب القيرغيزي حيال مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي بالمملكة ووزارة العلوم والتعليم في جمهورية قيرغيزستان، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
سادساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل في شأن وضع الضوابط اللازمة لتطبيق قرار مجلس الوزراء الرقم 129 وتاريخ 24 - 4 - 1430هـ، على عقود المقاولات، وافق مجلس الوزراء على عدد من الإجراءات من بينها ما يأتي:
-تقوم وزارة العمل بنقل خدمة عمالة عقد المشروع المتعثّر - من عمال وفنيين ومشرفين - من المقاول المتعثّر إلى المقاول (الجديد) الذي رُسّيَ عليه العقد في حال حاجته إلى خدمات أيّ منهم وفقاً لعدد من الترتيبات من بينها تحمُّل الدولة رسوم نقل خدمات العمالة.
-تستمر عقود السعوديين الذين يعملون مع المقاول المتعثّر الراغبين في الاستمرار في العمل مع المقاول (الجديد(، وذلك بموافقة المقاول المتعثر، على ألا تقل الأجور والمزايا عن تلك التي كانوا يتقاضونها من المقاول المتعثر، ما لم يتفقوا مع المقاول الجديد على غير ذلك.
سابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون الاجتماعية، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى الرقم (76/97) وتاريخ 15 - 2 - 1433هـ والرقم (12/19) وتاريخ 11 - 4 - 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية.
ومن أبرز ملامح اللائحة:
تحدد اللائحة هدف البيوت الاجتماعية بتوفير رعاية قريبة من الحياة الأسرية الطبيعية لمن لا تتوافر له الرعاية الأسرية، وتقضي اللائحة بأن تعد البيوت الاجتماعية برنامجاً تأهيلياً للذكور الذين سينقلون إلى البيوت الاجتماعية المخصصة لهم.
ثامناً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الـ15 والـ14 ووظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو الآتي:
- تعيين المهندس محمد بن عبدالله بن إبراهيم الزميع على وظيفة (وكيل الوزارة للتخطيط والدراسات) بالمرتبة الـ 15 بوزارة الإسكان.

ـ تعيين محمد بن أمين بن علي غبّاني على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.
-تعيين المهندس علي بن سعيد بن علي الغامدي على وظيفة (وكيل الأمين المساعد للتعمير والمشاريع) بالمرتبة الـ 14 بأمانة محافظة جدة.
ـ تعيين هذال بن علي بن محمد الفايزي على وظيفة (مدير عام إدارة الحسابات العامة) بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية.
-تعيين المهندس محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الشهري على وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للصيانة) بالمرتبة الـ 14 بوزارة النقل.
ـ تعيين المهندس عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالله العبدالقادر على وظيفة (مدير عام الوسائل الرقابية) بالمرتبة الـ 14 بمصلحة الجمارك العامة.
واطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وديوان المراقبة العامة، عن أعوام مالية سابقة، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه.
هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين ليقوم بالتوجيه حيالها بما يراه.

برعاية أمير المنطقة

انطلاق الدورة الخامسة لفعاليات اليوم العالمي للإعاقة في الرياض.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999535

الرياض – واس
برعاية صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، تنطلق غداً (الأربعاء) فعاليات مهرجان اليوم العالمي للإعاقة 2014م في دورته الخامسة، بمدينة الرياض.
ويتخلل حفل الافتتاح الذي يقام في فندق الماريوت تكريم المبدعين من ذوي الإعاقة وعرض لفيلم خاص بذوي الإعاقة يحمل رسائل تشجيعية وتحفيزية، وعرض فيلم خاص بذوي الإعاقة يحمل رسائل تشجيعية وتحفيزية، إضافة لعرض فيلم من إعداد وإخراج مجموعة من ذوي الإعاقة.
ويصاحب المهرجان فعاليات تقام في مركز غرناطة الاستثماري يومي الجمعة والسبت 13 و 14 صفر 1436ه تشمل أنشطة وفقرات تثقيفية وترفيهية ومسابقات حركية وفقرات متنوعة للأطفال ذوي الاعاقة، وورشة عمل، إلى جانب أجنحة توعوية وأخرى خاصة بالجمعيات الخيرية المشاركة، منها جمعية الاطفال المعوقين وجمعية الاعاقة الحركية للكبار "حركية" وجمعية صوت متلازمة داون وجمعية كفيف وجمعية الاعاقة السمعية.
يذكر أن مهرجان اليوم العالمي للإعاقة في مضمونه يحرص على دعم المواهب من الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم مع أفراد المجتمع بوصفهم جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، ويؤطد العلاقة بين الجمعيات الخيرية ذات العلاقة والمهتمين والداعمين، إضافة إلى عرض آخر تطورات الأعمال الخيرية في المملكة.

مشعل بن ماجد:أسر وأبناء السجناءأحوج إلى الرعاية لسد احتياجاتهم المعيشية

لأول مرة إضافة 3 سيدات لعضوية مجلس الادارة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أنور السقاف - جدة

شدد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة على الاهتمام بعائلات وأسر السجناء ورعايتهم وتقديم الدعم لهم لمواجهة متطلبات الحياة اليومية، مؤكدا أن أسر السجناء هم أحوج الى الاهتمام والرعاية لسد احتياجاتهم من ايجار سكن او مستلزماتهم اليومية.

جاء ذلك خلال لقائه بأعضاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بجدة أمس في مكتب سموه بالمحافظة

ونوه سموه بالعمل الدؤوب الذي تقوم به لجنة رعاية السجناء وأسرهم «تراحم» وأن عليها مسؤولية كبرى في توسيع أعمالها بما يتوافق مع حدود الأسرة التي تكون محتاجة الى هذه الرعاية.

ورحب باعضاء مجلس الإدارة الجديد للاربعة السنوات القادمة والذي شمل دخول المراة السعودية في عضوية مجلس الادارة لما للمرأة من دور مهم خاصة في هذا الجانب .

وشكر سموه الاعضاء السابقين الذين كانت لهم جهود مميزة وبصمة في العمل المجتمعي بكافة صوره وأشكاله، موضحا أن هذا الامر ليس مستغرباً على مشاركة ابناء المجتمع بقطاعيه العام والخاص في دعم هذه الاسر التي شاءات الاقدار لسبب أو آخرالدخول الى السجن

ولفت سمو الامير مشعل بن ماجد الى ان تراحم عملت ولا زالت تعمل بفعالية لخدمة هذا المجتمع واهتمامها بأسر السجناء الذي يعبر عن البعد الإستراتيجي في أعمالها لتنمية هذا المجتمع والعناية به، مشيرا الى ان هذا العمل يعتبر رائدا ومميزا ويستحق الدعم والثناء.

من جهته قال رئيس لجنة رعاية السجناء بمحافظة جدة صالح التركي: ان سمو الامير مشعل بن ماجد وجه باعداد خطة عمل وطنية للاربعة السنوات القادمة يمكن من خلالها وضه الية يمكن من خلالها دفع ايجارات المساكن لأسر السجناء المحكوم عليهم، وكذلك العناية والاهتمام باسرهم من خلال توفير فرص عمل مناسبة لأبناء وأسر السجناء.

ولفت الى ان سموه الكريم وجه ببذل كافة الجهود الممكنة من اجل خدمة هذه الاسر وتقديم كل انواع الدعم والمؤزارة ومساعدتهم ومساعدة ابناءهم في التغلب على المشاكل التي يواجهونها.

ولفت الى ان العمل المجتمعي في هذا المجال يعد واجبا دينيا ووطنيا ورسالة انسانية لابد ان يساهم فيها القطاع الخاص والعام ، معربا عن امله في ان تشهد المرحلة القادمة من اعمال اللجنة خطط وبرامج تصب في صالح السجناء والمفرج عنهم

وقالت الدكتوره لما السليمان ان دخول المراة السعودية في عضوية مجلس الادارة يعد ادراكا مهما من قبل اللجنة وان الدعم الكبير الذي يوليه سموه بالمراة السعودية يتضح في كافة اعمال محافظة جدة وبرامجها التي تتبناها في العمل المجتمعي خاصة وان المراة هنا يمكن ان تقدما عملا ليس مكملا لاعمال اللجنة وانما محور مهم من محاور الانجاز والعطاء

وأشارت إلى ان اللجنة اختارت 3 سيدات عن لما السليمان ولينا الفضل ونسرين الادريسي، وهن من السيدات اللاتي لديهن

الخبرة والكفاءة في ادارة مثل هذا النوع من العمل باعتباره موحها للمرأة والاسرة والطفل. ونوهت لما السليمان بالجهود الموفقة التي يقوم بها سمو محافظ جدة من اجل العمل بروح الفريق الواحد

وقال مدير عام فرع وزارة الشوؤن الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله بن احمد ال طاوي : ان الوزارة تعمل جنبا الى جنب مع القطاع الخاص من اجل رعاية اسر السجناء من خلال تقديم كافة التسهيلات والبرامج التي تمكن اللجنة من اداء أعمالها بتميز وكفاءة مشددا على ان الدولة كانت ولا تزال تعطي اولوية لهؤلاء الاسر ومساعدتهم وتقديم الدعم المادي والمعنوي للتغلب على مشكلاتهم

وتطرق احمد الحمدان الى العمل الاجتماعي الرائد الذي تقوم به لجنة «تراحم» واكتملت هذه الريادة بالشراكة الإستراتيجية مع القطاعين العام والخاص للوصول الى برامج وطنية ريادية في العمل الاجتماعي والوطني مبينا ان تراحم هي جزء من الإستراتيجية التي وضعتها محافظة جدة بتوجيه من أميرها سمو الامير مشعل بن ماجد من منطلق اهتمامها ودعم لاي عمل يخدم ابناء المحافظة.

في اليوم العالمي .. مطالبات بأولوية التوظيف

المعوقون .. شعارات براقة .. وحقوق ضائعة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738175.htm

وفاء باداود (جدة)، نادر العنزي (تبوك)، سطام الجميعة (حائل)

دعا مهتمون في شؤون الإعاقة وأولياء أمور بإعطاء الأولوية في التوظيف لذوي الاحتياجات الخاصة، وانتقد البعض الاحتفال باليوم العالمي للمعوقين بأنه مجرد شعارات براقة بينما حقوق المعوقين ضائعة.

وأجمع عدد من المواطنين وأولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة أن عملية توظيفهم تسير ببطء شديد ولا ترتقي إلى ما تعلن عنه المؤسسات والشركات وما تبذله الجهات المختصة لدمج وتوظيف هذه الفئة، مؤكدين قصور وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية في تأهيلهم وتوظيفهم، مشيرين إلى أن بعضهم يمتلك مواهب وقدرات ربما تضاهي الأصحاء، منوهين إلى أن توظيف ذوي الإعاقة أصبح يأتي من منطلق العطف والشفقة وليس على أساس أنهم أصحاب قدرات وكفاءات قادرة على خدمة مجتمعهم، مطالبين بوقفة صادقة من الجهات ذات العلاقة بداية من وزارة الشؤون الاجتماعية وانتهاء بوزارتي الخدمة المدنية والعمل بتدريب أبنائهم بشكل يتناسب مع متطلبات سوق العمل وتأهيلهم للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، وتعلم اللغات الأجنبية وتغيير نظرة المجتمع لهم على أنهم فئة تستحق فقط العطف والشفقة أكثر منها أنهم فئة لها قدرة على العطاء والإبداع والابتكار إذا ما أتيحت لها الفرصة، وذلك من خلال مراكز وأقسام التأهيل المهني ومؤسسات المجتمع المدني.

إن عدم تميز المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة في وزارة العمل عن الأشخاص الأصحاء من الأخطاء الشائعة من وجهة نظر المعوق خالد الشمري، إذ لا بد أن يكون هناك تمييز لأن الشخص السليم يستطيع العمل في أي قطاع ويسهل عليه الحصول على وظيفة وليس مثل المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، داعيا إلى الاهتمام بهذه الفئة وتقديم كافة الخدمات لهم وإعطاء فرص وظيفية في وزارة العمل في الشركات والمؤسسات بما يتناسب مع إعاقتهم.

كما أن ذوي الاحتياجات الخاصة لهم وضعية يجب أن تراعى بحكم طبيعة ظروفهم كما يرى ذلك محمد الرشيدي فأحياناً يكون بعضهم غير قادر على كسب لقمة العيش بالطرق المتاحة والمتيسرة لغيرهم إذ لا بد أن ترعاهم وزارة العمل بأسهل السبل وأيسرها لضمان معيشتهم، معربا عن أمله في أن يكون للمعوقين السبق في التوظيف.

عبدالله الشلاقي الذي تجاوز إعاقته بجهود شخصية وتحد داخلي يشير إلى أن هناك معوقات كثيرة تقف أمام توظيف أصحاب الإعاقة أهمها البطء والبيروقراطية والروتين.

ومشكلة عبدالله أحمد المعوق حركيا مع التوظيف أنه عمل في أكثر من شركة كحارس أمن بنظام المناوبات ويعاني من عدم وجود مرافق مهيأة ومن مشكلة المواصلات بخلاف أن نوع إعاقته لا تتماشى مع الوظيفة التي تم تعيينه عليها فيها، فضلا

عن تدني الراتب وكثرة الحسومات التي يجدها نهاية كل شهر وقد تكررت هذه المعاناة في أكثر من جهة وكأن الهدف هو الضغط على المعوق لترك العمل علما بأن المعوق يحتاج الوظيفة والراتب أكثر من غيره .
وتقول عاتكة ملا ناشطة اجتماعية في مجال التوحد إن مشاكل ذوي الإعاقة كثيرة ومتعددة منها مشكلة التوظيف فمن المؤسف أن بعض المنشآت تستغل ظروف ذوي الإعاقة بعد قرار النطاق الأحمر للسعودة من أن توظيف كل معوق يعادل أربعة موظفين، فيعمد البعض إلى تعيين المعوقين بهدف الوصول لنسبة السعودة فيعطي المعوق في البداية راتبا ضئيلا ثم يتوقف الراتب، وإذا ما تم توظيف المعوق بشكل فعلي في أي منشأة فنجده دائما في الخطوط الخلفية للعمل لتعجيز ذوي الإعاقة من ناحية ساعات العمل أو الوقت وأن يوجد في منشأة غير مهيأة لهم، ولذلك يرى أنه لابد من وجود لجنة مراقبة من وزارة العمل تتابع توظيف المعوق ووجوده على رأس العمل واستثمار قدراته بشكل فعال ووضعه في المكان الصحيح مع أخذ جميع حقوقه.
وللدكتورة مني بنقش أخصائية اجتماعية في مستشفى الملك فهد بجدة رؤية مختلفة، إذ ترى أن مشكلة توظيف ذوي الإعاقات المختلفة لا تكمن في عدم وجود وظائف حيث أصبحت متوفرة بشكل أفضل من السابق، ولكن المشكلة تكمن في تأهيل المعوق للوظيفة، فالكثير من المعوقين يفشل عمليا لأنه لم يتم تأهيله ولم يخضع لدورات ترفع من كفاءته الوظيفية، فيما أصبح كثير من المؤسسات تحرص على توظيف المعوق لأن توظيفه يعادل أربعة وبهذا ترفع نسبة السعودة.
ومن منظور الدكتورة فوزية أخضر عضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين رئيسة لجنة الأسرة العامة في نفس الجمعية، أن التوظيف الفعلي للمعوقين نادر جدا وأن قرار توظيف ذوي الإعاقة يعادل أربعة موظفين سعوديين، جعل البعض يستغل ذلك بشكل سلبي بإعطاء المعوق راتبا ضئيلا مقابل مكوثه في منزله وإن كان ذا كفاءة.
إلى ذلك يعلق مدير مكتب العمل في منطقة تبوك علي آل عامر أن هذه الفئة تحظى بعناية خاصة من الدولة ومن وزارة العمل، مشيرا إلى أن «طاقات» تساهم كثيراً في توظيفهم وفق الإمكانيات التي يمتلكونها ووفق حاجة سوق العمل لهم، مبينا أن دورهم يكمن في متابعة أعمالهم، مشيراً إلى أنه يوجد بالمنطقة مئات الموظفين من ذوي الإعاقة الذين أثبتوا تميزهم وكفاءتهم حتى أن عددا منهم تميزوا على الأشخاص الأصحاء.

أطفال التوحد في المدينة بانتظار مركز متخصص للعلاج والتعليم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738176.htm

حسام الضفيان (المدينة المنورة)
في ظل ارتفاع حالات التوحد في المدينة المنورة بما يعادل 150 حالة سنويا، يناشد أولياء أمور مصابي التوحد بضرورة إنشاء مركز لأمراض التوحد، حيث لا وجود لمركز حكومي متخصص لتعليم هذه الفئة وعلاجها ولاسيما في ظل ارتفاع رسوم المركز الوحيد الموجود حاليا إلى 30 ألف ريال سنويا، فضلا عن عدم وجود عيادات تشخيصية متخصصة وخدمات للتدريب والتعليم والخدمات الصحية الشاملة ومراكز غذائية خاصة بهم.
يروي والد يوسف الحجيلي، معاناة ابنه البالغ من العمر 20 عاما قد تفاقمت، في ظل عدم وجود مراكز متخصصة لعلاج المصابين بالتوحد في المدينة المنورة، مؤكدا أن الشؤون الاجتماعية تتكفل بصرف إعانة شهرية له، في نفس الوقت الذي أكد له مدير فرع الشؤون الاجتماعية أنه سيتم تخصيص مركز لمرضى التوحد لخدمة ما دون الـ(12)، لافتا إلى أنه استنفد جميع المحاولات لرعاية ابنه وإمكانية علاجه، مضيفا أنه لا يطالب بإيوائه بل العمل على علاجه من قبل أخصائيين
وعلى الرغم من صدور موافقة مجلس المنطقة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة على التوصية بإنشاء مركز متكامل للتوحد بالمدينة ومشروع إنشاء (مركز للتوحد) قبل ستة أشهر للمساهمة على

تطوير وتكثيف الخدمات الشاملة التي تحتاجها فئة التوحد وأسرهم وتخفيف العبء المالي أمامهم، إلا أن فرع الوزارة لم يكشف حتى الآن عن ملامح المشروع والعمل عليه.
وفي سياق آخر، يعاني عدد من المتقدمين إلى الإعانات المالية من ذوي الإعاقات من عدم اعتماد أسمائهم حتى الآن من قبل فرع وزارة الشؤون الاجتماعية لصرف المعونات المستحقة لهم، مؤكدين أنه مضى قرابة عام على تقديمهم ولم يتم الموافقة على اعتماد أسمائهم حتى الآن، فيما أكدت مصادر «عكاظ» في فرع الوزارة أن المتقدمين على الإعانات خلال هذا العام أكثر من 1400 مستفيد لم تعتمد الوزارة صرف المعونات لهم حتى الآن.
إلى ذلك بين لـ «عكاظ» المتحدث الرسمي لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة عبدالعزيز الشنقيطي أن اعتماد الوزارة في صرف المعونات للمتقدمين من ذوي الإعاقات يتم فور صدور ميزانية العام، مؤكدا أن على المتقدمين لطلب الإعانة المالية بعد صدور ميزانية العام الماضي الانتظار حتى موعد صدور الميزانية القادمة لاعتماد صرف المعونات لهم، لافتا إلى أن اعتماد صرف المعونات يتم آليا وفقا لأرقام فتح الملفات.

دعوة إلى خدمتهم وإيوائهم في منازل ليلية آمنة وتغليظ العقوبة على المستغلين

أولاد الشوارع.. متسولون لا مشردين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738188.htm

مريم الصغير (الرياض)
إحصائية مقلقة كشفتها بحوث ودراسات عالمية مفادها أن أكثر من 100 مليون طفل يهيمون في الشوارع، وتصدت دول العالم بمثابرة الى مواجهة إشكالية الهائمين على وجوههم من الصغار بعدما أطلقت عليهم (أولاد الشوارع). وفي نطاقنا العربي أصدر المجلس العربي للطفولة والتنمية تقريرا عن حجم الظاهرة في العالم العربي أوضح فيه أن ما يتراوح ما بين 7 - 10 ملايين طفل عربي في الشارع. وفي دول الخليج لا توجد إحصاءات دقيقة تبين حجم الظاهرة واتجاهاتها بسبب الاختلاف علي تعريف مفهوم أطفال الشوارع، حيث يحدد البعض أطفال الشوارع بأنهم من يعيشون من الأطفال بصفة دائمة بلا روابط أسرية أو بروابط أسرية ضعيفة، بينما يذهب آخرون إلى ضم كل الأطفال العاملين في شوارع المدن إلى هذه الصفة، وأدى اختلاف المفهوم إلى اختلاف في تقدير العدد، غير أن اليونيسيف قسمت أطفال الشوارع الى ثلاث فئات: القاطنون في الشارع بصفة دائمة أو شبه دائمة بلا أسر وعلاقتهم بأسرهم الأصلية إما منقطعة أو ضعيفة وهذه غير موجودة في المملكة.
والفئة الثانية عاملون في الشارع وهم أطفال يقضون ساعات طويلة يوميا في الشارع في أعمال مختلفة، غالبا تتدرج تحت البيع المتجول والتسول وأغلبهم يعودون لقضاء الليل مع أسرهم وهذه هي الفئة المنتشرة في المملكة.
أما الفئة الثالثة فهي أسر الشوارع وهم أطفال يعيشون مع أسرهم الأصلية بالشارع، وتبعا لهذا التعريف قدرت الأمم المتحدة عدد أطفال الشوارع في العالم بنحو ١٥٠ مليون طفل.
صعوبات في الحديث
الدراسات الحديثة بينت أن الفقر وارتفاع عدد أفراد الأسر وضعف التعليم وغياب الدور المؤثر للأب في الأسرة وافتراق الأسرة بسبب الطلاق تمثل الأسباب الرئيسية لانتشار الباعة والمتسولين من الأطفال في الشوارع. وأوضحت عجز الدوائر ذات العلاقة في إيجاد حل للمشكلة رغم اتفاقهم على أهمية القضاء عليها، حيث ساهم ذلك في انتشارها بشكل كبير في الفترة الأخيرة. وكشفت الدراسة ان عددا كبيرا من هؤلاء لا تتجاوز أعمارهم التسع سنوات، أي في سن الدراسة، فالأطفال في مثل هذا العمر يتشربون سلوكياتهم وقيمهم من البيئة المحيطة بهم، وهو الأمر الذي يشكل خطورة على مستقبلهم إذا ما استمدوا هذه الاتجاهات والقيم من الكبار والمنحرفين مما يجعل الأطفال قنابل موقوتة تهدد أمن المجتمعات واستقرارها.

)عكاظ) فتحت الملف الشائك والتقت ببعض الأطفال ممن يمثلون تلك الفئة وكان من الصعب التحدث معهم بسبب خوفهم من ضبطهم، وبعد محاولات عدة تحدث بعضهم وقالوا إنهم قدموا من دولة مجاورة بغرض كسب العيش عن طريق التسول. وفي ذات المنحى تواصلت الصحيفة مع أصحاب الرأي وبعض القطاعات والوزارات، مثل الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان.

ويقول مدير مكافحة التسول يوسف السيالي إن وزارة الشؤون الاجتماعية تشارك ضمن لجنة مشتركة من عدة جهات حكومية (وزارة الداخلية والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) في مكافحة ظاهرة التسول صغارا أم كبارا، وفي حالة ضبط سعوديين بينهم تتم إحالتهم إلى فرع الوزارة لمعالجة أوضاعهم اجتماعيا واقتصاديا، فيما يتم إبعاد الأجانب الى بلدانهم.

تسول تحت الغطاء

سألنا يوسف السيالي: هل تصنف الوزارة فئة المتسولين على أنهم مشردون وتتعامل معهم من هذا المنطلق.. أم أن مكافحة التسول في مضمونها هي مكافحة التشرد؟ فأجاب: الوزارة لا تصنف المتسولين كمشردين، فالمشرد هو من لا مأوى له ويبقى في العراء لفترات طويلة والمبيت في أي مكان يختلف أحيانا تبعا للظروف .بعكس المتسول تماما. وعلى ذلك فالوزارة تتعامل مع هؤلاء الأطفال كمتسولين يتم استغلالهم من البعض وغالبا بواسطة أولياء أمورهم. ولا يخرج البيع أمام الإشارات الضوئية والمواقع العامة عن مفهوم التسول.. صحيح أنه قد يوحي للبعض بأنه عمل شريف ولكن الحقيقة أنه تسول مبطن وغطاء له على اعتقاد أن من يقوم بذلك سينجو من ملاحقة الجهات المعنية، فغالبية من يمارسون التسول والبيع عند الإشارات من الأجانب المخالفين لأنظمة الإقامة وتشكل نسبتهم قرابة 90%، والوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة والأمنية تستضيف الأطفال المقبوض عليهم لمدة (24) ساعة وتقدم لهم الخدمات الاجتماعية والصحية لحين إنهاء إجراءاتهم وتسفيرهم.

أما السعوديون منهم فتتم دراسة حالتهم اجتماعيا وصحيا وتقدير الخدمات التي تتوافق وحالتهم، فإن كان فقيرا تتم إحالته إلى مكتب الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية، وإن كان معاقا تتم استضافته في مراكز التأهيل بعد ثبوت عدم قدرة أسرته على رعايته، أما إن كان حدثا أو يتيما أو مسنا فتتم معالجة وضعه من خلال دور الرعاية الاجتماعية، سواء في مجال رعاية الأحداث أو الأيتام أو المسنين.

وعن الخطط التي أعدتها الوزارة للحد من الظاهرة قال السيالي إنها تشارك مع الجهات ذات العلاقة والاختصاص في الحملات المشتركة.

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني يقول لـ(عكاظ (معلقا على حالات أطفال الشوارع إن أغلبهم من غير السعوديين ويصنفون تحت مفهوم المتسولين وهم صغار تم تهريبهم من بلاد مجاورة، إذ أن هناك جهات تستغلهم في التسول وتزرعهم في أماكن عدة، كما هو حاصل عند الإشارات، ثم تأتي ذات الجهات آخر النهار وتذهب بهم الى مقر لإسكانهم للاستفادة مما يحصلون عليه من صدقات. ويضيف القحطاني أن الجمعية تسعى للتغلب على مثل هذه الحالات برغم صعوبة الأمر بسبب أن من يعمل على تهريب الأطفال من الخارج، حيث ينفذون من أماكن حدودية جبلية، كما أن مكافحة التسول تجد صعوبة في وجود الآلية المناسبة للقضاء على الظاهرة، فبمجرد القبض عليهم وترحيلهم إلى المواقع التي جاؤوا منها يعودون الى البلاد بذات الطريقة الأولى. وقال القحطاني: نحتاج الى تعاون دولي في هذا الجانب، خاصة من البلاد المصدرة، ولا بد من الالتزام من المجتمع الدولي لتنمية تلك البلاد لمساعدة أطفالها على الاستقرار في بلدانهم.

معرضون للاستغلال لا محالة

وعن دور الجمعية في المواجهة يقول القحطاني إنها تعمل على الحد من وجود مثل هؤلاء الأطفال من خلال التعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية ومن خلال إثارة الموضوع مع بعض الجهات. مشيرا إلى أن بعض الأسر تعجز عن توفير مصدر رزق لأطفالهم ومستعدة للتخلي عنهم وتركهم يمضون إلى أي مكان يجدون فيه مصدر رزق رغم صغر سنهم وعلينا مساعدة تلك الأسر مع آلية حاسمة للسيطرة على الأطفال الهائمين في الشوارع بعيدا عن الضبط والترحيل لأنهم يعودون من ذات المنافذ.

ويضيف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الإحصاءات أثبتت أن الظاهرة تكثر في المدن الكبيرة، مثل الرياض وجدة ومكة، بالإضافة الى المناطق الحدودية، وسبق ان التقينا ببعض هؤلاء الأطفال وتعرفنا على ظروفهم وتبين أنهم يعملون برضاهم دون إكراه من أحد ومع ذلك فإنهم يؤكدون مصاعب تواجه أولياء أمورهم في الإنفاق عليهم والخطورة في الأمر أن أطفال الشوارع معرضون للاستغلال لا محالة.

الباحث الاجتماعي خالد الدوس المتخصص في القضايا الأسرية والاجتماعية يرى أن ظاهرة أطفال الشوارع اجتماعية عالمية تعاني من تداعياتها معظم المجتمعات البشرية، أساسها انخفاض المستوى الاقتصادي والفقر والمشاكل المجتمعية ..

كالطلاق والعنف المنزلي وزيادة الإنجاب في الأسر الفقيرة والتهميش الاجتماعي والهجرة والأب الذي لا يستطيع القيام بمسؤولياته تجاه أسرته فيهرب من إعالتهم وإعاشتهم ويترك أبناءه للشارع وقد تتلقفهم أيدي المنحرفين والمجرمين ليستغلوا طاقتهم ويدفعونهم إلى ارتكاب الجرائم والأفعال المشينة. وأضاف أن أطفال الشوارع في المفهوم الاجتماعي هم الأطفال من الذكور والإناث المقيمين في الشارع بصورة دائمة أو شبه دائمة ويعتمدون على حياة الشارع دون حماية أو رقابة ويفتقدون إلى الاستقرار العاطفي والنفسي والأسري والاجتماعي وتصنف المشكلة أنها من المشكلات التي يتزايد وجودها وظهورها نتيجة للتقدم الحضاري والصناعي للمجتمعات الإنسانية مما كان له الأثر العكسي على النسيج الأسري وتماسكه.

الباحث الدوس يضيف أن غالبهم وافدون ومعرضون للاستغلال من عصابات والملاحظ في مجتمعنا تواجدهم كباعة أو متسولين عند إشارات المرور، ويرجح ان هناك جهات تعمل على تشغيلهم أو استغلالهم في أمور مجهولة، وهو امر خطير للغاية إذا اتسعت دائرتها المظلمة.. مشددا على أن هذه العصابات الوافدة تتخذ من الأطفال أدوات سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة سواء باستخدامهم كأدوات مساعدة للتسول أو الترويج أو الاستغلال الجنسي وغالبا ما يعمل هؤلاء الأطفال في مجالات السرقة والدعارة والتسول وممارسة الأعمال الهامشية كالبيع في الطرقات ويمكن للمروجين استغلالهم في الترويج والتسويق.

هيئة وطنية للمكافحة

من المشكلات التي يتعرض لها أطفال الشوارع طبقا للباحث الدوس مشكلات اجتماعية، من أبرزها: تفشي الجهل والأمية والتخلف الفكري وارتفاع نسبة العاطلين بين البالغين، وهناك أيضا مشكلات نفسية يتعرض لها أطفال الشوارع ومنها سوء التكيف النفسي والانحراف الأخلاقي، حيث إن الطفل في مثل هذه السن لا يعد مهيأ نفسيا وجسميا لمزاولة أي عمل أيا كان حلالا أو حراما، الأمر الذي ربما يصاحب عدم اكتمال النمو العام للجسم الى جانب أزمات وانفعالات ومتغيرات نفسية كبرى تتحول مع تراكماتها إلى إحباطات وجدانية وانحرافات سلوكية خطيرة تؤثر على مستقبل وحياة أطفال الشوارع.

وعن الحلول الممكنة للحد من الظاهرة يقترح الباحث الدوس وضع استراتيجية واعية تضمن القضاء على هذه الآفة المجتمعية الوافدة، وضرورة إنشاء هيئة وطنية لمكافحة التسول، خاصة أن ظاهرة (تسول الأطفال) تعتبرمن الظواهر الاجتماعية المرفوضة في كل المجتمعات وقد أخذت - مع الأسف - في التزايد، ومن الحلول الناجعة دراسة وفهم مشكلة أطفال الشوارع بمختلف مظاهرها وأبعادها دراسة علمية رصينة وإيجاد الحلول الممكنة لضبط توازن الآفة الاجتماعية ومثالبها ..كونها نتاجا لظروف اجتماعية واقتصادية وأخيرا تغليظ العقوبة على مستغلي الأطفال في الأعمال الإجرامية ومن يقوم بالتعدي عليهم بدنيا ونفسيا لإجبارهم على التسول والكسب غير المشروعa.

إنشاء نظام

رصد اجتماعي

للتصدي لهذه الظاهرة

مقترحات وتوصيات قدمها الدكتور المأمون السر كرار أستاذ الدراسات الاجتماعية، منها إنشاء نظام للرصد الاجتماعي للأطفال المعرضين لهذه الظاهرة والتدخل المبكر لحمايتهم وأسرهم من كافة أشكال العنف والاستغلال والتوعية بأهمية التصدي لهذه المشكلة في مرحلة مبكرة وعدم اعتبار هؤلاء الأطفال مجرمين بل ضحايا يستحقون الرعاية والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في مجال التواصل الاجتماعي في التوعية والدفاع عن الأطفال المشردين طبقا لمواثيق حقوق الطفل، ودعم الأسر والمجتمعات الفقيرة من خلال الوسائل المجتمعية المختلفة وإنشاء مراكز تأهيلية تعمل على توفير بيئة معزولة عن الشوارع تركز فيها النشاطات على مساعدة الأطفال، وإعادة تأهيلهم خصوصا المدمنين أوالذين تعرضوا لانتهاكات جنسية وجسدية، والعمل على إسكان الأطفال في بيئة صحية توفرها تلك المراكز وإعداد برامج للرعاية في الشوارع تعمل على التخفيف من جوانب الحياة السيئة في الشارع من خلال تقديم الخدمة لأطفال الشوارع، ويمكن ذلك من خلال برامج تغذية وخدمات صحية ومساعدات قانونية وبرامج للإيواء الليلي وبرامج لتغيير اتجاهات الأطفال وتبديل النظرة لأنفسهم لأنهم أقلية مستضعفة تحتاج إلى تغيير واقعهم وأفكارهم.

معرّضون للاغتصاب

والاستغلال في انحرافات

الدكتور المأمون السر كرار الأستاذ في كلية الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود تناول الأمر باعتبار أولاد الشوارع من الفئات المحرومة نسبة لانخفاض مستوى الرعاية المادية والمعنوية التي يحصلون عليها سواء من الأسرة أم المجتمع، أو من يعجز آباؤهم عن رعايتهم بشكل عادي، أو الذين يشكل آباؤهم خطرا عليهم، ويعني هذا أن الطفل قد يكون محروما مع وجوده في أسرة غير قادرة على رعايته، أو فهم أو إشباع حاجاته، أو متطلبات نموه، والحرمان قد يكون كليا أو جزئيا، دائما أو مؤقتا، أو بسيطا أو معقدا، ومتى كان الحرمان غير شامل الرعاية في جميع النواحي الجسمية، والصحية والاجتماعية،النفسية، والتربوية، والأخلاقية وغيرها، فان ذلك يكون له الأثر السيئ والبالغ الخطورة على حياة الطفل والذي يعرضه للتشرد في الشوارع. وأضاف كرار، أن ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة مجتمعية يقتضي وضعها في سياق الأبعاد

المؤثر عليها من اقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وساهمت العديد من العوامل في تضخم المشكلة، ولعل من أبرزها العامل الاقتصادي ما يجعل الوالدين يدفعون أبناءهم إلى ممارسة التسول أو التجارة في بعض السلع الهامشية لمساعدتهم، وأحيانا أخرى يتعرض الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع فيتعرضون إلى مختلف أساليب العنف والانحراف.

وعن المخاطر التي يتعرض لها أطفال الشوارع قال كرار يتعرض الطفل إلى العديد من المشكلات والسلبيات التي تنعكس بالتالي على المجتمع بأسره ومنها التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم، وراثة الفقر أو المكانة المهنية المتدنية، الإصابة بالأمراض العضوية والنفسية، الاستغلال الجنسي، مخاطر الطريق، بالإضافة الى الاستغلال من قبل المنحرفين، وتجار المخدرات، والانضمام لعصابات التهريب والتعرض للاغتصاب.

27 ألف متقاعد مهددون بإيقاف المعاش

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738159.htm

نواف عافت (الرياض)

كشفت المؤسسة العامة للتقاعد عن وجود حوالي 27 ألف متقاعد مهددين بإيقاف صرف معاشاتهم ما لم يبادروا إلى تصحيح أوضاعهم.

وأوضحت أن الـ 27 ألف متقاعد، لاتزال المهنة لديهم في الأحوال المدنية موظف حكومي أو عسكري مما يعني احتمال الصرف المزدوج، ملوحة بإيقاف صرف المعاش حسب النظام لمن لم يعدل المهنة اعتبارا من شهر صفر الحالي.

وأهابت المؤسسة بجميع المتقاعدين سرعة التعديل حتى لا يتعرض المعاش للإيقاف، مشيرة إلى تجاوب أكثر من 90 ألف متقاعد بتصحيح أوضاعهم عبر بوابتها الإلكترونية (www.pension.gov.sa) من خلال خدمة «التحقق من المهنة» والتي تتيح للمتقاعد الاستعلام عن مسمى المهنة المسجل في الأحوال المدنية سواء كان موظفا حكوميا أو متقاعدا، وذلك عن طريق إدخال رقم السجل المدني.

وبجانب البوابة الإلكترونية يستطيع المتقاعد التحقق من المهنة عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة عن طريق إرسال رسالة إلى الرقم (77999) لمشتركي الاتصالات السعودية، أو الرقم (618056) لمشتركي موبايلي، أو الرقم (712726) لمشتركي زين، ويكون نص الرسالة رقم 4 يليه رمز (*) يليه رقم السجل المدني للمتقاعد.

كما يمكنه الحصول على هذه الخدمة عن طريق الاتصال بالهاتف المجاني للمؤسسة 8001248999

ورشة لمناهضة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Con20141202738300.htm

عبدالله القرني (الرياض)

نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا ورشة عمل توعوية للتصدي لمظاهر العنف ضد المرأة، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف تجاه المرأة، وذلك بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض.

واشتملت الورشة على عدد من أوراق العمل، منها ورقة حول جهود وزارة الشؤون الاجتماعية في الحماية الاجتماعية، قدمها مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بالوزارة الدكتور محمد الحربي.
وقدم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ورقة تطرق فيها لنظام الحماية الاجتماعية ولائحته التنفيذية.
وقدم استشاري طب نفس الأطفال والمراهقين والعلاج الزوجي والعائلي رئيس قسم الصحة النفسية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض الدكتور عمر المديفر، ورقة عن بعض الإحصائيات عن العنف الأسري في معظم الدول وبعض الدراسات التي أجريت عن حالات العنف ضد المرأة.
وطرحت المستشارة الأسرية وكيلة الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية التربية بجامعة المجمعة الدكتورة نورة الصويان ورقة عن الآثار الاجتماعية للعنف ضد المرأة والطفل.
من جهة أخرى يطلق قسم التدريب والتطوير في برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، دورة تدريبية للإخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال الحماية الاجتماعية خلال الفترة من غرة ربيع الأول المقبل.

الفتاة محرومة من الزواج وجميع حقوقها وتواجه صعوبة في مراجعة المستشفيات

قصة مؤثرة.. مواطن يرفع برقية لإضافة ابنته لتزويجها ويتوفى في اليوم التالي بعفيف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/ALrgde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
شهدت محافظة عفيف غرب العاصمة الرياض، قصة مؤثرة بدأت أحداثها العام الماضي، ولا زالت عائلة سعودية تعيش تبعاتها حتى الآن، وذلك بعدما رفع رب أسرة سعودية، برقية لوزير الداخلية يطلب فيها إضافة ابنته البالغة من العمر 22 عاماً، لتزويجها من شاب تقدم لها، إلا أن والدها توفي في اليوم التالي من رفع الطلب.
وبدأت تفاصيل القصة المؤثرة في يوم الثلاثاء الموافق 5-3- 1435هـ، عندما ناشد رب أسرة سعودية في برقية هاتفية وزير الداخلية بإضافة ابنته وهو على سرير المرض، وفي صباح اليوم التالي، وربما قبل وصول برقيته لوجهتها، وافته المنية، وبهذا شاء الله أن يتوقف طلبه ذلك، بتوقف قلبه عن النبض.
الابنة المكلومة لم تشتكِ لأحدٍ حالها بعد رحيل أبيها، الذي لا يعلم شئياً عن مصير ابنته، وهي لم تكن تعلم بتلك البرقية أيضاً، إلا أن أحد أقاربها حضر مؤخراً لها، حاملاً معه صورة من البرقية.
وعلى الرغم من أن الفتاة مولودة في مستشفى حكومي ومسجّلة في سجلاته ولديها تبليغ ولادة رسمي مرفق بالمعاملة، ولوالدتها ملف طبي يحتوي على جميع الأوراق التي تثبت ولادتها، وسداد والدها غرامة تأخير الإضافة، وإنهاء جميع إجراءات الإضافة، إلا أن كل ذلك لم يشفع لها بشيء، فما زالت معاملتها في ذهابٍ وعودة بين دوائر الأحوال المدنية دون نتيجة.
ومن واقع برقية الأب المتوفى يتضح حجم المعاناة والحرمان اللذين تعرضت لهما الفتاة؛ حيث إنها حرمت من جميع حقوقها في التعليم والصحة والزواج وغيرها؛ بسبب عدم استخراج سجل مدني لها، وتعيش ظروفاً نفسية واجتماعية صعبة مع والدتها المريضة.
وناشدت الفتاة الجهات المسؤولة بوضع حل عاجل لمشكلتها باستخراج سجل مدني لها.
"سبق" تحتفظ بالمستندات والوثائق الخاصة بحالة الفتاة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مصادر لـ"الاقتصادية" : شركات شرعت في التوظيف وأدرجت العاملين في "التأمينات"

بدء مشروع "العمل عن بُعد" تجريبيا .. والإطلاق الرسمي يناير المقبل

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/02/article_911207.html

بدر القحطاني من الرياض

قالت مصادر مطلعة لـ"الاقتصادية"، إن وزارة العمل شرعت في تطبيق نظام العمل عن بعد بشكل تجريبي حتى ينتهي شهر ديسمبر الجاري، تمهيدا لقرار وزاري يحدد الشروط والضوابط والمميزات لهذا النمط من العمل وذلك بإعلان البرنامج الذي تعول عليه الوزارة، لـ"حض السعوديات على العمل"، وإتاحة مزيد من الفرص لذوي الإعاقة بشكل رسمي في يناير المقبل .

وأشارت المصادر إلى بدء شباب وفتيات في العمل عن بعد مع شركات سجلتهم بدورها في التأمينات الاجتماعية، وهو ما يعطي إشارة إلى خضوع البرنامج إلى مراحله النهائية، طبقا للمصادر .

وسترصد الوزارة من خلال هذه التجربة جملة أمور فنية وتطبيقية لمدى نجاعة النظام الذي أعلنت عنه مسبقا، وذلك للقضاء على التوظيف الوهمي وتوفير مرونة في أماكن العمل من خلال المنزل أو مراكز العمل عن بعد، الذي ناقشت الرأي العام حول أنظمته عبر بوابتها الاستشارية على الإنترنت "معا ."

وأكدت المصادر التي فضلت حجب هويتها أن الوزارة لن تبدأ في تطبيق البرنامج إلا بعد التجربة، حتى تضمن سير البرنامج بعد إعلانه، لافتة إلى شروع شابات وشباب في ممارسة العمل عن بعد .

وتشرح لائحة العمل عن بعد التي نشرتها وزارة العمل في بوابة "معا" أنه "بشكل عام عمل محدد الوصف يؤديه عامل مستوفي الشروط من مكان بعيد عن مكان العمل الاعتيادي لأداء الواجبات الوظيفية, وهذا المكان ممكن أن يكون منزلا أو مركزاً للعمل عن بعد ."

وتشدد الوزارة على أن "يقصر احتساب العاملين عن بعد في آلية العمل عن بعد كالأشخاص ذوي الإعاقة – رجال أو نساء -أو من ذوي الأمراض المزمنة مع مراعاة ما تضمنته "نطاقات" للمرأة السعودية وللفئات الأخرى التي تناسبهم فقرات هذا القرار ."

ويتم حساب الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين عن بعد بأربعة عمال سعوديين عند حساب نسب توطين الوظائف، على ألا يقل الأجر الشهري عن 3000 ريال وأن يكون مسجلا في التأمينات الاجتماعية ولا تعمل في كيان آخر، أما إذا زادت نسبة ذوي الإعاقة في المنشأة أو الكيان على 10 في المائة من عدد السعوديين في الكيان الواحد، فإنه سيجري احتساب كل عامل من ذوي الإعاقة كأي عامل سعودي آخر، وفقا للائحة. كما يشترط لاحتساب المرأة العاملة عن بعد ضمن نسبة توطين الوظائف (السعودة) في برنامج "نطاقات" ألا يقل عمرها عن الـ 18 سنة ولا يزيد على 50 سنة، وأن تكون مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية، وأن يقدم صاحب العمل شهادة مصرفية تثبت تسلم العاملة لأجورها فترة عملها لديه .

ومن مميزات توظيف النساء عن بعد ممن يكن مقر سكنهن في مدينة أو محافظة بعيدة من مقر المنشأة، أن تحسب ضمن نسبة توطين الوظائف (السعودة (بـ 1.25، بمعنى احتساب كل أربع عاملات بخمس عاملات .

وبحسب اللائحة، "ينظم العلاقة التعاقدية للعامل عن بعد عقد عمل مكتوب يوثق أن العمل يتم "عن بعد "وكل الحقوق والبدلات بما في ذلك التأمين الطبي, إضافة إلى أي حقوق أخرى منصوص عليها في نظام العمل أو اللوائح والأنظمة التبعة في المنشأة ."

وكان الدكتور فهد التخيفي وكيل وزارة العمل للبرامج الخاصة صرح في أكتوبر الماضي لـ"الاقتصادية" بأن الوزارة طورت آليات تقنية للمراقبة بالتعاون مع شركة "تكامل"؛ لتتمكن الشركات والعاملات من استخدامها، وآليات لدعم التوظيف والتدريب بالتنسيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

"الشورى" يحذّر: عجز فادح في صندوق "التقاعد" يهدد مستقبل المتقاعدين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

كشف أعضاء مجلس الشورى السعودي عن وجود عجز مالي فادح في موازنة صندوق المؤسسة العامة للتقاعد، وعزوا السبب في رفض مجلس الوزراء لقرار دمج مؤسسات التقاعد (المدني والعسكري والخاص) قبل 15 عاماً، إلى أن «الصورة لم تكن واضحة أمام أصحاب القرار حينها» - على حد قولهم.

وقدم الأعضاء مؤشرات خطرة في جلسة الشورى أمس (الثلثاء) حول وضع مؤسسات التقاعد، مؤكدين بعد اطلاعهم على دراسة اكتوارية حديثة عن صندوق مؤسسة التقاعد، أن ضعف عائداته الاستثمارية التي لا تتجاوز 5 في المئة لن تمكن المؤسسة من الوفاء بالتزامات المتقاعدين خلال الأعوام القليلة المقبلة. (للمزيد)

وثار الجدل حول توصيتين إضافيتين، الأولى تدعو إلى منح الفرصة للموظف الحكومي خيار التقاعد النظامي بعد سن الـ55 عاماً، وخدمة 25 عاماً إذا كانت لديه قدرة على تسديد كامل الفترة المتبقية للتقاعد النظامي، وتوصية ثانية تدعو إلى دمج مؤسسات وأنظمة التقاعد في كيان واحد. وقال العضو الدكتور خضر القرشي إن الرافضين لمنح الموظف الحكومي خيار التقاعد المبكر يذكرونه بشروط «الماء الطهور والطاهر»، معتبراً أنهم لا يريدون التجديد في الدماء أو حل أزمة الجمود الوظيفي أو البطالة، مضيفاً: «لماذا يجبر من لا يرغب في الوظيفة الحكومية على البقاء رغماً عنه، والتوصية تمنحه شراء بقية مدته النظامية؟ هذه عبودية مطلقة».

ولم ينجح مقدم توصية التقاعد المبكر المشروط الدكتور خالد آل سعود في إقناع أكثر من 64 عضواً (النصاب القانوني 76 صوتاً)، بأن ذلك سيوفر 20 بليون ريال في موازنة الدولة العامة، وسيسهم في رفع متوسط أعوام الخدمة التي يعيشها لموظف في فترة خدمته من 22 إلى 25 عاماً - طبقاً لحديثه مع مسؤول في المؤسسة العامة للتقاعد. وارتفع سقف الجدال بعد أن كشفت الدكتورة مستورة الشمري تضليل لجنة الموارد البشرية بعد تقديمها معلومات مغلوطة للأعضاء، قالت فيها: «إن قرار مجلس الوزراء عام 1420 كان رافضاً لدمج مؤسسات وأنظمة التقاعد»، وأوضحت الشمري أن قرار مجلس الوزراء أدرجت فيه توصيات ثلاث لجان تحضيرية تؤيد الدمج، وقرار مجلس الوزراء ارتأى التأني في قرار الدمج وليس رفضه كلياً.

"نزاهة" تتهم "تعليم الأفلاج" بـ "التراخي" في التصدّي لقضية "اختلاس"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
اتهمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، إدارة التربية والتعليم في محافظة الأفلاج بـ«التراخي» والتقصير في التعامل مع ما وصفته بـ «جريمة جنائية»، تمثّلت في اختلاس أحد موظفي الإدارة مبلغاً يتجاوز 300 ألف ريال، موضّحة أنها لم تتخذ الإجراء النظامي وهو إحالة الواقعة بعد اكتشافها إلى «نزاهة»، باعتبار ما وقع جريمة من جرائم الفساد، مضيفة: «الإدارة حاولت تحويل القضية عن مسارها النظامي، والتقليل من حجمها، ومحاولة حجبها عن مرجعها الرئيس وزارة التربية والتعليم».
وأوضحت «نزاهة» في بيان إلحاقي أصدرته أمس في شأن قضية الاختلاس التي رصدتها في إدارة التربية والتعليم في محافظة الأفلاج لقيمة بيع سيارات حكومية تابعة للإدارة، أنها قامت بالتحقق من الواقعة وإحالة ملف القضية إلى جهة التحقيق المختصة، مشيرة إلى أنه اتضح لديها أن الواقعة تعدّ جريمة اختلاس مكتملة الأركان للمال العام، مبيّنة أن إدارة التربية لم تتابع الموظف وهو الأمر الذي يعد مخالفة صريحة للنظام واللائحة التنفيذية.
وقالت الهيئة: «تابعت الهيئة ما تناقلته بعض الصحف المحلية من تصريحات وردود منسوبة إلى بعض المسؤولين في إدارة التربية والتعليم بمحافظة الأفلاج تعليقاً على ما سبق أن رصدته الهيئة من وجود واقعة اختلاس لأموال حكومية عبارة عن قيمة سيارات حكومية مباعة بالمزاد العلني عائدة لإدارة التربية والتعليم بمحافظة الأفلاج، إذ إن إدارة التربية لم تطلب من الموظف إعادة المبلغ إلا بعد مضي 5 أشهر و 13 يوماً من تاريخ التحصيل، فيما بقي المبلغ في حسابه الخاص طوال تلك المدة، واستناداً إلى نظام إيرادات الدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/68 وتاريخ 18-11-1431هـ ولائحته التنفيذية، فإن الواجب على الموظف أن يقوم بتوريد قيمة بيع السيارات لحساب إدارة التربية والتعليم في التاريخ نفسه الذي قام فيه بتحصيل المبلغ فعلياً وهو 26-6-1434هـ، إلا أن ذلك لم يتم».
واعتبرت أن ما ذكره أحد مسؤولي الإدارة غير دقيق، منوّهة بأن إدارة التربية والتعليم اعتبرت ما وقع من الموظف مخالفة مالية، وأصدرت بحقه عقوبة تأديبية داخلية، «بينما التكييف النظامي للواقعة هي جريمة اختلاس للمال العام مكتملة الأركان، إذ تقوم بمجرد قيام الموظف العام بالتصرف في المال العام تصرف المالك في ملكه».
وأضافت: «قيام الموظف بإيداع ثمن بيع السيارات الحكومية البالغ 367.100 ريال في حسابه الشخصي مدة تزيد على 5 أشهر يعتبر جريمة جنائية، وليست مخالفة مالية مجردة، وما حدث بعد ذلك هو توريد المبلغ على دفعات تمثّلت في مبلغ 200 ألف ريال بتاريخ 1-1-1435هـ، ومبلغ 111.135 ريالاً بتاريخ 27-2-1435هـ، والجزء الأخير ومقداره 55.965 ريالاً تم تسديده بالخصم من راتب الموظف، وهو ما يعتبر تراخياً وتقصيراً من الإدارة في استعادة ما تم اختلاسه من المال العام، ودليل إدانة على نية الموظف الاختلاس».

"المرور" تعتمد تطبيقاً إلكترونياً يسمح بـ"تصوير الحوادث".. لا انتظار لـ"نجم"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – أحمد الجروان
أطلقت وزارة الداخلية ممثلة بالأمن العام أمس خدمة «تصوير الحوادث المرورية»، التي بموجبها يستطيع المواطن أو المقيم عند تعرضه لحادثة مرورية تصوير المركبة وإرسالها عبر تطبيق إلكتروني جديد ينطلق في الأول من كانون الثاني (يناير) المقبل.
وأوضح مدير الأمن العام اللواء عثمان المحرج خلال افتتاحه مركز خدمات المرور الإلكترونية أمس (الثلثاء) في الرياض، أن خدمة تصوير الحوادث المرورية تقتصر على الحوادث التي لا تسفر عن ضحايا، مبيناً أن الصور ستصل إلى شركة نجم عبر تطبيق مشترك مع الإدارة العامة للمرور. وأفاد بأن هذه واحدة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الإدارة العامة للمرور في المملكة، مشيراً إلى أن المحاكم التي تختص بالمرور سيكون لها كلمة الفصل بين الأفراد ورجال المرور. وبيّن أن المحاكم المرورية المتخصصة تفصل في خلافات الحوادث المرورية، مفيداً بأن العمل قائم مع وزارة العدل لإنهاء ملف المحاكم المرورية للفصل في قضايا الحوادث، وقال: «لا يحضرني في هذا الوقت موعد تطبيقها على الأرض».
من جهته، أكد المدير العام للمرور في المملكة اللواء عبدالرحمن المقبل لـ«الحياة» أنه توجد قواعد تضمن صحة المعلومات المرسلة عبر تطبيق الحوادث، منها التصوير من نقاط عدة، وإرسال ما لا يقل عن أربعة صور، مبيناً أن هذا التطبيق على أجهزة الـ«iOS» يبدأ العمل به مطلع العام الميلادي. وقال اللواء المقبل: «التطبيق تحت التجربة من شركة (أبل) للتأكد من حماية البرنامج وفعاليته، قبل إتاحته للجمهور». وأعلن تقديم خدمة الاعتراض آلياً على نظام الرصد «ساهر»، وسيبدأ المرور باستقبال طلبات الاعتراض يوم (الأحد) المقبل، مبيناً أن هناك خيارات متاحة أمام المعترض توضح أسباب الاعتراض، ويتم الرد على المعترض عبر رسالة نصية أو رسالة بريد إلكتروني. وأفاد بأن 1.1 مليون نقل ملكية تمت خلال عام، وافتتاح 800 صالة عرض لتقديم الخدمات المرورية للأفراد، فيما ربطت وكالات المركبات بقاعدة بيانات مع المرور. ولفت إلى أن الخدمات التي يقدمها المركز تشمل تجديد رخص السير ونقل الملكية للأفراد والشركات، وإصدار رخص السير واستخراج تقارير بالمخالفات المرورية، موضحاً أن المركز سينفذ نحو 40 ألف عملية شهرياً، بحيث لا تستغرق العملية الواحدة دقيقتين لكل عميل.

جدة: 143 ألف معوق بلا "تدريب" و"تأهيل" بسبب نقص "المراكز المتخصصة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جدة – محمد الأكلبي

كشفت إدارة سواعد الوطن للتنمية المستدامة أن 4.6 في المئة من المعوقين في مدينة جدة يستفيدون من خدمات مراكز تدريب وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة البالغ عددها نحو 27 مركزاً، مشيرة إلى وجود نحو 150 ألف معوق في مدينة جدة، من بينهم سبعة آلاف فقط مستفيدون من خدمات المراكز.

وقال رئيس مجلس إدارة سواعد الوطن للتنمية المستدامة أحمد العبيكان: «إن عدد المعوقين في تلك المراكز يتراوح بين 10 و20 معوقاً لكل واحد منها، غير أن هذه الفئة بحاجة إلى عدد مراكز أكثر لتلبية حاجاتها»، مطالباً الجهات المعنية بضرورة إنشاء مركز في كل مخطط بالمدينة من طريق تخصيص أراض لها.

وأكد من خلال مشاركة سواعد الوطن للتنمية المستدامة حفلة افتتاح اليوم العالمي للاعاقة 2014 بجدة أمس، التي نظمها مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمعوقين، برعاية الرئيس الفخري لليوم العالمي للاعاقة 2014، الأمير سلطان بن ناصر، أن الأطفال المعوقين من ذوي الاحتياجات الخاصة جزء مهم لا يتجزأ من المجتمع، شأنهم شأن الأسوياء، وينبغي أن تتضافر جهود المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد لدمجهم في المجتمع للاستفادة من مواهبهم وإبراز طاقاتهم وإبداعاتهم.

من جهته، أعلن العضو المنتدب لسواعد الوطن المستشار عبدالعزيز الأنديجاني، عن إطلاق أول برنامج لدعم الأطفال المبدعين من ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ ستضع المبادرة آلية لعقد مذكرة تفاهم بين المبادرة ومركز المعوقين، يتم من خلاله دعم الأطفال المبدعين من ذوي الاحتياجات الخاصة، والإعلان عن جائزة أصحاب العزيمة والإرادة والتحدي واختيار الفائز ليتم تكريمه في حفلة ستنظم بهذه المناسبة.

وأضاف: «على رجال الأعمال عدم الاكتفاء بالإسهام في مراكز تدريب وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنما ينبغي على كل من يندرج اسمه تحت وصف (مليونير) المبادرة بإنشاء مركز كامل لخدمة هذه الفئة».

بدوره، أفاد نائب رئيس مجلس إدارة مبادرة السواعد عبدالقادر باعشن بأنه لا توجد إحصاءات دقيقة حول أعداد المعوقين في السعودية وتصنيف إعاقاتهم في شكل دقيق، مشيراً إلى وجود حالات إعاقة في المراكز تحتاج إلى مدرب مستقل لكل واحدة منها. ودعا رجال الأعمال إلى دعم كل برامج الإعاقة وفي شكل مميز وقوي في إطار الرسالة الإنسانية التي يقوم بها القطاع الخاص، مضيفاً: «بعض الدراسات تشير إلى وجود ما يقارب 1,5 مليون معوق بالسعودية، وتقدر نسبة مستوى الإعاقة في المملكة في حدود السبعة في المئة، وهي نسبة طبيعية مقارنة بالمعدل الدولي لمستوى الإعاقات في المجتمع الذي يصل إلى 10 في المئة».

ويرى الأمين العام للمبادرة الدكتور عبدالله رشاد أنه يتطلب من ذوي أسر الاحتياجات الخاصة أن يعرّفوا المجتمع بوجود معوق لديهم، وإزالة نظرات المجتمع إليهم، مشدداً على ضرورة تخصيص برامج إعلامية لتوعية الأفراد بكيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة والاهتمام بهم.

وزاد : «نحن بحاجة إلى مثل تلك البرامج لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع، لا سيما أنهم لا ينقصهم سوى القليل من الاهتمام والتدريب»، مشيراً إلى أن أصحاب الإعاقات بحاجة إلى وقفة المجتمع ودعمه لهم، خصوصاً أن العقيدة الإسلامية واضحة في كونها تدعو لتكوين بنية واحدة متعاونة.

• البلدية والقروية" توجه بإنشاء مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

وجه وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب تعميماً لجميع أمانات المملكة، يقضي بإنشاء مراكز خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، تحتوي على أجهزة رياضية وترفيهية ذات جودة عالية، من أجل كسر الحاجز النفسي

لدى الكثير منهم، وتكليف الأمانات بتنظيم الفعاليات والبرامج والملتقيات التي تقام على المركز، وتفعيل عدد من المناسبات الدينية والوطنية والمسابقات الترفيهية والثقافية. وأوضحت الشؤون البلدية والقروية في بيان صحافي اليوم، أن وزيرها شدد على ضرورة التنسيق بين أمانات مناطق المملكة وأمانة منطقة الرياض للاستفادة من تجربتها في إنشاء مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة تشتمل على جميع الأنشطة الاجتماعية، والمتمثلة في ركن المكتبة وصالة للجلوس وركن للألعاب الترفيهية والإلكترونية. ولفتت إلى أنه سيتم افتتاح صالة تعليمية وصالة للألعاب الرياضية، وملاعب خارجية مكشوفة وأخرى مشتركة ضمن الساحات البلدية، على أن تشتمل هذه المراكز على ممرات للمشاة ومواقف للمركبات، في إطار حرص وزارة الشؤون البلدية والقروية على دعم ذوي الاحتياجات الخاصة في كل مناطق ومدن المملكة، بتقديم البرامج الثقافية والترفيهية وتنظيم الفعاليات الاجتماعية، من خلال إتاحة الفرصة لهم لإظهار إبداعهم العلمي والفكري. وذكرت أنه سيتم تفعيل نشاطهم الاجتماعي والرياضي ورعاية الموهوبين منهم وتشجيعهم بالتحفيز المادي والمعنوي، لتنشيط الدور الإيجابي لذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير مهاراتهم وعكسها على المجتمع.

ينبع: حزمة من البرامج التوعوية والندوات وورش العمل تفعيلاً لليوم العالمي للإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/999926

ينبع - محمد حمدان الصواب

ينظم قسم التربية الخاصة بنات تحت مظلة التدريب التربوي حزمة من البرامج التوعوية والندوات وورش العمل تفعيلاً لليوم العالمي للإعاقة في الفترة من 10 1436/2/12ه على فترتين صباحية ومسائية بالتعاون مع جمعية المكفوفين الخيرية بالرياض والغرفة التجارية بمحافظة ينبع واستهدفت البرامج في مجملها أولياء الأمور ومعلمات التربية الخاصة والتعليم العام والأخصائيات والمرشدات الطلابيات والمشرفات التربويات وأشارت رئيسة القسم الأستاذة ناجية النخلي أن البرامج تهدف لنشر ثقافة الإعاقة وكيفية التعامل مع كل نوع على حدة والاكتشاف المبكر للإعاقة وتسليط الضوء على موضوع صعوبات التعلم من حيث التشخيص وكيفية العمل مع حالاته في الميدان منهجياً وإدارياً وفنياً واستضافت في سبيل تحقيق تلك الأهداف المدرب المعتمد الأستاذ علي أحمد آل حسن والمدرب المعتمد الأستاذ نايف بن سليمان الصقر واختتمت بشكرها لجمعية المكفوفين الخيرية بالرياض وللغرفة التجارية بمحافظة ينبع والابتدائية السابعة بينبع البحر على المساهمة والمشاركة في تفعيل المناسبة والتفاعل مع برامج التربية الخاصة.

"الإسكان" تطرح 13.6 ألف وحدة سكنية في "هجرة جدة"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

هتان أبو عظمة - جدة تصوير - إبراهيم عسيري

تعتزم وزارة الإسكان طرح مشروعين جديدين وذلك في منطقة الهجرة شمال محافظة جدة بمساحة إجمالية 11.863.468 مترا مربعا ومن المقرر اقامة 13.646 وحدة سكنية عليها.
وأوضح مصدر مسؤول ان الوزارة تقوم حاليا بتصميم المشروعين استعدادا لطرحهما، لينضم المشروعان إلى 3 مشروعات أخرى تقوم بها في المحافظة، اثنان منها في جنوب جدة و الآخر في شمالها.
وسيتم تنفيذ مشروع الهجرة (1) والذي يتم تصميمه الآن على مساحة 9.077.333 مترا مربعا في شمال جدة و يشمل 8393 وحدة سكنية، أما مشروع الهجرة (2) والذي يتم تصميمه الآن سيتم تنفيذه على مساحة إجمالية 2.786.135 مترا مربعا، ويشمل 5203 وحدات سكنية.

فعاليات لتعزيز النزاهة في اليوم الدولي لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141203/Con20141203738384.htm

ياسمين السهيمي (الدمام)
تطلق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مساء يوم الاثنين المقبل، فعاليات الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد والذي يصادف يوم الثلاثاء التاسع من ديسمبر من كل عام، وذلك بالشراكة مع جمعية الكشافة العربية السعودية، وتحت رعاية نائب رئيس الهيئة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، بهدف توعية الجمهور ضد الفساد، وتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق تنمية الوازع الديني، وأهمية حماية المال العام، والمرافق والممتلكات العامة.
وأوضح الدكتور عبدالله بن سليمان الفهد نائب رئيس جمعية الكشافة العربية السعودية، أن الجمعية التي تجمعها بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد اتفاقية مفاهمة كمؤسسة شبابية تربوية تعنى في كثير من برامجها بتوعية المجتمع وتثقيفه، أعدت العديد من الفعاليات بمختلف قطاعاتها الكشفية في جميع مناطق ومحافظات المملكة للإسهام في نشر ثقافة النزاهة لدى أفراد المجتمع وامتثال قيم النزاهة وممارستها وفق رؤية بأن تكون النزاهة سمة مميزة للمجتمع السعودي انطلاقا من ديننا الإسلامي الحنيف باعتباره عقيدة وشريعة ومنهج حياة، والمسؤولية الوطنية في حماية المصالح والأموال والمكتسبات العامة في مجالات التنمية المتنوعة، والرقابة الذاتية للمواطن في امتثال قيم النزاهة ومن أهمها الأمانةوالمسؤولية والعفة والعدالة والمبادرة والوضوح والشفافية.
وعن أبرز الفعاليات التي ستنفذها الكشافة من خلال قطاعاتها، قال نائب رئيس الجمعية: من أبرزها فعاليات تعزز الوعد والقانون الكشفي للكشافة والجوالة المشاركين، وتنفيذ متطلبات الحصول على شارة نزاهة التي أقرها مجلس إدارة الجمعية برئاسة سمو الأمير خالد الفيصل في رمضان الماضي، بالإضافة إلى مسابقات من المناهج الكشفية خاصة في مجالات التربية الدينية والاجتماعية والوطنية، وتوزيع المطويات والهدايا التوعوية الخاصة بالمناسبة، وأنشطة ثقافية تعزز قيم النزاهة وخطورة الفساد من خلال الإذاعة الصباحية والحصص والمحاضرات والبرامج الإثرائية والتدريبية.

إنجازات قياسية في حماية حقوق المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141126/Con20141126736976.htm

سعاد الشمراني (الرياض)، رمزي عبدالجبار (جدة)
رفع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، رئيس مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، رئيس المجلس التنسيقي لجمعيات المعوقين أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإصداره حفظه الله أمرا كريما بدراسة وتنفيذ كافة الوسائل التي تمكن ذوي الإعاقة وكبار السن والعاجزين من الطواف بأسهل الطرق وبأعلى درجات السلامة.
ووصف الأمير سلطان هذا القرار بأنه «يجسد صورة مميزة مما يحظى به الأشخاص ذوو الإعاقة من اهتمام ورعاية في المملكة العربية السعودية، ويؤكد في نفس الوقت حرص خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على توفير أرقى الخدمات لزوار البيت الحرام.«
وقال سموه في تصريح صحفي «أستطيع - بالأصالة عن نفسي والمعنيين بقضية الإعاقة واحتياجات المعوقين في المملكة -التأكيد على أن المملكة ماضية بقوة في ترسيخ قاعدة عريضة من المواجهة العلمية لقضية الإعاقة وبرامج الرعاية المتطورة للمعوقين ضمن خططها التنموية الشاملة المعتمدة على المنهج العلمي بكل محاوره، بدءا بالرؤية وصولا للتطبيق.«
وأوضح سموه أنه اطلع على ما يفيد بتولي لجنة فنية دراسة مشروع التنقل عبر عربات ذكية تمر بمحطات متعددة في المنطقة المركزية المحيطة بالحرم، وتنقل المستفيدين لأداء شعيرتي الطواف والسعي بواقع ستة آلاف طائف في الساعة، مشيرا إلى أن ذلك يعد أحد الملامح المميزة لمشروع التوسعة التاريخي الذي يشهده الحرم المكي الشريف، ويمثل تلبية لاحتياجات الملايين من زوار البيت العتيق.
واختتم الأمير سلطان تصريحه بقوله «إن المملكة العربية السعودية استطاعت بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد أن تخلق مجتمعا نموذجا للسلام الاجتماعي والتكاتف والتراحم، جنبا إلى جنب مع مسيرتها التنموية الشاملة واستقرارها السياسي والاقتصادي.«
من جهة ثانية، تسلم الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، على هامش اجتماع مجلس إدارة الهيئة السادس والثلاثين في مقرها بالرياض، جائزة الإنجاز للتعاملات الإلكترونية الحكومية في فرع (الريادة الإلكترونية)، التي منحتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلة في برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، للهيئة.
وتسلم سموه الجائزة من نائب الرئيس للمساندة في الهيئة العامة للسياحة والآثار الدكتور عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، بحضور أعضاء مجلس إدارة الهيئة.
وحصلت الهيئة على أفضل أداء في قياس التحول الخامس للتعاملات الإلكترونية الحكومية للسنة الثانية على التوالي، حيث حصلت على أفضل أداء في القياس الرابع من بين 166 جهة حكومية، الذي أجراه برنامج التعاملات الإلكترونية)يسر) بالتعاون مع جامعة الملك فيصل للبترول والمعادن.

أكد على توفير الدقيق محليا للحد من "حساسية القمح"

الشورى يطالب الخطوط السعودية بتحصيل19 مليارا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 صفر 1436هـ - 26 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141126/Con20141126736982.htm

فارس القحطاني، سعاد الشمراني (الرياض)
طالب عضو بمجلس الشورى هيئة الطيران المدني بتحصيل المبالغ المتراكمة على الخطوط السعودية والتي وصلت إلى 19 مليارا حتى العام 2013م، مشيرا إلى أهمية تحرك الهيئة لتحصيلها أو على الأقل لوقف تراكم المزيد من المبالغ الإضافية.
وتضمن تقرير الهيئة لدى مناقشته أمس في المجلس، أن الهيئة وظفت امرأة واحدة من ضمن موظفيها البالغ عددهم ستة آلاف موظف.

وقال الدكتور سعد البازعي إن الصالة رقم واحد في مطار الملك خالد الدولي لم تستخدم بينما يتم العمل على إنشاء صالتين جديدتين.
وفيما تساءل عطا السبيتي عن طبيعة 88 وظيفة تعليمية ضمن كادر الوظائف التابعة للهيئة، أكد الدكتور سلطان السلطان غياب النقل العام عن منظومة توسع الهيئة في إنشاء المطارات في المناطق.
وتساءل الدكتور منصور الكريديس عن غياب تفعيل صندوق دعم المطارات النائية ذات المردود المالي الضعيف في سبيل خصخصة المطارات.
وأكدت لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات في توصياتها على قرار المجلس السابق «دراسة إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض المناطق».
ونبه العضو الدكتور عبدالله المنيف لوجود كارثة حقيقية تتمثل في وجود 20 حالة تقارب بين الطائرات في الأجواء السعودية، ما يعتبر خطرا على حياة المسافرين، مشيراً إلى أن هذه الحالات التي كشفها عدد من المراقبين الجويين مستمرة منذ 13 عاماً، وتم توثيقها عبر خطابات وصلت إلى إخلاء مسؤوليتهم من أي حادث طيران قد يحدث.
وذكر العضو الدكتور خليفة الدوسري أن هناك العديد من الملاحظات على الخدمة المقدمة في المطارات، من ذلك ما أسماه بالكارثة الحقيقية المتمثلة في شبه انعدام خطوط مسارات الخدمات الأرضية ومسارات مهابط الطائرات، مشيرا إلى أنه رغم التعاقد مع شركات عالمية إلا أنه لا توجد نتائج ملموسة، باصات غير متطورة، حيث لا يزال الراكب يحتاج «للقفز» عند الصعود والهبوط منها.
وأشار العضو الدكتور ناصر الموسى إلى معاناة المعوقين من سوء الخدمة المقدمة لهم في المطارات السعودية.
من جهة أخرى ناقش المجلس تقرير المؤسسة العامة للصوامع والغلال ومطاحن الدقيق، وطالب العضو الدكتور مشعل السلمي المؤسسة بأن تعمل على توفير الدقيق الخالي من البروتين كصناعة محلية بدلاً من المستورد والذي يعتبر غير آمن وغير ملتزم بالمواصفات والمقاييس والذي يحتاجه الأشخاص المصابين بمرض حساسية القمح.
وقال العضو الدكتور عبدالرحمن العطوي إن 1957 وظيفة شاغرة لدى المؤسسة يجب شغلها من قبل السعوديين.
وطالب المجلس بتطوير النظم والهياكل المالية الإدارية وأساليب العمل في مصلحة الزكاة والدخل بما يؤدي لتطوير الأداء، مع تضمين تقاريرها القادمة توضيحاً لأسلوب الفحص المطبق لديها، وآلية إسناد الحالات (الإقرارات) المختارة للفاحصين.
وأكد أعضاء ضرورة إعادة النظر في قرار إيقاف شراء القمح من المزارعين، مشيرين إلى ضرورة الإسراع في إقرار كادر وظيفي جديد للمؤسسة يساهم في الحفاظ على الكفاءات ووقف تسرب موظفيها، داعياً لتخصيص المؤسسة لاستقلالها مالياً وإدارياً.
وطالب عضو بمراعاة معاناة المصابين بالحساسية من الدقيق بسبب البروتين الموجود فيه، لافتاً إلى أن هؤلاء المرضى يلجأون لشراء دقيق مستورد خال من البروتين بأسعار باهظة.

• نزاهة" تشارك في مناقشة خطة الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 4 صفر 1436هـ - 26 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141126/Con20141126736979.htm

ياسر المطيري (الرياض)
شاركت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) والذي انعقد خلال الفترة من 26 إلى 28 محرم الماضي في مدينة «باكو» بجمهورية أذربيجان.

وقد ناقش الاجتماع الذي شارك فيه أكثر من (130) ممثلا عن (43) دولة، خطة عمل الأكاديمية لعام 2015م، وتقييم أداء أعمالها للعام المنصرم، وحضره من جانب المملكة الممثل الرسمي للهيئة والمسؤول عن ملف الأكاديمية فهد بن عبدالرحمن القسومي.
وتم اختيار النائب العام الأذربيجاني ذاكر قارالوف، رئيسا للجمعية العامة للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد عام 2015م.
يذكر أن الأكاديمية تأسست عام 2010م من قبل الحكومة النمساوية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش (OLAF)، وهي مؤسسة التعليم العالي الوحيدة في العالم المتخصصة في مكافحة الفساد، فضلا عن كونها منظمة دولية، تهدف إلى تعزيز العمل على منع الفساد ومكافحته بتوفير التعليم والتدريب المهني والاضطلاع بأبحاث في كل جوانب الفساد وتقديم أشكال أخرى من المساعدات التقنية ذات الصلة وتشجيع التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد.

إنجازات قياسية في حماية حقوق المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141203/Con20141203738389.htm

رمزي عبدالجبار (جدة)
كد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، أن المملكة حققت إنجازاً قياسياً فيما يتعلق بحقوق هذه الفئة على الصعيدين الكمي والكيفي.
وثمن سموه بمناسبة احتفال مراكز جمعية الأطفال المعوقين اليوم، باليوم العالمي للمعوق، دعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد للمعوقين، واهتمام الدولة بالتصدي لقضية الإعاقة.
ودلل سموه على ذلك بصدور النظام الوطني لرعاية المعوقين، والذي يتضمن منظومة من الحقوق والواجبات لهذه الفئة، وتوقيع المملكة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، ومساندة حكومة خادم الحرمين الشريفين المؤسسات الأهلية والخيرية للمشاركة في رعاية المعوقين.
وأضاف «إن فئة المعوقين تحظى بأولوية في خطط التنمية، وتتصدر اهتمامات العديد من قطاعات الدولة، الأمر الذي نلمسه في تتابع القرارات المتعلقة بتوفير التسهيلات وضمان الحياة الكريمة لهم، ومن ذلك مضاعفة قيمة مخصصات المعوقين المشمولين بخدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب الاهتمام ببرامج دمج المعوقين في مدارس التعليم العام، ومنحهم فرصة المشاركة في مسيرة التنمية وخدمة أنفسهم ومجتمعهم من خلال توسيع فرص التوظيف، وتوفير فرص الابتعاث العلمي».
من جهته أعلن الأمين العام للجمعية عوض الغامدي أن احتفالات اليوم العالمي للمعوقين تتضمن الكثير من الأنشطة، منها التوعوية حول قضية الإعاقة، والتعريفية بالخدمات التي تقدمها الجمعية ومراكزها لمنسوبيها من الأطفال المعوقين، وغير ذلك من الأنشطة الثقافية والترفيهية بمشاركة أطفال المراكز في كل من الرياض، مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة، حائل، عسير، الباحة، الجوف، وجنوب الرياض، مضيفا تحرص الجمعية سنويا على المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمعوق بهدف إثارة النقاش المجتمعي حول قضية الإعاقة، وحث كافة مؤسسات الدولة الأهلية والحكومية على التعاون في مواجهة القضية وأسبابها.
وذكر أن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير سيرعى بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، رئيس مجلس إدارة الجمعية الاحتفال الذي يقيمه مركز الجمعية في عسير، مشيراً إلى أن الاحتفال يتضمن معرضاً تشكيلياً وماراثونا للأطفال، ونشاطاً ترفيهياً وفنيا.

يتيم ينتقد الجمعية: كيف أتزوج بلا هوية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141203/Con20141203738422.htm

ريان أبوشوشة (جدة)
أيتام في إحدى الجمعيات (تحتفظ الصحيفة بأسمائهم) تحدثوا عن إهمال حدث لهم في إعانتهم على الحصول على وثائق هوية، وهو الأمر الذي وقف حائلا دون مواصلة تعليمهم الجامعي وحرمانهم كذلك من الامتيازات والحقوق الأخرى.
وقالوا لـ«عكاظ» إنهم ظلوا يراجعون الجمعية للاستفسار عن معاملاتهم، ولا يجدون أذنا صاغيا، ولا اكتراثا بمطالبهم، ويسمعون الإجابة نفسها على حد تعبيرهم: طلبكم لا يزال قيد المراجعة لدى الجهات المختصة.
أحدهم يروي معاناته: تجاوزت الـ 27 وحتى الآن لا أمتلك أي إثباتات شخصية غير بطاقة تعريف من الجمعية، وهي تسبب لي حرجا شديدا كلما أذهب إلى مكان، وكلما يسألني أحد أين هويتك، يتملكني الحرج، ولا أدري بم أجيبه. وعندما أراجع المسؤولين بالجمعية يقولون لي إن معاملتي ضاعت، ومرة أن معاملتي قيد المراجعة، ولا أسمع إجابة واضحة منهم. مضيفا: لم أستطع الزواج، ولا مواصلة تعليمي الجامعي نتيجة عدم قدرتي على استخراج الهوية. كما أن معاناتنا لا تنحصر في هذا الجانب، بل نعاني من تباطؤ الإجراءات الصحية. موضحا: أصبت بكسر في يدي، وحين راجعت المستشفى أبلغوني بضرورة توقيع الورقة من المركز الصحي بالجمعية، وحينما أراجع مسؤولي المركز الصحي بالمستشفى أتكبد عناء التأخير والانتظار، ولا أجد التقدير اللازم لظروفي الصحية. ويشاركه زميلاه الرأي، مضيفين بنبرة حزينة: مسؤولو الجمعية لا يولونا الاهتمام الكافي، نعاني من التهميش والإهمال في كل مكان نذهب إليه نتيجة عدم حصولنا على الهوية الوطنية.

مجلس الشورى يتبنى توصية تجرّم معرقلي إسعاف "النساء"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
تبنى مجلس الشورى السعودي، ممثلاً في اللجنة الصحية، توصية تطالب بوضع لائحة تجرّم معرقلي المسعفين عند مباشرتهم الحالات الإسعافية النسائية) .للمزيد(
وفيما تنتظر التوصية المقدمة من عضو المجلس الدكتور حنان الأحمدي دورها الأسبوع المقبل للمناقشة والإقرار تحت قبة الشورى، كشف المتحدث الرسمي للهلال الأحمر في مدينة الرياض عبدالله العتيبي لـ«الحياة»، أن تعيين «مسعفات» قيد الدرس، وبمتابعة رئيس الهيئة الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز.
وأوضح العتيبي أن المسعفين يواجهون تحديات من بعض الرجال عند مباشرتهم بعض الحالات الإسعافية للنساء، مفيداً بأن بعض حالات الإناث المرضية، خصوصاً حالات الولادة والنزف المهبلي أو ما يشابهها من حالات خاصة، «يطلب فيها ولي أمر المريضة أن تكون عملية الإسعاف وسيلة نقل فقط من دون تقديم أية خدمة إسعافية». ولفت إلى أن المسعف يصطدم بواقع مر عندما يرفض البعض أداءه لمهماته الإنسانية المتمثلة في إنقاذ الأرواح، كما أن المشكلة تزداد تعقيداً إذا كانت الحال نفسها لا تريد أن تسعف من مسعف، مضيفاً: «في هذه الحال نحن لا نستطيع التصرف أو إجبارهم على قبول الأمر.»

وأفاد بأن الإجراءات التي يتّبعها المسعف في التجاوب مع ولاة الأمر «الرافضين لمبدأ المسعف الرجل للمرأة»، تختلف بحسب وضع الحال، فإذا كانت متوسطة وفي طريقها إلى أن تكون خطرة وواجهنا رفضاً قاطعاً من ولي الأمر، يتم استدعاء الدوريات الأمنية، ويشرح الوضع لهم من أجل مساعدتهم في إسعاف الحال.
وكانت عضو «الشورى» الأحمدي طالبت في أيلول (سبتمبر) الماضي بعقوبات صارمة لمن يمنع فرق الإسعاف بتعنّت من مباشرة حالات إسعافية في مجمعات نسائية، وذكرت آنذاك حالات أسفرت عنها وفاة بعضهن، وقالت: «يجب وضع حد للتهاون الذي يتعامل به البعض ممن لا يقيمون حرمة وقيمة لحياة النساء». وطالبت الأحمدي بحسم الموقف الشرعي، ووضع حد للفتاوى المثيرة للجدل حيال مباشرة الرجال للحالات الإسعافية النسائية، ونقل المصابات في سيارات الإسعاف وتعيين المسعفات، إذ لا يزال موقف الهيئة غامضاً حيال تعيينهن، على رغم وجود قرارات سابقة للمجلس توصي بتعيين مسعفات.

"اللجان العمالية" تنفصل عن "العمل" وتلتحق بـ"العدل" بعد 10 أشهر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
مهدت اللجان العمالية لخروجها من مظلة وزارة العمل، والتحاقها بوزارة العدل، بتطبيقها البرنامج الإلكتروني الخاص في محاكم وزارة العدل. (للمزيد)
ومن المقرر ضم اللجان العمالية إلى وزارة العدل بعد نحو 10 أشهر، ولكن بمسمى «المحاكم العمالية». وأوضح مصدر في المجلس الأعلى للقضاء لـ«الحياة»، أن «أعضاء الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية في الرياض وأعضاء الهيئات الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في المناطق، ممن لا تنطبق عليهم شروط تولي القضاء، سينقلون للعمل في المحاكم والدوائر العمالية باعتبارهم مستشارين وأعضاء في لجان التسوية (الصلح)». ومن المقرر أن تقوم المحاكم العمالية بإنشاء مكاتب للصلح، للنظر في إجراء المصالحة بين أطراف الدعاوى المرفوعة إلى المحاكم والدوائر العمالية. ويتم تحديد قواعد المصالحة وإجراءاتها من وكالة وزارة العدل لشؤون الصلح والتحكيم، قبل مباشرة المحاكم والدوائر العمالية لاختصاصاتها بمدة زمنية كافية. وقال المصدر: «إن المحاكم العمالية ستباشر عملها في كل من الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والدمام. وتنقل القضايا العمالية القائمة وما يتعلق بها من هيئات تسوية الخلافات العمالية والهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية في وزارة العمل، إلى المحاكم والدوائر العمالية بالتنسيق بين رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير العمل. وبلغ عدد القضايا العمالية التي وردت للهيئة الابتدائية في وزارة العمل العام الماضي 9960 قضية، منها 4243 لسعوديين، بنسبة 42.60 في المئة، فيما بلغ عدد القضايا المنتهية الخاصة بالسعوديين 3714 قضية. ونجحت وزارة العمل في حل 8628 قضية، منها 5835 حقوق نظامية بنسبة 68 في المئة، و2370 قضية أخرى.

"التأمين الصحي" شرط لاستخراج وتجديد الإقامة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

أعلنت الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني عن ربط إصدار أو تجديد الإقامة بوجود التأمين الصحي لكل أفراد أسرة المقيم العامل بالقطاع الخاص، وأن حصول كل أفراد أسرة المقيم على التأمين الصحي شرط أساسي لإصدار أو تجديد الإقامة لأيٍّ منهم بعد أن تم الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، عبر ربط التأمين الصحي برقم إقامة كل فرد من أسرة العامل المقيم. وأوضح الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني الدكتور عبدالله الشريف في بيان صحافي اليوم، أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لتطوير المنظومة التقنية في ربط أفراد أسر العاملين من غير السعوديين بالقطاع الخاص، بحيث بلغ عدد المؤمن لهم نحو 10 ملايين شخص من خلال 29 شركة تأمين. وأفاد بأن نظام الضمان الصحي التعاوني يهدف إلى توفير الرعاية الصحية وتنظيمها لجميع المقيمين غير السعوديين في المملكة، وتشمل تغطية التأمين الصحي جميع من ينطبق عليهم هذا النظام وأفراد أسرهم، وفقاً لما جاء في الفقرة (ب) من المادة الخامسة.

• الشؤون الاجتماعية" توافق على إنشاء4 جمعيات خيرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1000173

الرياض – واس
وافق وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، على تأسيس أربع جمعيات خيرية في الرياض وعسير والباحة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين .
وذكر مدير عام العلاقات والإعلام الاجتماعي بالوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي، أن الجمعيات تشمل الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الباحة، وجمعية حفظ النعمة الخيرية بمنطقة الرياض، وجمعية البر الخيرية بمركز وادي الحيا بمحافظة سراة عبيدة في منطقة عسير، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمحافظة محايل عسير في منطقة عسير، وتم تسجيلها في السجل الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخيرية، كما تم منح كل جمعية إعانة تأسيسية مقدارها 50 ألف ريال .
وأضاف أن الموافقة تأتي لتؤكد حرص وزارة الشؤون الاجتماعية على دعم الأعمال الخيرية والحرص على انتشارها وتنوع خدماتها بما يواكب احتياجات المناطق.

تسليم 27 سيارة لذوي الاحتياجات الخاصة بينبع

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

سالم السناني - ينبع
سلّم وكيل محافظ ينبع خالد بن محمد الغملاس بمقر مركز التأهيل الشامل بينبع أمس سيارتين 2015 مجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة لاثنين من المواطنين بينبع من ذوى الاحتياجات الخاصة، ليبلغ مجموع السيارات التي سلمت لذوي الاحتياجات الخاصة من المركز حتى الآن 27 سيارة. وأوضح مدير مركز التأهيل بالمحافظة كامل عبدالرحمن مفوز أن السيارات مصممة تصميما تقنيا عاليا ومجهزة بأبواب جانبية وخلفية ورافعة أوتوماتيكية يمكن التحكم بها آليا ويدويا، ومزودة بمثبتات للكرسي المتحرك لتوفير أكبر قدر من الأمان داخل المركبة.

وبيّن إن المركبات تتميز بقدرتها على رفع المعوّق من الأرض وإدخاله للسيارة وهو على كرسيه، وتتيح الرافعة لذوي الاحتياجات الاعتماد على أنفسهم في التعامل معها من خلال جهاز التحكم.

حقوق مريض الإيدز تتصدر مناقشات150 شخصية بجدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أحمد الجهني – جدة
أكد مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور عبدالعزيز بن علي الخوتاني احترام كافة الحقوق لمرضى الإيدز بالمملكة والذي بلغ (1777) شخصًا بينهم (542) سعوديًا، وثمن جهود الكادر الذي يعمل على برنامج «وجهًا لوجه ضد الإيدز» الذين حشدوا عددًا كبيرًا من الشخصيات العامة بهدف الدفاع عن حقوق هذه الفئة، وتوعية المجتمع بأهمية التعامل مع مرضى الإيدز واحتوائهم بدلًا النفور منهم.
وقال خلال لقاء جمع نحو 150 من ممثلي القانون والطب والإعلام والمجتمع والصحة العامة بمقر جامعة الاعمال والتكنولوجيا «الجامعة الحاضنة للبرنامج» امس أن الشؤون الصحية تشجع المبادرات الايجابية التي تسهم في منظومة توعية خدمة المجتمع وتثقيفه، مشيرا الى أن الاعلام شريك حيوي ومهم في إيصال المعلومة الصحيحة في توعية المجتمع.
وقال الدكتور نزار باهبري مدير الجمعية السعودية للامراض المعدية وعضو باللجنة الاستشارية في برنامج وجهًا لوجه ضد الايدز أن حملة تستاهل حققت نجاحات باهرة بهدف توعية المجتمع والمطالبة بحقوق المرضى .

المملكة الثالث عربياً والـ55 عالمياً في مؤشر مدركات الفساد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

واس - الرياض
تقدمت المملكة ثمانية مراكز دولية في تقرير مدركات الفساد، الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية أمس للعام 2014م، حيث احتلت المركز (55) عالميًا والثالث عربيًا (مكرر مع البحرين والأردن)، من بين (175) دولة حول العالم. وبهذه المناسبة أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف، أن المملكة في ظل الإصلاحات الإدارية الكبيرة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، وأهمها إنشاء الهيئة، ودعم الأجهزة الرقابية والضبطية أمام تحدٍ كبير لاستمرار تحسين مركز المملكة في مجال مكافحة الفساد. وأشار إلى أن الهيئة توضح أن ترتيب المملكة في التقرير لا يعكس الوضع الطبيعي لها .

وفاة وإصابة 7 معلمات في حادث سير بطريق تبوك- المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

حسين بختاور - المدينة
لقت معلمة حتفها صباح أمس وأصيب « 5» من زميلاتها والسائق إصابات مختلفة إثر وقوع حادث مروري أليم بطريق تبوك - المدينة في قرية المليليح.
وأوضح المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر بمنطقة المدينة المنورة خالد بن مساعد السهلي بأن عمليات الهيئة (٩٩٧) تلقت في تمام الساعة ٠٦:١٩ صباح أمس بلاغا من عمليات أمن الطرق يفيد بوقوع حادث لسيارة نقل معلمات بطريق تبوك - المدينة وعلى الفور تم توجيه ثلاث فرق إسعافية وفريق التدخل السريع والإسعاف الجوي بقيادة القائد الميداني.
وعند الوصول للموقع اتضح وجود عدد ست إصابات متنوعة الخطورة وحالة وفاة واحدة وتم عمل اللازم للحالات حسب البروتوكولات الإسعافية للتعامل مع مثل تلك الحالات ومن ثم نقلها إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة.
وأفاد السهلي بأن تصنيف الحالات كانت حالتان خطيرتان أحدها لسائق المركبة وحالتان متوسطة وحالتان بسيطة وحالة وفاة بالموقع وتم نقل جميع الحالات عن طريق الفرق الإسعافية والإسعاف الجوي ما عدا الحالتين البسيطتين تم نقلها عن طريق ذويها.
يذكر أن «المدينة» تناولت في عدد من التقارير عن طريق تبوك خطورته البالغة بسبب التحويلات التي لم تكتمل لأكثر من ١٠ سنوات وخلفت ضحايا بالمئات.

المليك يأمر بصرف 358 مليون ريال لأسر الضمان في المناطق الشمالية لمواجهة البرد

تودع في حساباتهم مباشرة خلال24 ساعة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بصرف مساعدة عاجلة للأسر الضمانية في المناطق الشمالية من المملكة؛ لمواجهة موجات البرد التي تتعرّض لها هذه المناطق.
أعلن ذلك وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين. وأوضح أن مقدار هذه المساعدة التي أمر بها الملك المفدى تبلغ 358 مليون ريال، وسوف تودع في حساباتهم مباشرة خلال 24 ساعة. واختتم العثيمين تصريحه قائلاً: أدعو

المولى عز وجل أن يجزل المثوبة والأجر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- وأن يمد في عمره، وهو الحريص دائمًا على تلمس احتياجات المواطنين من كافة شرائح المجتمع.

"الدمج" مطلب ملح لـ800 ألف متقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141204/Con20141204738622.htm

محمد العبد الله (الدمام)، سعاد الشمراني (الرياض)

رأى المختص في شؤون المتقاعدين والعضو العامل بالجمعية الوطنية للمتقاعدين الفريق متقاعد عبدالعزيز بن محمد هنيدي، أن الدمج بين المؤسستين سيصب في صالح المتقاعد، حيث إنه سيسهم في تطوير البنود لو تم توحيد المسارات، وسيساهم في الاستفادة من الاستثمارات التنموية ويؤدي لتوازن أكبر في حقوق المتقاعدين في القطاعين الخاص والعام وستتساوى منافعهم وأتمنى أن تتم دراسة هذا القرار لما يحققه من مصالح.

من جهتها قالت عضو مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين الدكتورة فوزية أخضر «أنا مع توحيد البنود والسياسات بين المؤسستين ولست مع دمجهما في هيكل واحد، وذلك لصعوبة الأمر، حيث سيقلب ذلك كيان المؤسستين»، وأشارت إلى أن الجمعية الوطنية للمتقاعدين استضافت مؤسسة التأمينات للاستفادة من خبراتهم وتطوير بنود مؤسسة التقاعد بما يصب في مصلحة المتقاعد.

وأكد مدير فرع الجمعية السعودية للمتقاعدين بالدمام سعيد الغامدي أن عملية الدمج بين المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية أمر مطلوب، لافتا إلى أن الجمعية طالبت في أكثر من مناسبة بضرورة دمج الجهتين لتكون تحت مظلة واحدة، بهدف الاستفادة من الجوانب الإيجابية في الجهتين لتصب في بوتقة واحدة بما يخدم أكثر من 800 ألف متقاعد على مستوى المملكة، سواء من القطاع العام أو الخاص، فضلا عن الأعداد الكبيرة التي تدخل في عالم التقاعد سنويا.

وأبدى الغامدي استغرابه من رفض الشورى لتوصية الدمج، خصوصا أن توزع الأدوار يمثل مشكلة كبرى لا تخدم قطاع المتقاعدين في المملكة، داعيا لدراسة عملية الاندماج بهدف إخراج نظام موحد يستهدف الجوانب الإيجابية في كلا النظامين المعمول بهما في الوقت الراهن، مبينا أن الرواتب التي يتقاضاها أكثر من 40% من المتقاعدين حاليا متدنية ولا تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في الرواتب الحالية بما ينسجم مع مستوى المعيشة المرتفع.

وذكر أن الجمعية السعودية للمتقاعدين غير معنية بقرار رفض شراء مدة التقاعد، فهي تمثل أمورا شخصية راجعة للموظفين، سواء من القطاع العام أو الخاص، بينما تولي أهمية بالغة بتحقيق مكاسب إيجابية لشريحة واسعة من المتقاعدين، لافتا إلى أن الجمعية لا تفرق في المطالبة بين المرأة والرجل، ففرع الجمعية بالدمام يضم أكثر من 2500 عضو متقاعد ومتقاعدة، حيث تبلغ الرسوم 50 ريالا لمدة عامين و 150 ريالا للانتساب في الجمعية العمومية العاملة، وهذه الرسوم مؤقتة وسيتم رفعها لتصل إلى 100 ريال للعضوية و300 ريال لانتساب العمومية العاملة.

وأكد لـ(عكاظ) متقاعدان أهمية دمج مؤسسة التقاعد مع التأمينات الاجتماعية في تطوير نظام التقاعد، إذ يقول عبدالله الحازمي (متقاعد من الخدمة العسكرية بعد خدمة 30 عاما): «إذا كان في نظام التأمينات ما يسهم في تطور نظام التقاعد أرجو النظر في إمكانية الدمج تحقيقا لمصلحة أبناء الوطن الذين ضحوا بوقتهم وجهدهم في خدمة هذه البلاد الطاهرة .«

ويطالب أبو غلا (أحد المتقاعدين من مستفيدي نظام التأمينات الاجتماعية) بتنفيذ الدمج إذا كانت هناك مصلحة للمتقاعدين في جميع أنظمة التقاعد، ويؤكد أنه لا بد لكل نظام من وجود خلل ونقص وإن كان في نظام التأمينات مميزات يستفيد منها الموظف حتى بعد تقاعده إلا أن هناك جوانب نقص، وكذلك نظام التقاعد يجري عليه ما يجري على نظام التأمينات، وقال: «أرى أن في دمج النظامين تحقيق لمصلحة زيادة المميزات وتقليل جوانب النقص، وبالتالي يكون الدمج مكافأة لمن أفنى عمره في خدمة وطنه.«

وقال: «بعد خدمة طويلة للوطن وإحالتي للتقاعد يحق لي وأسرتي أن نعيش عيشا رغدا في ظل تزايد غلاء المعيشة وأسعار السكن، حتى أتمكن من الاطمئنان على أسرتي، فنظام التقاعد ما زال (محلك سر (مقارنة بالتطورات التي تحيط بنا وما يصاحبها من ارتفاع في أسعار المعيشة، والاستفادة من هذا النظام لا تكاد تذكر مقارنة بهذه الأسعار الغالية، كما أن نظام التقاعد لا يعطي الموظف العسكري بدل السكن.»

دعوا إلى إيجاد مواقع آمنة للانتظار

مدارس مغلقة تعرّض حياة الطلاب للخطر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141204/Con20141204738748.htm

عمر مجلي (جدة)

جلس الطالب سامر الرشيدي (13 سنة) بجوار حديقة بالقرب من مدرسته في انتظار سائق الأسرة لإرجاعه إلى المنزل لكن تأخر السائق وفكر في شراء قارورة مياه من دكان في الضفة الأخرى من الطريق، وأثناء عبوره الشاعر كاد أن يتعرض للدهس، مثل هذا السيناريو يعيشه الكثير من الطلاب في جدة حيث إنهم بعد خروجهم من المدرسة وفي حالة تأخر الآباء أو السائقين فإنهم يلجؤون إلى اللهو واللعب في قارعة الطريق ما يعرضهم للخطر. ودعا عدد من الطلاب إدارات المدارس إلى ضرورة إيجاد أمكنة آمنة لانتظار الطلاب بعد خروجهم من المدرسة أو عدم أغلاق الأبواب بعد انتهاء الدوام الدراسي حتى يجد الطلاب الذين يتأخر آباؤهم مكانا آمنا للجلوس والانتظار مؤكدين أن إغلاق الأبواب بعد انتهاء الدوام يعرض الكثير منهم لمخاطر الدهس أو ضربات الشمس أو ربما ينساق بعضهم وراء رفاق السوء.

»عكاظ» لبست قفازات الشفافية واستعرضت آراء العديد منهم فكان إجماعهم أن انتظارهم على قارعة الطرقات يعرضهم لخطر الدهس أو ضربات الشمس مؤكدين على ضرورة وضع خطط لكي ينتظروا في المدارس حتى يأتي من ينقلهم إلى منازلهم.

وأضافوا أن هناك طلابا كثيرين تجدهم بعد انتهاء الدوام الدراسي ينتظرون على الأرصفة التي لا تحتمل التوقف أو الجلوس، ومن هذه الطرقات هناك شوارع سريعة ربما تعرض حياتهم للخطر.

وأوضح طارق مسرحي بقوله »أنصرف من مدرستي الواقعة بحي الرحاب نحو الساعة 12 وأنتظر والدي ليأتي الساعة الواحدة بعد الظهر وأحيانا أجلس على رصيف الشارع أنتظر والدي حتى يصل لأن المدرسة تقفل أبوابها بعد خروج جميع الطلاب، لذا فإنه من الضروري إيجاد مواقع انتظار ظليلة بجوار المدارس لينتظر بجوارها الطلاب حتى يحضر أولياء أمورهم أو السائقون. وأضاف: الطلاب الذين يخرجون مبكرا ربما يتعرضون للدهس أو ضربات الشمس حيث إن الانتظار ربما يظلون لساعة أو أكثر.

من جهته، أوضح عبدالرحيم ناصر أن الطلاب يخرجون بعد الانصراف إلى اللعب بجوار المدرسة وبعضهم يعرضون أنفسهم للخطر باللعب في شارع عام تنطلق فيه السيارات بسرعة جنونية والسبب وراء ذلك عدم الرقابة لهم من مسؤول في المدرسة.

وأضاف: كما يجب على الآباء الحرص على الحضور مبكرا لاصطحاب فلذات أكبادهم كي لا يتعرضوا لمخاطر الشوارع، وأنا أشاهد الكثير منهم يجلس في منتصف الرصيف في انتظار والده أو السائق وبعضهم يتجه إلى الشارع العام ليستقل سيارة أجرة والأهم من ذلك هناك طلاب صغار في السن مثل الذين يدرسون في الصف الأول إلى الصف الثالث الابتدائي لا يعرفون التصرف في مثل هذه الحالات عند خروجهم من المدرسة فقد يعمدون إلى اللعب في الشارع ما يشكل خطورة عليهم وهذا أمر غير جيد لهؤلاء الصغار الذين يتعرضون للخطر.

وأضاف: أن علاج مثل هذه السيناريوهات يتمثل في ضرورة أن تفتح المدراس أبوابها للطلاب لانتظار أولياء أمورهم أو السائقين.

استمرار الجدل بين مؤيد ومعارض وتبادل الاتهامات

الشورى يعيد التصويت على دمج التقاعد والتأمينات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141204/Con20141204738621.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
قدم 16 عضوا في الشورى أمس اعتراضهم على رفض المجلس توصية دمج التقاعد والتأمينات، وسيعيد المجلس وفق النظام التصويت على الدمج.
وجلسة أمس الأول لم تكن عادية في تاريخ المجلس لما شهدته من أحداث ونقاشات دراماتيكية بين أعضائه، بداية الشرارة كانت بعد تلاوة عضو المجلس الدكتورة مستورة الشمري لتوصية بدمج نظام مؤسسة التقاعد (المدني والعسكري) مع نظام التأمينات الاجتماعية، وأوردت توصية العضوين الدكتور حاتم المرزوقي وجبران القحطاني بدمج المؤسستين، ومداخلة الدكتورة دلال الحربي بطلبها من الدكتورة مستورة تلاوة التوصية التي قدمتها، وأوجد ذلك جوا متوترا في الجلسة امتدت آثاره حتى أمس، حيث قدم 16 عضوا بالمجلس اعتراضهم على رفض توصية دمج مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية (نظاما وهيكلة) إلى الأمانة العامة للمجلس لإعادة التصويت عليها وفقا لنظام المجلس، الذي يتضمن إعادة التصويت على المقترحات والتوصيات التي تقدم بعد رفع أكثر من 15 عضوا اعتراضا على رفضها، مطالبين بإعادة التصويت.
وكانت الدكتورة مستورة الشمري قد أوضحت بأن مجلس الوزراء قبل 15 عاما لم يرفض طلب الدمج وإنما طلب التأني، مشيرة إلى أن لجنة الموارد البشرية طلبت من)التقاعد) التأكد من صحة إحصائياتها ومعلوماتها في التقرير السنوي، ويفترض ألا يعتمد عليها وقدمت توصية بهذا الخصوص لتقديمها تقاريرها السنوية بأخطاء إلا أنها رفضت، وردت عليها الدكتورة دلال الحربي بقولها «الدكتورة الشمري اتهمت اللجنة بتقديم معلومات مضللة وهذا أمر غير مقبول من عضو شورى ومداخلتي وقت التصويت جاءت لإيضاح خطأ في تلاوة التوصية وهو حق مشروع.«
وقالت لـ(عكاظ) عضو لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس الدكتورة دلال الحربي »قضية التقاعد قضية حساسة وتمس شريحة كبيرة من المجتمع، بعضهم يعتمد عليها اعتمادا كليا، وبسبب أهمية الموضوع يستدعي أن تكون هي وفق رؤية علمية تتناسب مع أهمية النظام وفق دراسة علمية دقيقة وعلى أسس معتمدة وليس على افتراضات حتى نصل إلى نتيجة واقعية«، مشيرة إلى أن الاتفاق بين مقدمي التوصية بدمج التوصيتين لم يكن واضحا أمام لجنة الموارد البشرية، حيث تم رفض توصية دمج نظام التقاعد بحسابيه المدني والعسكري مع نظام التأمينات الاجتماعية، حيث إن تعديل نظام نافذ أو اقتراح أو إنشاء نظام جديد لا يأتي عن طريق اللجان وفق المادة (23) من نظام المجلس، وعند تلاوة التوصية عند التصويت ذكرت توصية الزميلين، ما دعاني للاعتراض لتوضيح ذلك.
وقالت مقدمة التوصية بالدمج «إن دمج مؤسستين ونظامي التأمينات والتقاعد تمت الموافقة عليه من قبل اللجنة الوزارية الأولى وكذلك من قبل اللجنة الوزارية بمعهد الإدارة، ورأت اللجنة الوزارية الختامية التأني وذلك قبل 15 عاما وليس رفضها - كما ذكر أعضاء لجنة الموارد البشرية«، مبينة أن لهذه التوصية أهمية أسوة بما هو معمول به في العديد من الدول المتقدمة، لما لذلك من دور في توفير التكاليف على الدولة وتوحيد استثمارات التقاعد، ما يحل من مشكلة إمكانية إفلاسها، وتستفيد مؤسسات التأمين من رفع حصة المستثمرين ويحقق للمواطنين إفادة وتحسينا في المستوى المعيشي.
وأضافت: «جاءت التوصية من منطلق ثلاثة معطيات رئيسية:
أولا :أن وضعنا الحالي في تعدد أنظمة التقاعد قياسا على الدول المتقدمة التي لديها مؤسسة واحدة للمتقاعدين وضع نشاز، فغالبية الدول العربية والكثير من الدول الأجنبية لديها مؤسسة واحدة للتأمينات الاجتماعية تغطي كافة القطاعات المدنية

والعسكرية والقطاع الخاص حتى الدول التي كان لديها صندوقان قامت بدمجهما كالبحرين والكويت وقطر، والآن عمان في الطريق إلى الدمج فخلال سنة ستنتهي إلى أن تكون مؤسسة واحدة.
ثانيا :الوفر المالي الذي سيحدث من خلال دمج المؤسستين بهيكلتها وعوائدها الاستثمارية خاصة بعد نتائج الدراسة الاكتوارية التي أكدت ارتفاع المخصصات المالية للمتقاعدين خلال الأعوام القادمة وحجم التضخم الذي سيشكل تحديا أكبر أمام قدرة المؤسسات التقاعدية للوفاء بالتزاماتها حيال فئة المتقاعدين وهم الشريحة الأكبر في المجتمع.
ثالثا:كلا النظامين له سلبياته وإيجابياته ومن خلال هذا الدمج فإن فرصة التخلص من السلبيات وتعزيز الإيجابيات ستكون أكبر، وخير شاهد على ذلك استحداث نظام تبادل المنافع الذي جاء ليعبر المسافة بين النظامين ويتيح الفرصة للاستفادة والإفادة منهما.«
وزادت» :إلا أن لجنة الإدارة والموارد البشرية رأت عدم ملاءمة التوصية، مستندين في ذلك إلى خطاب صدر منذ عام 1420هـ، معللا من خلاله سبب الرفض (بأن خيار الدمج لا يخدم الخطة التطويرية لهيكل الإدارة)، ومع تقديري لرد اللجنة إلا أن الخطاب مضى عليه أكثر من 15 عاما.. وهي مدة طويلة تغير خلالها الكثير وحسبنا في ذلك نتائج الدراسة الاكتوارية الأخيرة التي أثبتت حجم العجز في صندوق المؤسسة العامة للتقاعد، والأهم من ذلك هو أن ما ذكرته اللجنة غير صحيح أصلا، ففريق الدراسة من اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري في معهد الإدارة العامة أوصى بالدمج، وكذلك اللجنة التحضيرية للجنة الوزارية للتنظيم الإداري، وعندما وصل إلى اللجنة الوزارية رأت (التأني) في قرار الدمج وليس عدم الدمج.«
وأضافت» :نحن في الشورى دورنا هو أن نعطي رأينا للحكومة بغض النظر عن توجهات الوزارة، وحين نرى ملاءمة الدمج فإنها رؤية استحسناها من عدة نواح:
أولها :أن الهياكل التنظيمية في المؤسستين شبه متطابقة، فكلا النظامين يقوم على جمع الاشتراكات من المشتركين والتعامل مع المؤمن عليهم، وكلاهما لديه عوائد استثمارية قصيرة وطويلة الأمد يصرف منها على فئات المستحقين، إذن لماذا التفريق بين هاتين المؤسستين، والاحتفاظ بهياكل متشابهة داخل أجهزة الحكومة؟ والإجابة ينبغي أن تكون في الدمج.
أما الأمر الآخر فهو الاختلاف، إذ أن اختلاف الأنظمة يؤدي لعدم العدالة، ففي الوقت الذي يصبحون فيه متقاعدين فهم في ذمة الدولة ومتساوون لديها ولا يمكن أن تكون هناك تفرقة بين المتقاعدين في الخدمات الاجتماعية.
من جهته ذكر عضو الشورى جبران القحطاني مقدم توصية (دراسة إمكانية الاندماج مع المؤسسة العامة للتأمينات في مؤسسة واحدة) أن ما حدث إرباك متعمد للتأثير على توصية الأعضاء من قبل الزميلة الدكتورة دلال الحربي، حيث إنه من النظام عدم السماح للأعضاء بالمداخلة أثناء التصويت، ولكن سمح لها بالمداخلة، ما أوجد نوعا من الإرباك وأثر على التصويت، وطالبنا بحقنا في إعادة التصويت على توصيتنا التي لم تنل من الأساس بسبب الإرباك الذي حدث.«

اليوم

السجون مؤسسات إصلاحية وتأهيلية (2 ـ 1)

المصدر: جريدة اليوم الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4030612

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

منذ أن قمت بزيارتي للسجن العمومي بمحافظة الخبر، خلال أيام خلت، ظلت تعلق بذهني مسألة السجون كمؤسسة اصلاحية تهدف في المقام الأول إلى تأهيل النزلاء وعلاج مشاكلهم من أجل أن ينتهي بهم المطاف أخيراً للانخراط في المجتمع كأفراد صالحين فيه.
وفي فذلكة تاريخية ان فكرة السجن كمؤسسة إصلاحية علاجية تأهيلية اكتملت صورتها في الفكر القانوني الإنساني المعاصر بعد مخاضٍ عسير، ولقد كانت قد طبقت خلال حكم الدولة الإسلامية إبان مجدها الزاهر وكثيراً ما نجد الفكر

الإسلامي قد سبق الآخرين من أهل الفكر الحديث في مثل هذه الأهداف السامية بسنين طوال قبل أن تجيء فكرة السجن الإصلاحي في الفكر القانوني الإنساني اليوم.
ونظرية السجن الإصلاحي لم تتضح معالمها إلا بعد أن تطورت الأهداف المراد تحقيقها باستحداث السجن بحد ذاته ابتداءً منذ العصور القديمة وانتهاءً بالعصور الحديثة، حيث تمثل هدف السجن في العصور القديمة في العقوبة ذاتها بمعنى الانتقام من الجاني وذلك بتعذيبه وايقاع الأذى عليه بما كان يوقعه على الآخرين جزاءً له على سوء فعله، دون النظر للجانب الإنساني من ناحية ومن ناحية اخرى دون النظر لأي من الأسباب المستقلة عن الجاني التي دفعت به إلى فعل الجريمة التي كثيراً ما يكون للمجتمع دور فيها، وفوق هذا وذاك لم يكن هناك اهتمام بمستقبل السجين بعد خروجه من السجن، لذا كانت تكثر حالة العود للكثيرين ممن دخلوا السجن عندما يخرجون منه دون تأهيل حيث تنتظرهم نظرات الاستهجان والاستحقار من المجتمع ما يجعلهم غير قادرين على الاندماج فيه، فيكون عندهم الحال أسهل عندما كانوا في السجن فلا يتورعون عن ارتكاب أعمال مجرّمة تعود بهم إلى السجن مرة اخرى فيصبحون من مرتادي السجون.
ولقد كان هدف السجن في تلك الحقب -العصور الوسطى- يتفق مع مقاصد الكنيسة حول العقوبة آنذاك، حيث يتمثل المقصد في فكرة تطهير المجرم من الذنوب والخطايا من خلال الاقتصاص التطهيري منه، لذلك كانت عقوبة السجن تستهدف الانتقام والإرهاب لغرض تطهير المجرم وبذلك كان هدف العقوبة آنذاك هو الردع فقط دون التطرق لجانب الإصلاح، لذا كانت السجون تقام في قلاع أو حصون قديمة يودع فيها المجرمون في سراديب مظلمة مكبلين بالقيود مع التعذيب وإجبارهم على القيام بأعمال السخرة في صورة فيها الكثير من اهانة النفس البشرية.
أما هدف السجون في العصر الحديث والمعاصر، فقد تطورت العقوبة المستصحبة للانتقام والاقتصاص إلى الإصلاح والتأهيل من خلال تغيير النظرة إلى الجاني في ذاته بصفة شخصية بوصفه فردا خارجا عن القيم وغير منضبط أخلاقياً واجتماعياً وانه في حاجة إلى المساعدة واصلاح حاله، لذا بدأت تتغير النظرة إلى السجن والسجين وبدأ التحسن يظهر عليهما عموماً وذلك نتيجة لجهود المفكرين ورجال الدين منذ نهاية القرن الثامن عشر مروراً بالقرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين فاتجهت السياسة العقابية الحديثة إلى تصنيف السجون والمساجين بما يمكن الجهات ذات الصلة القيام برعاية المسجونين من النواحي الطبية والنفسية والفكرية والجسدية والاجتماعية أيضاً بمساعدة متخصصين في مختلف هذه المجالات، وقد اعتنى المجتمع الدولي بهذا التطور فوضع التوصيات والقرارات اللازمة في سبيل تطبيق مبادئ الاصلاح والتطوير من خلال مقررات المؤتمر الدولي الأول للسجون في لندن سنة 1872 والمؤتمر الدولي الثاني في استكهولم سنة 1878 وغيرها من المؤتمرات التي كانت بمثابة الفتح الجديد إلى أن اعتمدت عصبة الأمم المتحدة آنذاك قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحقاً في مؤتمر مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين في جنيف وذلك عام 1955 والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بقراره رقم 663 في 31/7/ 1957م. ومنذ ذلك التاريخ صارت تتطور نظم ولوائح السجون باعتبارها مؤسسات تأهيلية من أجل اصلاح السجين وتهذيبه بما يمكنه من الانخراط في المجتمع كإنسان صالح.

جرائم التصوير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

منصور الزغيبي

بعد التطور الهائل في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والذي لحق الهواتف النقالة «الأجهزة الذكية» على وجه الخصوص، فقد كانت مقصورة على نقل المكالمات الصوتية، وأصبحت اليوم منظومة متكاملة تقوم بوظائف كثيرة وعدة أشبه ما تكون بالحاسب الآلي المصغر أو أ كثر من ذلك، وتقدم العديد من الخدمات، «كالتصوير والتسجيل» ونقل البيانات والنسخ والنشر والإرسال.
إن استخدام أجهزة الهواتف النقالة لا تحتاج إلى احترافية ومهنية، فهي سهلة التعاطي، وهذا من الأسباب التي سهلت لدى بعضهم من المتطفلين التسلل إلى خصوصيات الآخرين، والاعتداء عليها، والموانع التقليدية بإغلاق النوافذ أو ارتفاع

الجدران وغيرها لا تجدي أمام هذه التطور، والاعتداء يكون بأساليب كثيرة منها التصوير والتسجيل. لقد طرأت هذه الإشكاليات بعد التغير التقني والتطور، وهذا يحتاج إلى معالجة قانونية لحماية خصوصية الأفراد من استخدام الهواتف النقالة، أو ما يقوم مقامها في التعدي على حياة الأفراد الخاصة.

إن الحق بالحياة الخاصة للفرد من أقدم الحقوق التي أقرتها المجتمعات البشرية، وأقرت هذا الحق جميع الشرائع السماوية، ومنها الشريعة الإسلامية، والنظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم ا/ 90 بتاريخ 27-8-1412، نصَّ وأكد حرمة الحياة الخاصة، وأنها مصونة بحسب ما نصت عليه المادة الـ 40 من الباب الخامس «الحقوق والواجبات»، (أن المراسلات البرقية، والبريدية، والمخابرات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال، مصونة، ولا يجوز مصادرتها، أو تأخيرها، أو الاطلاع عليها، أو الاستماع إليها، إلا في الحالات التي يبينها النظام).

وأشار كذلك نظام الإجراءات الجزائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 2 بتاريخ 22-1-1435 لحرمة الحياة الخاصة بحسب ما نصت عليه المادة الـ 56: (إن للرسائل البريدية والبرقية والمحادثات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، فلا يجوز الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر مسبَّب ولمدة محددة، وفقاً لما ينص عليه هذا النظام) •من الفصل الخامس «ضبط الرسائل ومراقبة المحادثات».

وتناول نظام المطبوعات والنشر الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٣٢ بتاريخ 3-9-1422. حرمة الحياة الخاصة كما نصت الفقرة الرابعة من المادة التاسعة على «ألا تؤدي إلى المساس بكرامة الأشخاص وحرياتهم أو إلى ابتزازهم، أو الإضرار بسمعتهم، أو أسمائهم التجارية».

عالج نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الصادر بالأمر الملكي رقم م/١٧ وتاريخ 8-3-1428، هذه المسألة بشكل صريح ودقيق، وتعرض للمساس بالحياة الخاصة عبر الهواتف النقالة «الأجهزة الذكية»، فنصت المادة الثالثة من النظام كما بالفقرتين الرابعة والخامسة (على حرمة المساس بالحياة الخاصة، عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها. والتشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة). وحددت عقوبة ذلك بالسجن مدة لا تزيد على عام وبغرامة مالية لا تزيد على 500 ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

خلاصة القول، إن الحق الخاص في دعاوى التصوير يكون التعويض فيها عن الضرر المعنوي، وهذا غير معمول به في محاكم المملكة -على تفصيل ليس هذا محله سأتعرض له في مقالة منفصلة-، وإنما تنظر دعوى الحق الخاص، كدعوى جزائية، ويحكم فيها ناظر القضية وفقاً لقواعد التعزير العامة، من سجن أو غيره.

وتنظر الدعوى الخاصة أمام المحكمة التي نُظر أمامها الدعوى العامة، وهي من اختصاص المحاكم الجزائية.

الإقامه والكرباج!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

سعيد محمد بن زقر

ساوت أنظمة العمل بين العامل السعودي والمقيم وعرَّف النظام العامل على أساس مهنته وليس على أساس هويته، لكن في ممارساتنا توجد مفارقات بين النظرية والتطبيق وهناك بعض ممارسات تستحق النقد والتقويم ومنها أساليب تستهدف الضغط على المقيم عبر التلويح بإنهاء إقامته أو منع نقلها وترحيله، ولاشك أن كثيرين انتقدوا تلك الممارسات وتصدت لها وزارات ذات صله ولكن ظلت المشكلة قائمه لأنها صارت جزءًا من ثقافة بعض الأفراد واعتبرت خصمًا على سمعة القطاع الخاص بالمملكة وملتصقة بها رغم أن أغلبية المنشآت الخاصة تلتزم بقول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم (أعطِ الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)، وتعامل العاملين بعدالة ولكن الفعل السلبي يعم على عكس العمل الإيجابي يبقى محصورًا فيمن قام به.

المنشآت والأفراد الذين يستغلون العامل يدركون أنه الطرف الأضعف في هذه المعادلة ولكن تكلفة ممارساتهم يدفعها المجتمع والجهات ذات الصلة بخدمة المواطن، ومن ذلك أنه عندما لا تترك المنشأة مخرجًا للعامل وتمنع أجره وتعامله بما لا يليق بآدميته فإن رد فعله سيكون ترك العمل أو ممارسة (الهرب) ولهذا الهرب كلفة وبقدر ما تنطبق هذه الظاهرة على القطاع الخاص تنسحب أكثر على ممارسات الأفراد وكلنا يعرف هروب العاملات المنزليات والسائقين، تلك الظاهرة بددت طاقات الأجهزة الرسمية مما يؤشر لمشكلة تستحق العلاج.

لا ريب هناك مبررات كثيرة تساق في هذا المجال ولكن السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه إذا كان التعامل على النحو الذي أمرنا به الرسول الكريم ونقدر إنسانية العامل فلماذا يهرب؟ وفي المقابل هل يوجد من يعامل مستخدميه بعدالة وإنسانية ثم تفاجأ بهربهم؟ أشك أن تكون الإجابة بنعم، أعرف منشآت وأفرادًا، وشخصيًا أتابع تجربة شركاتنا وأكاد أجزم أن ظاهرة الهروب منعدمة، والتجربه العملية خير برهان وتؤكد أن ظاهرة الهروب مرتبطة بالمعاملة وتعكس رد فعل على فعل معاكس وهو أن التعامل بعدم مساواة أو بغلظة دافع أساس، وفي النادر تعكس طمع العامل وتطلعه للأفضل ولكن حتى هذه إن وجدت فلماذا نقف في وجهه طالما أكمل عقد عمله؟ على أن توجهات وزارة العمل الجديدة في التقليل من قبضة الكفيل تأتي في زمانها وتصب في المجرى الصحيح لتطورات أسواق العمل السعودي، وهذا التوجه آمل أن لا تقلل منه خطط تحصر التدريب على المواطن بالقطاع الخاص أو تحاول تحديد حد أدنى للأجور للمواطن لأن الأصل ما نص عليه نظام العمل أي المساواة الكاملة والمشرِّع يدرك أن المساواة بين العاملين تشجع الإبداع وترفع الإنتاجية والربحية وتحقق استدامة النجاح، وعلى العكس يولد التمييز بين العاملين تمايز سلبي ويؤسس للحواجز فضلاً عن عدم اتفاقه مع ثقافتنا واعتقادنا الديني.

وتبقى الحقيقة بأن معادلة كرباج الإقامة والعامل ثقافة جلبتها المتاجرة بالتأشيرات وحيث أن العمالة الأجنبية مرحلة من مراحل العمل الاقتصادي في المملكة فسيأتي وقت ليس ببعيد تتولى فيه الأيدي العاملة الوطنية العمل في المنشآت والأنشطة وإن لم يتم تغير في هذه الثقافة فإن العامل السعودي سيجد نفسه أمام تحدٍ مفزع يحد من قبوله العمل في القطاع الخاص ويقعد بإستراتيجية توطين الوظائف ولهذا إعادة النظر في بعض الممارسات ونقدها يساعد على إنجاح خطط اقتصادية شمولية ومنها الحد من توظيف الأيدي العاملة الأجنبية.

اليوم

الجرائم المعلوماتية (3)

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4030834

د. سعود العماري

مازلنا نواصل الحديث عن الجرائم المعلوماتية في ظل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) وتاريخ 1428/3/8هـ حيث تحدثنا في المقال السابق عن بعض هذه الجرائم وعن العقوبات المقررة بحق مرتكبيها واليوم نستكمل الحديث عن بعض الجوانب النظامية الأخرى المرتبطة بهذا الموضوع.

وبداية تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق في الجرائم المعلوماتية الواردة بهذا النظام، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة العاشرة، حيث تباشر هذه الجهة كافة الإجراءات طبقاً للوائح السارية وإجراء المرافعات أمام الجهات القضائية المختصة للفصل في هذه الجرائم. وقد ألزمت المادة الرابعة عشرة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقديم الدعم اللازم والمساندة الفنية للجهات الأمنية المختصة بداية من مرحلة ضبط الجريمة ووصولاً إلى مرحلة المحاكمة .

وقد تناولت المادة التاسعة أحكام الاشتراك في الجريمة كالتحريض والمساعدة أو الاتفاق على ارتكاب أي نوع من الجرائم الواردة بهذا النظام، حيث نصت على أن كل من يحرض أو يساعد أو يتفق على ارتكاب هذه الجرائم يعاقب بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها في حالة وقوعها، أما في حالة عدم وقوعها فإنه يعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها .

كما نصت المادة العاشرة على حكم الشروع في ارتكاب الجريمة وفرضت له عقوبة، حيث يعاقب كل من شرع بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة، ويفهم من هذا أن الشخص الذي يشرع في ارتكاب احدى الجرائم الواردة بهذا النظام دون إتمام الجريمة لسبب خارج عن إرادته فإنه يعاقب بما لا

يزيد على نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها، فإذا كانت هذه الجريمة هي التنصت على المراسلات فإنه يعاقب بما لا يزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على مائتين وخمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، وهذه العقوبة تمثل نصف الحد الأعلى المقرر لهذه الجريمة.

وفي سبيل توفير أنجع الوسائل للكشف عن الجريمة فقد نصت المادة الحادية عشرة على جواز الإعفاء من العقوبة الصادرة بحق مرتكبي أي من الجرائم التي نص عليها النظام، حيث يُعفى من العقوبة كل من يبادر من الجناة بإبلاغ السلطات والجهات المختصة بالجريمة قبل العلم بها وقبل وقوعها، أما الإبلاغ الذي يتم بعد وقوع الجريمة ويكون من شأنه ضبط بقية الجناة في حالة تعددهم أو ضبط الأدوات المستخدمة في الجريمة فإنه يُعفي الجاني أيضا من العقاب شريطة أن تتحقق هذه الشروط.

وإلى جانب العقوبات المتعددة التي نص عليها النظام فقد أجازت المادة الثالثة عشرة مصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم أو الأموال المتحصلة منها، وفضلاً عن ذلك فقد أجازت هذه المادة الحكم بإغلاق الموقع الالكتروني أو مكان تقديم الخدمة إغلاقاً نهائياً أو مؤقتاً متى كان مصدراً لارتكاب أي من هذه الجرائم وكانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكه.

وفي سبيل مكافحة الجرائم المعلوماتية فإن هذا الأمر يتطلب تضافر الجهود الدولية وذلك من خلال التعاون القضائي الدولي، حيث أثبت الواقع أن أي دولة لن تستطيع بمفردها التغلب على هذه الجرائم بسبب التطور المتزايد في التقنية المعلوماتية يوماً بعد يوم، ولأن هذه الجرائم تكون في الغالب عابرة للحدود، لهذا يتطلب الأمر وجود تعاون قضائي دولي يختص بتعقب المجرمين في أي بقعة من بقاع العالم، على أن يتضمن هذا التعاون استلام وتسليم المجرم المعلوماتي، فضلاً عن المبادرة لإبرام الاتفاقات والمواثيق الدولية التي تساهم في الحد من هذه الجرائم، مع ضرورة تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، إضافة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الأخرى التي يصعب حصرها في مقال محدود كهذا.

وفي الختام فإننا نرى أن أنجع الوسائل العلاجية والوقائية للحد من الجرائم المعلوماتية يكمن في أن يتم نشر الوعي والفكر بين أبناء الوطن بخطورة هذه الجرائم وما قد يترتب عليها من آثار، إضافة إلى إعداد الكوادر المؤهلة للعناية بنظم الأمن المعلوماتي والتعامل مع أي مخاطر قد تطرأ عليه.

سوء معاملة النساء والأطفال!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

د. سلطان عبد العزيز العنقري

إن سوء معاملة النساء والأطفال يجب أن ينتهي، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون وجود قوانين رادعة تحمي النساء والأطفال من تسلط الأزواج، فالذي يحفظ حقوق الجميع؛ تلك القوانين التي لا تُفرِّق بين قوي وضعيف وغني وفقير

ظاهرة العنف ضد النساء والأطفال ظاهرة عالمية تعاني منها جميع المجتمعات بدون استثناء، ولكن تبرز هذه الظاهرة بشكل كبير في المجتمعات النامية ودول العالم الثالث، في ظل ضعف القوانين أو غيابها بالكامل، التي تردع وتوقف كل إنسان مُعنِّف عند حدّه؟!

الإساءة للنساء اتخذت -في عصرنا الحاضر- أشكالاً متعددة تجاوزت الأنماط المتعارف عليها عالميًّا وهي: الإيذاء اللفظي (النفسي)، والإيذاء البدني، والإيذاء الجنسي إلى أشكال أخرى أكثر خطورة ووحشية، تمثلت بهضم حقوقهن، والاستيلاء على أموالهنّ ومدخراتهنّ ومعاشاتهنّ، بل يضغط بعض الأزواج على زوجته لأخذ قرض من البنك ليتصرّف فيه كيفما يشاء، ويجعل زوجته مدينة للبنك تسدد أقساط القرض التي لم تستفد منه، ويكافئها زوجها في النهاية بالطلاق، والزواج من غيرها، ليفعل الشيء نفسه بالزوجة الثانية؟! فالمبتز يظل مبتزًا، في ظل -كما أسلفنا- ضعف أو غياب القوانين التي توقف هؤلاء الأزواج المبتزين عند حدهم!

حقوق النساء يجب أن تُحفظ في ظل دين إسلامي حفظ للمرأة حقوقها.. ففي الغرب، وتحديدًا في فرنسا، التي يُطبَّق فيها (قانون الأحوال الشخصية) وهي قوانين إسلامية على المذهب المالكي؟! تُطبَّق تلك القوانين الإسلامية وتردع كل من تسوّل له نفسه إيذاء زوجته أو أطفاله، ولقد صدق الإمام محمد عبده -رحمه الله- حين قال (وجدت في أوروبا إسلامًا بدون مسلمين، وفي بلاد الإسلام وجدت مسلمين بلا إسلام).

إلى يومنا هذا، لم يحدث تأصيل وتقنين لبعض أحكام الشريعة الإسلامية لإخراجها على شكل قوانين مكتوبة يستفيد منها الناس. فغياب القوانين المكتوبة هي السبب الرئيس في معاملة النساء كسقط متاع في المنازل من قِبل أزواجهن أو أولياء أمورهن.

المرأة تظل الأم التي أنجبتنا، وتعبت علينا، وتظل الأخت والبنت، والخالة والعمة والجدة، يجب أن يكون لهن احترام وتقدير. بدون النساء نحن معشر الرجال ليس لنا قيمة على الإطلاق، فوراء كل رجل عظيم امرأة كما يُقال. معظم المشكلات النفسية التي تعاني منها المرأة هي بسبب تسلط بعض الرجال سواء كان زوجًا أو ولي أمر.

في أمريكا لاعبو كرة قدم ومشاهير طُردوا من وظائفهم بسبب تعنيفهم للمرأة وللطفل، ومازالوا إلى الآن يُحاكمون. القوانين يجب أن تكون رادعة، والعقوبات يجب أن تكون مغلظة.

أمّا الإساءة للأطفال فيأخذ أشكالاً يتخطى الأشكال المتعارف عليها وهي الإيذاء اللفظي (النفسي) والإيذاء البدني والإيذاء الجنسي والإهمال والحرمان العاطفي إلى أشكال أخرى أكثر خطورة؛ كخطفهم من قبل آبائهم واستخدامهم كورقة ضغط يلعب بها المعنف ضد زوجته لابتزازها وتحطيمها نفسيًّا. فالأطفال أبرياء لا ذنب لهم، يقعون دائماً ضحايا لهذا العنف بين الزوجين، ويتم الانتقام منهم نكاية بأمهم، التي تعترض على الظلم الواقع عليها من قبل زوجها. تحطمت بيوت وانهارت بسبب تسلط بعض الرجال على النساء والأطفال.

الزواج رباط مقدس، وهو شراكة بين اثنين، وليس رباط مزيف يمتلك فيها الرجل المرأة ويفعل بها ما يشاء. هناك رجال أفاضل يعاملون النساء بكل أدب واحترام، وليس فحسب يحافظون على حقوقهن، بل ويدافعون عنهن، والبعض الآخر ذئاب مفترسة يتزوجون النساء طمعًا في أموالهن.

إن سوء معاملة النساء والأطفال يجب أن ينتهي، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون وجود قوانين رادعة تحمي النساء والأطفال من تسلط الأزواج، فالذي يحفظ حقوق الجميع؛ تلك القوانين التي لا تُفرِّق بين قوي وضعيف وغني وفقير، فالجميع تحت القانون.

تقنين أحكام الشريعة وتأصيلها ووضعها على شكل قوانين مكتوبة هي مطلب ملحٌّ بل ضرورة لحماية أفراد المجتمع خاصة النساء والأطفال، وهذا ما نرجوه وننتظره من الجهات المعنية لكي تسن لنا قوانين تحمينا وتحمي مجتمعنا من عبث العابثين الذين لا يخافون الله في نسائهم وأطفالهم.

أنظمة ولوائح الخدمة المدنية "بلا رقابة"!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=24101

سطام المقرن

وضع نظام الخدمة المدنية الشروط والمعايير للتعيين، وأعطى استقلالية شبه تامة وصلاحيات واسعة للجهات الحكومية في اختيار الموظفين، ولكنه في الوقت نفسه، غفل عن الرقابة على هذه الصلاحيات

تعد وزارة الخدمة المدنية، جهة رقابية تقوم وفقا لاختصاصاتها بمراقبة تنفيذ أنظمة الخدمة المدنية واللوائح والقرارات المتعلقة بها، وعلى هذا الأساس، فإن الوزارة تتولى الإشراف على شؤون الخدمة المدنية في الوزارات والمصالح الحكومية، إضافة إلى فحص تظلمات الموظفين المحالة إليها من الجهات المختصة.

وهنا يثور تساؤل عن كيفية وأنواع الرقابة التي تقوم بها وزارة الخدمة المدنية في هذا المجال، فعدد من الموظفين يلاحظون أن الوزارة "تتحاشى جهلا أو عمدا الولوج في قضياهم الجوهرية الشائكة ومشكلاتهم الأزلية المعلقة" إلى

درجة أن "ديوان المظالم" بدأ ينظر في قضايا صغيرة جدا تتعلق بقرارات إدارية بسيطة، مثل الإجازات الاضطرارية والمرضية للموظفين، فكيف بالقضايا الكبرى الأخرى التي تهم الموظفين.. فأين رقابة وزارة الخدمة المدنية على تطبيق الأنظمة واللوائح في الجهات الحكومية؟ من المعلوم أن الدعاوى القضائية المتعلقة بأنظمة الخدمة المدنية تتطلب في البداية التظلم لدى وزارة الخدمة المدنية قبل التوجه بالدعوى إلى ديوان المظالم، وعلى الوزارة النظر والبت في هذا التظلم خلال فترة زمنية معينة، إما بالقبول أو الرفض، وعليه تقوم الوزارة بمخاطبة الجهة الحكومية المدعى عليها، وكثيرا ما تتأخر هذه الجهات في الرد على الوزارة، وبالتالي التأخر في البت في القضية أو ينتهي الحال إلى رفضها.. فكيف تفسر الوزارة الأحكام القضائية التي تكون في صالح الموظفين؟

من خلال الاطلاع على نظام الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وكذلك اللوائح الأخرى المنبثقة منها، نجد أنها تنظم حقوق وواجبات موظفي الدولة، وتتضمن القواعد المتعلقة بالوظيفة الحكومية، كتصنيف الوظائف، وشغلها وأوضاع الموظفين من تعيين وترقية، وتدريب وابتعاث ورواتب وبدلات وإجازات ونحو ذلك.

إضافة إلى ما سبق، لا نجد في النظام واللوائح أية إشارة إلى كيفية ونوعية رقابة وزارة الخدمة المدنية على تطبيق تلك القواعد التنظيمية في الجهات الحكومية، فعلى سبيل المثال التعيين والالتحاق بالوظيفة الحكومية، فقد حددت الأنظمة والتعليمات شروطا محددة تستند على مبدأ "الجدارة في إشغال الوظائف العامة" والعمل بمبدأ "المساواة في التعيين على هذه الوظائف".

وقد أعطى النظام للجهة الحكومية صلاحية التعيين في الوظائف العامة بسلطة تقديرية لا معقب لها طالما خلا قرارها من إساءة استعمال السلطة، ووزارة الخدمة المدنية ليست ملزمة بحسب النظام، بإيجاد المرشح للتعيين، وإنما يتم التعيين طبقا لاحتياجات الجهات الحكومية والوظائف الشاغرة في ميزانياتها. وبناء على ما سبق، يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة بالأسلوب والوسيلة اللذين ترى الجهة الحكومية أنهما مناسبان، وتشكل لجنة في الجهة بقرار من الوزير أو الرئيس المختص، مهمتها اختيار المرشحين ممن تتوافر فيهم الشروط النظامية.

وعلى الرغم من وجود الشروط السابقة في التوظيف، نجد في الواقع العملي انتشار الواسطة والمحسوبية في عملية التعيين في بعض الجهات الحكومية، وذلك من خلال وجود مسؤول نافذ يترأس لجنة التوظيف، التي ربما يكون أعضاؤها غير متخصصين في الموضوع أصلا، فيستطيع هذا المسؤول القفز على الأنظمة والتعليمات من دون محاسبة أو مساءلة. فيظن المتسابق على الوظيفة أن تخصصه ومؤهلاته وخبراته ستدعم ركائزه في الاختيار، فتكون النتيجة عدم نجاحه في الحصول على الوظيفة، ويحصل غيره عليها ممن لم يكن له مؤهل أو خبرة في هذا المجال، فيتقدم بشكوى إلى الجهة، التي تؤكد على نظامية الإجراءات المتبعة وأنها لا تأخذ بالتصنيف الوظيفي القاطع المانع فيتم رفض الشكوى!

لقد وضع نظام الخدمة المدنية الشروط والمعايير للتعيين، وأعطى استقلالية شبه تامة وصلاحيات ومرونة واسعة للجهات الحكومية في اختيار الموظفين، وفي الوقت نفسه، تم إغفال الرقابة على هذه الصلاحيات، وهذا ما ينطبق على اللوائح والتعليمات الأخرى.

لنأخذ على سبيل المثال موضوع "الترقية" في الجهات الحكومية، التي تعد إحدى طرق شغل الوظيفة العامة، وأحد الحوافز التشجيعية للموظف، ولكنها في بعض الجهات الحكومية تعد وسيلة للنيل من كرامة الموظف ومحاولة استغلاله وإخضاعه إلى الرغبات الشخصية للرئيس الإداري أو المدير، على الرغم من وجود لائحة خاصة بالترقيات صادرة عن وزارة الخدمة المدنية!

فقد يرفض بعض المرؤوسين الأوامر التي تأتي مخالفة للأنظمة واللوائح، فتثور ثائرة الرئيس الإداري، ويعد هذا تعديا شخصيا على مكانته الوظيفية ومنصبه، فتكون ردة الفعل عنيفة لديه تجاه أي من هذه المواقف، فيحاول قدر الإمكان عرقلة "الترقية" لأولئك الذين رفضوا الالتزام بمفهوم "عبدالمأمور" وبمباركة وزارة الخدمة المدنية لمثل هذه الممارسات!

فوفقا للفقرة "هـ" من المادة الأولى من لائحة الترقيات، التي تنص على أنه: "لا يجوز النظر في ترقية الموظف إذا كان مكفوف اليد أو محالا للمحاكمة أو يجري التحقيق معه في أمور ذات علاقة بالوظيفة العامة أو مخلة بالشرف أو الأمانة"، تقوم بعض الجهات الحكومية بإحالة الموظف المراد التنكيل به إلى التحقيق الإداري لأي سبب كان بهدف عرقلة ترقيته، مع أن نص المادة السابقة تتعلق بكف اليد والإيقاف الاحتياطي بمناسبة ما يجري معه من تحقيق وليس لمجرد التحقيق الإداري العادي داخل الجهة، فيصبح الموظف ضحية تفسير تعسفي للنظام في ظل صمت وزارة الخدمة المدنية وغياب الرقابة! هناك مخالفات عدة للوائح الخدمة المدنية "تفويض الصلاحيات، النقل، التكليف، الإجازات، تقويم الأداء الوظيفي.. إلخ"، وتمارس هذه المخالفات في بعض الجهات الحكومية بتحد صارخ دون أدنى مسؤولية، وعلى المتضرر من الموظفين اللجوء إلى القضاء، وذلك في ظل غياب رقابة وزارة الخدمة المدنية.

الموظفون لا يهمهم كثرة الأنظمة واللوائح والتعليمات، دون وجود ضمانات لتطبيقها على أرض الواقع، وذلك من خلال وجود رقابة فعالة من قبل وزارة الخدمة تلتمس احتياجات الموظفين وتحقق طموحاتهم.. فهل يتم النظر في هذا الموضوع قبل أن تتحول الجهات الحكومية إلى منازل خاصة لبعض المتنفذين؟

اليوم

تفعيل نظام حماية الطفل

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4031268

د.خالد الحليبي

(البيت) هو (السكن) الذي يجب أن يكون (المأمن) التام للنفس الإنسانية الراكضة وراء رزقها، وطموحاتها، وأعمالها التي لا نهاية لها إلا الموت، فمهما كان المكان (الآخر) الذي تكون فيه، فإنها تشعر بأنها غريبة فيه، ضيفة تؤذن بالرحيل، ومسافرة تتطلع للعودة، أو أجيرة لا تملك المكان الذي تعمل فيه لساعات.. ولذلك فهي لا تترك فيه شيئا ذا بال، وتتفحصه جيدا حين تريد تركه، لتعود .. نعم تعود إلى عشها المطمئن المريح مهما كان أقل إمكانات من المكان الذي ضمها لفترة من الزمان طالت أم قصُرت.

وإذا كان هذا شعور الكبار، فكيف يكون شعور الأطفال؟

(الطفل) يجد الأمان لروحه ولقلبه ولجسده في هذا الكنف الذي يضمه بين أروقته، كما تضمه أضلاع أمه قبل ذراعيها، و(الأمان) حاجة من حاجات الإنسان التي لا يستطيع أن يعيش إلا بها، وجاءت كل الشرائع السماوية بحفظها، وعقوبة من يعتدي عليها عقوبة تصل إلى حرمان المعتدي من الحياة ذاتها.

(الطفل) حين يهرب من أي شيء يخافه، فإنه لا يبحث إلا عن صدر أمه، وأيدي والده. وحين يريد البكاء فإنه لا يطلق له العنان إلا إذا كان في أحضان بيته، وحين يعتدي عليه أحد أو حتى يريد الاعتداء فإنه يُهرع إلى أحنِّ قلبين وأرحمهما به؛ والديه، فكيف لو كانت الأم هي المعتدية على الطفل، وكيف لو كان الأب هو المُعَنِّفُ للطفل .. إلى أين يهرب الطفل إذا استحال المنزل إلى زنزانة، وأهله إلى جلادين؟.

(التربية الوالدية) في مجتمعنا، جزء منها كبير تتوارثه الأجيال، دون النظر في صوابه أو خطئه، ودون وضع أي اعتبار للعصر الذي كان فيه، والثقافة التي كانت تسود فيه، والفارق الهائل الذي استجد على عصره.

و(الضرب) أصبح يساوي عند كثير من الناس (التربية)، فمعنى: "دعيني أربيه!" التي يقولها الأب للأم أو العكس، تعني: دعيني: أضربه، كما أن "دعيني أضربه" تعني: دعيني أربيه!!

لا يستطيع أحد أن ينكر أن الضرب إحدى الوسائل التربوية، ولكن متى؟ وكيف؟ وهل من المهم أن يوجد أصلا؟ فضلا عن أن يكون دائما!!.

لقد علمتني التجارب والاستشارات الكثيفة والمشاهدات والملاحظات أننا يمكن أن نربي أولادنا دون أن نضربهم نهائيا، وأن الآثار السلبية هي الآثار الطاغية لاستخدام الضرب، وما نراه من أثر سريع محدود نصنفه إيجابيا، هو أثر باهت سرعان ما يتلاشى، ويبقى الأثر القبيح المستمر طوال الحياة.

ولكن الأمر تعدى الضرب إلى الحرق، والطرد، والإهمال، والتقييد بالسلاسل، والضغط النفسي إلى درجة أن يفكر (طفل) في الانتحار!!!.

إذا كان كل ذلك يقع من الأبوين، أو من يقوم مقامهما (غالبا) باسم التربية، فمن يحمي أطفالنا؟ ومتى يشعرون بالأمان؟

لقد جاء نظام (حماية الطفل) الذي صدر عن مجلس الوزراء ـ قبل أيام ـ معززا لقرارات مثيلة سبقت، تسعى لوضع حد للاعتداء على الطفولة الغضة من أقرب الناس إليها، ومن غيرهم كذلك.

ومن الرائع في هذا القرار أنه يشمل حمايته من الاعتداء على حياته وجسده وعرضه وتعليمه ومشاعره، حتى من السباب والإهمال، بل زاد أن حظر كل المواد التي تستثير غرائزه الجنسية، وتجرح براءة طفولته.

قرار حضاري كثيرا ما طالبت به مؤتمرات الأسرة وأبحاثها وبرامجها المختلفة، والمنتظر تفعيله بحكمة وكياسة وتدرج؛ حتى يتقبله مجتمع يرى بعض الآباء والأمهات فيه أنهم (يمتلكون) أولادهم.

وهنا لا بد أن يتضح الفرق بين (التأديب) و(التعنيف)، فمن حق الوالدين تأديب أولادهم بنظرة حازمة، وحرمان؛ يكون له ثمرة في تعديل السلوك، بل وحتى في ضرب الولد إذا بلغ العاشرة على مثل الصلاة، حتى يبلغ، ضرب تنبيه وليس ضرب إيذاء، على أنني أؤكد أنه يمكن أن نربي عظيما دون أن نؤذيه.
أدعو كل وسائل الإعلام أن تأخذ دورها في تحليل هذا النظام، وبخاصة المختصون في الشريعة والتربية والأسرة وعلم النفس والخدمة الاجتماعية، ووضعه ضمن برامجهم البنائية والوقائية المهمة، حتى لا يكون كل تعاملنا مع القضية تعامل علاج.
أفيضوا على بيوتكم (الحب) لتفيض عليكم بـ(الحب).

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وعيد .. "نزاهة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/03/article_911570.html

علي الجحلي

الهيئة بما عرف عن رئيسها من الحرص على المصلحة العامة ومحاربة الفساد تستطيع أن تحقق الإنجازات في مجالات مهمة هي أبواب مؤدية للفساد .على أن نشاطها لا يزال محصورا في قضايا ليست الأساس في الفساد. قد يكون السبب هو تركيز الهيئة على قضايا الفساد المالي، والمشاريع بالتحديد. ذلكم مرده للخلفية المالية والمحاسبية لأغلب مسؤولي الهيئة سواء في التخصص أو الخبرة .
الفساد الإداري هو المسبب الأول لكل أنواع الفساد، وهو ما يجب أن نستهل العمل بحربه. الفساد الإداري مستشر بشكل يتطلب حزمة من القوانين والصلاحيات والإجراءات والسياسات التي تفصِّل الممنوع والمسموح وتحدد عقوبات الممنوع وتدعم الشفافية والمحاسبة على كل المستويات .
تذكرت "نزاهة" عندما قرأت قصة "المهندس" الفلسطيني الذي يعمل في إحدى مؤسسات الدولة منذ أكثر من عشر سنوات، ويشرف على مشاريعها. شخص يراقب ويقيم ويعاقب كل المقاولين، اكتشفت هيئة المهندسين السعودية أن شهادة الهندسة التي يحملها "مضروبة"، بل أمعن أحد أعضائها بالقول، إنه لا يجيد القراءة والكتابة .
قررت الهيئة عدم الاعتراف بشهادة "المذكور"، بعد أن كانت قد اعترفت بها قبل سنتين. لكن هذه لم تكن نهاية المطاف، الرجل أوقع عقوبات على شركات كثيرة، بل إن إحدى الشركات خسرت ملايين بسبب قرارات "المهندس". قال الرجل كلمته الشهيرة حين تحدى "كائنا من كان" أن يمنعه من مزاولة المهنة أو يثبت تزوير شهادته .
توقفت هنا مطالبا "نزاهة" بالفصل في هذا النزاع الذي تبين في تحقيق صحيفة "الاقتصادية" أن أحد طرفيه - وهو عضو في الهيئة السعودية للمهندسين - هذا العضو هو صاحب المؤسسة الخاصة التي خسرت ملايين بسبب قرارات "المهندس ."
لا أشكك في أمانة أو ذمة أحد، لكن ثقة "المهندس" الشديدة بذاته، وتضارب قرارات الهيئة السعودية للمهندسين، وارتباط كل ذلك بعلاقة عمل تربط بين أحد أعضاء الهيئة والمهندس المذكور تدعو إلى مراجعة الموضوع وإحقاق الحق.

جودة التعليم في عيون أطفالنا

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

منى يوسف حمدان

يوم الجودة في التعليم لنا معه موعد ننتظره في كل عام، والذي تؤكد فيه وزارة التربية والتعليم على تبني مفاهيم الجودة في الممارسات التعليمية وتحسين وتطوير الأداء والتحول من المفاهيم ونشرها إلى التطبيق والسلوك ليكون عملنا قائمًا على الجودة ومعايير التميز في الأداء التعليمي.

يقاس تقدم الأمم بما ينعم به أفرادها من قيم ومبادئ وأخلاق سامية وعلوم نافعة، تعلو بها على غيرها من الأمم.

في دور التربية والتعليم، الاستثمار الحقيقي في عقول البشر عندما ينتهجون سلوك الجودة والإتقان، ليكون جزءا أصيلا في حياتهم اليومية داخل أروقة المدارس وخارجها.

من هناك ننشر مفاهيم مجتمع المعرفة لننطلق إلى كل فرد في مجتمعنا ليكون متعلما مدى الحياة، شغوفا بالثقافة والفكر متطلعا للمزيد من المعارف والعلوم في كل المجالات.

أداء العمل وفق معايير الجودة تربويا وبمنهجية وخطط فاعلة بأسلوب تكاملي مؤسسي تتكاتف فيه الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، كل هذا من أجل جودة المخرج التعليمي الناتج عن مدخلات فائقة الجودة يتخللها جودة الأداء والتحسين المستمر في العمليات.

في زيارات ميدانية لمدارس البنات في تعليم ينبع لمتابعة يوم الجودة رأيت ما أثلج صدري وجعل لديَّ رغبة ملحة لكتابة كلمات؛ أرسم من خلالها مشاهد تدعو للتفاؤل والأمل عبر نظرات أعين أطفال المرحلة الابتدائية، وبالتحديد الصف الأول في الابتدائية الرابعة بينبع الصناعية، دخلت إلى عالم الطفولة وبيئة صافية جاذبة تحقق معاني الجودة وتترجمها إلى واقع، معلمة تتحدث باللغة العربية الفصحى تخاطب طالباتها فيجبنها بلغة مماثلة، تساءلت بيني وبين نفسي كم من الوقت استثمرت هذه المعلمة من بداية العام الدراسي- والذي لم يتجاوز بضعة شهور- وحتى هذا اليوم لتعزز ثقة الطالبات في أنفسهن فيتحدثن بطلاقة أمام ضيفة زائرة لأول مرة تدخل هذا الفصل.

تقف الطالبة لتشرح فكرة ورشة بعنوان (جودتي سر ابتسامتي) عنوان مثير ملفت للأنظار وفكرة رائدة جعلت المعلمة وطالباتها محلقات في عالم الجودة والإتقان، زهرة دوار الشمس ببتلاتها الست كل بتلة تحمل كلمة تتضمن في مفهومها معاني الجودة (الإبداع - الإتقان - التميز - الإخلاص - المسؤولية - الأمانة).

تقف الطالبة بكل ثقة فتشرح لزميلاتها معنى الجودة والإتقان في العمل من أول مرة عبر تنفيذ عمل فني جميل بألوان مشرقة كإشراقة الشمس التي لا تغيب عن وطني.

من قامت بتشكيل تلك الزهرة المتضمنة معاني الجودة تحصل على تكريم وإشادة وهدية هي قطعة من الشوكولاتة.

ما أجمل هذه الأجواء التربوية التي تبشر بأن مستقبل التعليم إلى خير وفي خير، نعم المعلمة -إحسان الأحمدي- أقول: لعل لك من اسمك نصيب، لقد أحسنت في تربية وتعليم طالباتك وغرس مفاهيم وقيم الجودة بينهن رأيت في عينيك فخرا واعتزازا بمهنة ورسالة المعلم المحب لمهنته ولطلابه ورأيت لغة مشتركة بينك وبين طالباتك جعلتني أحن لتلك الأيام التي مرت من عمري عندما كنت معلمة.

ومعك قائدة تربوية أرى فيها خبيرة تمارس عملها بحرفية عالية، تلك هي مديرة المدرسة -الأستاذة امتثال- ما أسعدني وأنا أتعلم فنون القيادة والتحفيز والدعم النفسي والمعنوي والعلمي لكل منسوبات المدرسة، تشاركي في كل فعالية فتكوني جزءا من الحدث، لا تبتعدي عن فريق العمل قيد أنملة، وما أسعدني بهذه اللحظات التي قضيتها في رحاب مدرسة تتخذ من الجودة منهجا وسلوكا وممارسات تربوية متعددة.

ليست هذه المدرسة وحدها من فعّلت يوم الجودة في التعليم لأُسطِّر كلمات الإعجاب والفخر بما رأيت في كل محفل تربوي، ولكنه عالم الطفولة الذي أسرني وتملكني واستوقفني، لأن طفل اليوم هو شاب الغد الذي يُعد لبناء حضارة الوطن.

اليوم هم يسجلون في سجلات التاريخ كلمات من نور في عهد ملك ينادي دوما بتبني مفاهيم وأسس ومعايير الجودة والتميز في جميع الخطط والأنشطة والأعمال وتشجيع ودعم الفكر الإبداعي إداريا وتعليميًا.
هنيئًا لنا بك أبا متعب، وأبشر فأبناؤك وبناتك على عهدهم باقون، وسيعملون بكل طاقاتهم من أجل هذا الوطن؛ ليكون منافسا عالميا ورائدا في كل مجالات الحياة عبر مخرجات تعليمية متميزة متقنة، تعي معاني وأدبيات وسلوكيات الجودة والتميز.

دمج أنظمة ومنظمات التقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141204/Con20141204738670.htm

علي بن حسن التواتي

رفض مجلس الشورى، في جلسته العادية الثالثة والسبعين يوم الثلاثاء الماضي 2014/2/12، إقرار توصية بدمج نظام التقاعد المدني والعسكري بنظام التأمينات الاجتماعية.
وهذه مسألة تستحق، فعلا، التروي باتخاذ قرار فيها؛ لأهميتها البالغة وانعكاساتها المباشرة على المستفيدين من معاشات التقاعد في المؤسستين، فمبررات الدمج التي وردت في الخبر الصحفي الذي نقلته مراسلة «عكاظ» سعاد الشمري لتوصية ثلاثة أعضاء من لجنة الموارد البشرية في المجلس لهذا الدمج غير مقنعة ما لم تكن نصف الحقيقة معلنة كالعادة. فقد استند الثلاثة على مبررات هيكلية وأخرى اقتصادية للتوصية بدمج المؤسستين. ومن المبررات الهيكلية وجود ثلاثة أنظمة في مؤسستين، واثنان منهما (المدني الحكومي، والعسكري) يعانيان من بعض العيوب والنواقص في الأنظمة التي تعتمدها المؤسسة العامة للتقاعد ويمكن تلافيها بالدمج في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.
أما المبررات الاقتصادية فتعنى بالهدر المالي والبشري من وجود ثلاثة صناديق للتقاعد في مؤسستين، وهو ما يمكن تلافيه بالتجميع والاستناد على وفورات الحجم في كفاءة التشغيل.
أوافق فعلا على أن هناك مزايا وتقديمات للمتقاعدين على نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحرم منها المتقاعدون على نظام المؤسسة العامة للتقاعد، ولكن لم لا نتعمق قليلا وننظر في الأسباب التي أرى ان أهمها أن الاستقطاعات من رواتب موظفي القطاع الخاص أعلى من القطاع العام بسبب فوارق الرواتب الكبير بين القطاعين من ناحية، وفوارق الإنفاق من ناحية أخرى، فكبار المتقاعدين من القطاع الخاص دفعوا ما عليهم دفعه هم وأرباب عملهم بالكامل قبل التقاعد، أما كبار الموظفين والضباط فقد دفعوا نصف ما عليهم من الاستقطاعات التقاعدية للمؤسسة العامة للتقاعد أما النصف الآخر، إن كان معتمدا فعلا، فبحسب ظروف وزارة المالية التي قد تدفع ما يجب على الدولة دفعه للمؤسسة أو تعتمد على قاعدة ـ إلى حين ميسرة. وعلينا ألا ننسى أن المرجعية العليا للتأمينات الاجتماعية هي وزارة العمل وهي مرجعية اسهل وأكثر مرونة من وزارة المالية التي هي مرجعية مؤسسة التقاعد..
وهناك مسالة على قدر كبير من الأهمية والخطورة يجب الا نغفل عنها وهي الاستثمارات التي تديرها المؤسستان فالتأمينات لديها جهاز استثمارات يدير استثمارات متنوعة يمكن تفضيله على الجهاز الذي تديره مؤسسة التقاعد والذي يميل لتملك الأراضي والمغامرة غير المحسوبة في مشاريع كبرى تضعها على حافة الإفلاس..
أما مسألة الهدر المالي والبشري من وجود ثلاثة صناديق تقاعد في مؤسستين فتحتاج لدراسة، فوجود هذه الصناديق في الحقيقة نقطة قوة لا نقطة ضعف لأنها أسهمت في بناء قاعدة جيدة للتنوع والإبداع مكنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من تطوير نظام متقدما ـ وإن لم يكن مثاليا ـ مقارنة بنظام المؤسسة العامة للتقاعد، لتثير اعجاب أعضاء الشورى الثلاثة وتدفعهم للتوصية بالدمج. كما أن التجارب الدولية أثبتت بأن بعض صناديق التقاعد في بعض الدول المتقدمة نجت من اثار الانهيار الاقتصادي الكبير سنة 2008 وساهمت في مساندة وإنقاذ الصناديق المتعثرة

ورغم ايماني بوفورات اقتصاديات الحجم، إلا أنها يمكن ان تنجح في بلاد غير بلادنا فدمج شركات الكهرباء، على سبيل المثال، أنتج شركة واحدة مترهلة تفتقر للإبداع والابتكار وتأتمر بأمر رجل واحد يسانده وكلاء ووكلاء وكلاء ومديرون عامون يشكلون عبئا ماليا يجبر الشركة على الالتصاق بالأرض كلما حاولت النهوض. ومثال آخر (شركة سمارك) التي ضمت إلى أرامكو في وقت ما، أين هي الآن وماذا فعلت بعد الاندماج!؟ لقد أصبحنا نستورد بعض مشتقات النفط بدلا من إصلاح الشركة التي كانت مسؤولة عن تطوير مواردنا في هذا الاتجاه.

وبالتالي فليس بالضرورة أن ينتج الدمج مؤسسة تأمينات موحدة كبيرة ناجحة بل قد ينتج عملاقا مكبلا بساقين من زجاج ويضطر القائمون على الكيان الجديد للتضحية بالمزايا التي تقدم للمتقاعدين حاليا تحت مظلة التأمينات الاجتماعية عملا بقاعدتنا الذهبية التي لا نحيد عنها ـ الخير يخص والشر يعم.

ولذلك، أرى أن الحل لا يكمن في الدمج بين المؤسستين والنظامين بل في التركيز على إجراء إصلاح هيكلي للمؤسسة العامة لمعاشات التقاعد يضمن تطويرا لنظامها الذي يشمل المدنيين والعسكريين، وقبولا لخطط تقاعد خاصة بالجهات المشمولة، ومشاركة شعبية فعالة لا شكلية في إدارتها والإشراف على استثماراتها، والتزاما غير قابل للتراجع من وزارة المالية بدفع ما يتوجب عليها دفعه للمؤسسة بصفتها رب العمل لمن يشملهم نظامها من المتقاعدين.

أما رمي الجمل بما حمل على كاهل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فهو اشبه ما يكون بوضع القضبان في دواليب عربة منطلقة على الطريق السريع بدلا من إصلاح عربات قديمة أو اطلاق عربات جديدة على الطريق..

اتفاق خليجي - آسيوي للعمالة المنزلية: إجازة أسبوعية و8 ساعات عمل وحق الإقامة خارج مقر الكفيل

المصدر: جريدة الحياة السبت 8 صفر 1436هـ - 29 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

الكويت - «الحياة»
أقر وزراء العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثلون لـ12 دولة آسيوية مصدرة للعمالة على اعتماد آلية جديدة لتحسين أوضاع العمال الآسيويين، ولاسيما العمالة المنزلية، إذ جاء بين البنود المعتمدة منح العمالة الحق في الإقامة خارج منازل كفلائهم، وكذلك العمل مدة 8 ساعات يومياً، مع منحهم يوماً للراحة كل أسبوع. (للمزيد).
وأكد البيان المشترك لوزراء العمل خلال اجتماعهم في الكويت أول من أمس، اهتمام دول المجلس بتجنّب التجاوزات في عملية التوظيف، وحماية حقوق العمالة المنزلية، إضافة إلى تحسين القوانين وتعزيز آليات مراقبة التوظيف في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الآلية الجديدة المعتمدة من شأنها الإسهام في توفير بيئة عمل إيجابية، إضافة إلى دورها في الحد من الاختلافات التي تجمع بعض دول المجلس ببعض الدول الآسيوية في إطار العمالة المنزلية البالغ عددهم على مستوى الدول الست 2.4 مليون شخص.
إلا أن الاجتماع لم يتطرق لنظام الكفيل المثير للجدل بحسب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت هند الصبيح.
وتتضمّن الآلية الجديدة حماية الرواتب، وتسريع حل النزاعات العمالية، على أن تنصّ العقود الجديدة على منح العمالة المنزلية يوم راحة أسبوعياً وعطلة سنوية، وأن يقتصر العمل على 8 ساعات يومياً، فضلاً عن منحهم الحق في الإقامة خارج منازل كفلائهم في حال أرادوا ذلك.
وسينطلق برنامج حل نزاعات العمل في مرحلته الأولى في السعودية التي يعمل فيها نحو 10 ملايين أجنبي من جنسيات عدة، لتتبعها الدول المتبقية، فيما شدّد البيان المشترك على ضرورة بناء شراكة صلبة بين الدول المصدّرة والمشغّلة للعمالة.
وتشن أكثر من 90 منظمة واتحاد دولي هجوماً على دول المجلس الست، متهمة إياها بانتهاكات يتعرض لها ملايين الأجانب البالغة أعدادهم نحو 23 مليون أجنبي، وتنتقد بشكل مباشر نظام الكفيل، معتبرة أنه يضع العامل تحت رحمة رب العمل.

قمة الفرانكوفونية بالسنغال تصدر "إعلان داكار" وتعلن مكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة اليوم السابع الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

وافقت قمة الفرانكوفونية فى جلستها قبل الأخيرة بالعاصمة السنغالية داكار على المقترحات التى تقدمت مصر ضمن فى مشروع "إعلان داكار" الصادر عن المؤتمر، وذلك بشأن الوضع فى الشرق الأوسط لتتناول جهود التسوية الجارية والتأكيد على أسس ومرجعيات عملية السلام، وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته، بالإضافة إلى مؤتمر إعمار غزة

الذى عقد بالقاهرة فى 12 أكتوبر 2014، ومطالبة الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها، كما تناولت مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط. وقد أصدرت القمة الخامسة عشرة للفرانكوفونية التى شاركت فيها مصر بوفد رفيع المستوى برئاسة المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء "إعلان دكار" الذى احتوى على ثلاثة أبواب رئيسية حيث تناول الجزء الأول قضايا المرأة والشباب ومنظور القيم الفرانكوفونية، وهى قيم السلام واحترام الآخر، واحترام حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة ومكافحة الجريمة والإرهاب ونشر ثقافة الديمقراطية، وقد غلب على هذا الجزء الطابع السياسى لتناوله عددا من القضايا الدولية ذات الصلة بهذه القيم. أما الجزء الثانى من إعلان داكار فغلب عليه الطابع الاقتصادى حيث ركز على التحديات الاقتصادية التى تواجه الشباب وإدماجهم فى سوق العمل، بالإضافة إلى تثمين دور المرأة كعنصر فاعل فى دفع عجلة التنمية. وتم تخصيص الجزء الثالث لتناول دور المرأة والشباب كفاعلية رئيسية فى مجال الصحة العامة والتنمية المستدامة. كما أقرت القمة مجموعة من مشاريع القرارات فى مقدمتها قرار بمكافحة الإرهاب، حيث حرصت مصر على المطالبة بضرورة تقوية كافة الإجراءات الخاصة بموضوع الإرهاب سواء فى مشروع الوثيقة الختامية أو فى مشروع القرار . وقد وافق المؤتمر على المقترحات التى تقدمت بها مصر ضمن إعلان داكار بشأن الوضع فى منطقة الشرق الأوسط تضمن وجهود التسوية الجارية، وإعادة إعمار غزة وضرورة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

اليوم السابع

فى ذكرى احتفال الأمم المتحدة بإلغاء الرق.. منع العبودية حبر على ورق

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

تحتفل الأمم المتحدة اليوم 2 ديسمبر، باليوم الدولى لإلغاء الرق والعبودية فى العالم، وذلك من خلال الاتفاقية المتعلقة بشأن قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير (القرار 317 (**IV) 1949**). والسؤال، هل انتهى الرق حقيقة فى العالم؟ وامتلك كل إنسان الحق فى تشكيل حياته وصياغتها حسبما يحب، هل وفرت الحكومات الإمكانات الاقتصادية الأساسية لشعوبها التى تغنيها عن بيع كرامتها وذواتها للآخرين؟ أم ما زال هناك بشر يعانون من سوء المعاملة ويخضعون للرق سواء بصورة رسمية بأن يملك الآخرون صكوك حريتهم، أو بشكل غير مباشر من حيث السخرة والعمل القاسى الذى يمارس ضدهم من تسلط الرأسمالية وجشعها والتهامها لأحلام الفقراء وحياتهم؟ الإجابة عن هذا السؤال الطويل الذى هو بطول وجود الإنسان على ظهر الأرض، أن العبودية بشكلها المباشر وغير المباشر ما زالت موجودة، ويمكن القول بأن معظم الشعوب فى العالم تسقط فى براثن الرق، من الممكن أن تكون هناك أشكال جديدة للعبودية ظهرت واستشرت فى عالمنا الحديث وأخذت مسميات غير مباشرة لكن تظل الكرامة الإنسانية مهددة بشكل أو بآخر ومن مظاهر الرق اليوم، السخرة، والاتجار بالبشر والاتجار لغرض نزع الأعضاء، والاستغلال الجنسى، وأسوأ أشكال عمل الأطفال، والزواج القسرى، وبيع الزوجات، ووراثة الأرامل، والتجنيد القسرى للأطفال لاستخدامهم فى النزاع المسلّح، وكلها جرائم وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، كما تشمل العبودية الحديثة العبودية التقليدية والعمل القسرى فى المنازل والاستغلال والزواج القسرى للفتيات، حيث أن تجارة البشر حسب تعريف الأمم المتحدة، هى أى شخص يتم تسفيره أو احتجازه أو إجباره على العمل على غير رغبته وإرادته. وعلى هذا فهناك ملايين الأشخاص فى العالم بينهم أطفال، هم ضحايا الرق والاستعباد فى غياب إرادة سياسية وشعبية لمساعدتهم للخروج من هذا الوضع المأساوى الذى يعيشون فيه، وذكر تقرير لمنظمة العمل الدولية فى 2012 أن "هناك نحو 21 مليون امرأة ورجل وطفل واقعون فى براثن الرق فى العالم، معظمهم من النساء والفتيات". ربما يخفف من وطأة هذه المأساة أن التاريخ الإنسانى حافل بالشخصيات التى خاضت حروبا وضحت بحياتها من أجل تحرير العبيد، ومن هؤلاء سبارتاكوس الذى كان عبدا فى الدولة الرومانية لكنه قاد حروبا ضد هذه الدولة، وفى العصر الحديث إبراهام لينكولن الذى دفع حياته ثمنا لإيمانه

بتحرير العبيد. أما فى مصر فقد فرض سعيد حظرًا على تجارة الرقيق، لكنه سمح بالسخرة كما حدث فى حفر قناة السويس، ثم جاءت حركات حقوق الإنسان فى العالم التى نادت بتحرير العبيد وإلغاء تجارة الرقيق، وقام الخديوى إسماعيل بإصدار قرار إلغاء قرار إلغاء تجارة الرقيق وتحرير العبيد فى مصر، ثم وقعت مصر على اتفاقية إلغاء الرق والعبودية التى عقدت عام 1926 فى جنيف. ربما فى اليوم العالمى للاحتفال تكمن الفرصة فى طرح هذه القضايا علنا نهتم بما آل إليه الإنسان من خضوع تصنعها الحروب والحكومات والمؤسسات الكبرى العابرة للقارات والتى تجعله فى النهاية عبدا لكل الاستهلاكات أو ضائعا تحت أنقاض منجم أو مصابا بكم من الأوبئة.. على العالم كله .

كاريكاتير

	الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014 م http://www.aleqt.com/2014/11/30/article_910656.html
	عكاظ OKAZ نبض الحقيقة المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 صفر 1436هـ - 30 نوفمبر 2014م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141130/Cartoon201411306101.htm

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4030890

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 صفر 1436هـ - 1 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141201/Cartoon201412016103.htm

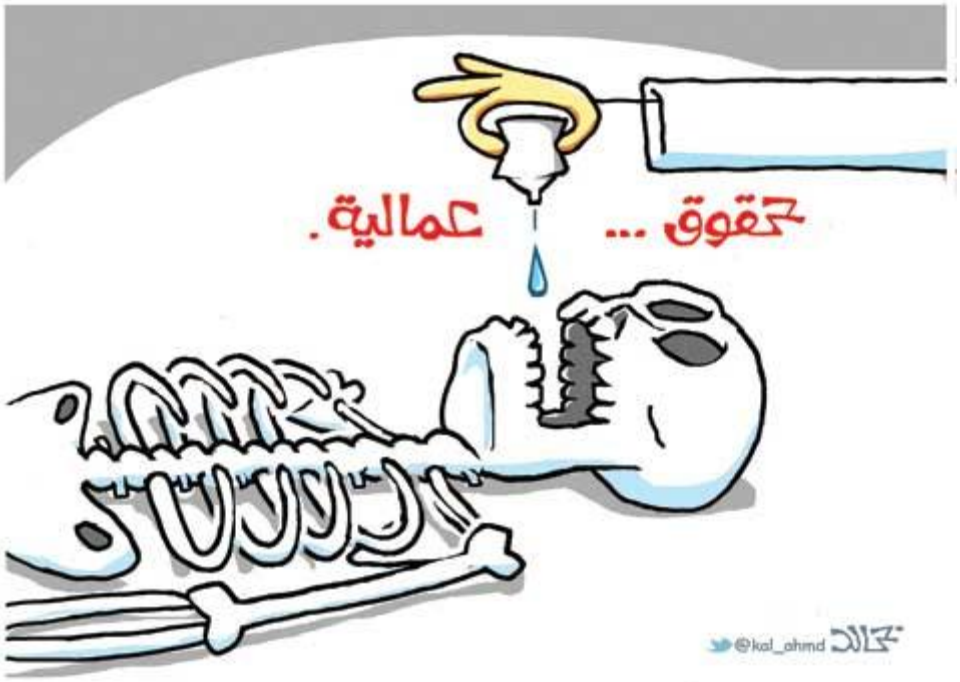

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5847

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 صفر 1436هـ - 2 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141202/Cartoon201412026107.htm

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 صفر 1436هـ - 3 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141203/Cartoon201412036108.htm

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141204/Cartoon201412046112.htm

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 صفر 1436هـ - 4 ديسمبر 2014م

http://www.alriyadh.com/1000256